

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



المصطلحات القانونية

TERMINOLOGIE JURIDIQUE

لطلبة السنة أولى (ل م د) المجموعة الثالثة

د / بن نصيب عبدالرحمن

السنة الجامعية:

2022/2021

اللهم أخرجنا من ظلمات الجهل والوهم
إلى أنوار المعرفة والعلم.

فهرس المحتويات:

| | |
|---------------------------------|---|
| 1..... | مقدمة |
| 4..... | الجزء التمهيدي..... |
| 4..... | الاطار العام لمفهوم المصطلحات القانونية |
| 6..... | الفصل الأول: المفهوم الشامل للمصطلحات القانونية |
| 7..... | المبحث الأول: مفهوم المصطلحات |
| 7..... | مطلب أول: التسمية |
| 8..... | مطلب ثاني: التأصيل القديم لظهور المصطلحات |
| 8..... | مطلب ثالث: التأصيل المعاصر لعلم المصطلحات |
| 9..... | المبحث الثاني: مفهوم المصطلحات القانونية |
| 9..... | مطلب أول: لغة القانون |
| 10..... | مطلب ثاني: خصوصية المصطلحات القانونية |
| 15..... | مطلب ثالث: أهمية واهداف دراسة المصطلحات القانونية |
| 19..... | الفصل الثاني: مصطلح القانون |
| 20..... | المبحث الأول: القانون |
| 28..... | مطلب أول: خصائص القاعدة القانونية |
| 33..... | مطلب ثاني: مصادر القاعدة القانونية الرسمية |
| 35..... | مطلب ثالث مصادر القاعدة القانونية التفسيرية: |
| 36..... | المبحث الثاني: الاقسام الكبرى للقانون |
| Erreur ! Signet non défini..... | مطلب أول: القانون الدولي |
| 39..... | مطلب ثاني: القانون الوطني |
| 44..... | الجزء الأول: |
| 44..... | المصطلحات القانونية |
| ERREUR ! SIGNET NON DEFINI..... | القانون الخاص |
| 45..... | الفصل الأول القانون العقاري |
| 46..... | المبحث الأول: مفهوم القانون العقاري |
| 46..... | مطلب أول: مصطلح القانون العقاري |
| 47..... | مطلب ثاني: اهمية القانون العقاري والملكية العقارية |
| 50..... | المبحث الثاني: نصوص وفقرات قانونية مختلفة متعلقة بالقانون العقاري |
| 50..... | مطلب أول: النصوص القانونية: |
| 53..... | مطلب ثاني: فقرات قانونية |
| 60..... | الفصل الثاني: قانون الاعمال |
| 61..... | المبحث الأول: مفهوم قانون الاعمال |

| | |
|-----|---|
| 62 | مطلب أول: نصوص وفقرات متعلقة بقانون الاعمال |
| 65 | مطلب ثاني: مقال قانوني متعلق بالأعمال |
| 70 | المبحث الثاني: الطرق البديلة لفض المنازعات |
| 71 | مطلب أول: مفهوم الطرق البديلة |
| 71 | مطلب ثان: نصوص وفقرات قانونية خاصة بالطرق البديلة |
| 74 | الجزء الثاني |
| 74 | المصطلحات القانونية |
| 74 | القانون العام |
| 75 | الفصل الأول: القانون الاداري |
| 76 | المبحث الأول: مفهوم القانون الإداري |
| 76 | مطلب أول: تعريف القانون الإداري |
| 78 | مطلب ثاني: مفهوم دولة القانون: |
| 80 | المبحث الثاني: جهات التقاضي الإداري |
| 80 | مطلب أول: الاختصاص النوعي للجهات القضائية الإدارية |
| 81 | مطلب ثاني: مصطلحات وفقرات ذات الصلة بالقانون الإداري ⁰ |
| 89 | الفصل الثاني: القانون الجنائي |
| 90 | المبحث الأول: مفهوم القانون الجنائي |
| 91 | مطلب أول: المفهوم الاصطلاحي للقانون الجنائي |
| 93 | مطلب ثاني: المفهوم القانوني الجنائي |
| 94 | مطلب ثالث: مفهوم القانون الجنائي للأعمال |
| 110 | المبحث الثاني: المحاكمة الجنائية العادلة |
| 112 | مطلب أول: مفهوم مصطلح المحاكمة العادلة |
| 115 | مطلب ثاني: مبادئ المحاكمة الجنائية العادلة |
| 119 | مطلب ثالث: فقرات قانونية |
| 123 | خاتمة: |

مقدمة

Introduction

إذا كان موضوع "المصطلحات القانونية - La terminologie juridique" ومن ظاهر تسميته ينصب على مصطلحات ذات الصلة بالقانون ومن ثم يتراءى للبعض أنه مجرد تحديد المقابل لهذا المصطلح أو المرادف له أو البحث عن معناه من لغة إلى أخرى وهو الخطأ الذي كان متبعاً من خلال تدريس هذا المقياس كلغة اجنبية وظل الأمر كذلك وأفرغ من محتواه لسنوات عديدة بالرغم من أن المقياس في حد ذاته يقتضي أن يحتل مكانة ويقدر من الأهمية اعتباراً أنه يسهم في تكوين رجال القانون ويسهل سبل البحث في مجالات القانون ويكفي أنه أصبح يقينا بمثابة علم بذاته كغيره من بقية العلوم الكلاسيكية المساعدة والمكملة لدراسة علم القانون شأنه شأن المقاييس الأخرى (كتاريخ القانون والسوسولوجيا السياسية والقانون المقارن والاقتصاد السياسي). ذلك ما خلص إليه البروفسور بن ناجي الشريف الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة الجزائر.

(Ce module, longtemps marginalisé, pourrait et devrait reprendre toute sa place dans la formation des juristes et dans la recherche en droit. Dans cette perspective, la terminologie juridique devrait pouvoir accéder au statut de la science auxiliaire du droit à côté des sciences auxiliaires traditionnelles que sont l'histoire du droit, la sociologie politique, le droit comparé et l'économie politique)⁽¹⁾.

تبعاً لذلك:

واعتباراً ان موضوع المصطلحات القانونية يحتل الصدارة لكل من يسعى إلى التخصص في مجالات القانون بمختلف فروعها سواء تعلق الأمر بالقانون الخاص أو القانون العام ويكفي أنه مقياس مقرر في مختلف المراحل المخصصة لتدريس القانون (مرحلة ليسانس ل م د ومختلف مراحل الماستر بمختلف تخصصاتها) والتساؤل المطروح في هذا الصدد بشأن المنهج المحدد لدراسة المصطلحات في كل مرحلة من هذه المراحل وما إذا كان منهجاً موحداً أم أن الأمر يقتضي تحديد اطار لكل مرحلة من هذه المراحل تبعاً لاختلاف فروع القانون وما تفرضه سياقات المصطلحات الخاصة بها .

في هذا الصدد وبالنظر لعدم التحديد المسبق للمنهج المقرر بكل فرع من هذه الفروع فضلنا التركيز على المصطلحات القانونية العامة المشتركة لكل فروع القانون تعميماً للفائدة من جهة ومن جهة أخرى نتناول المصطلحات الخاصة ذات الصلة بمقاييس كل فرع من هذه الفروع اعتباراً انها تخدم وتساعد وتكمل هذا الفرع.

⁽¹⁾Ben Naji chérif, La terminologie juridique, science auxiliaire du droit (une expérience algérienne) professeur Faculté de droit, université d'Alger-(colloque international Perpignan2&3 avril2012)- www.univ-alger.DZ- p.268

بناء على ذلك نخصص الجزء التمهيدي للاطار العام لمفهوم المصطلحات بشكل عام والمصطلحات القانونية بشكل خاص من جهة ثم تحديد مصطلح القانون بمفهومه الواسع والضيق وما يميز القاعدة القانونية من حيث خصائصها ومصادرها واقسامها.

في حين الجزء الأول نتناول من خلاله المصطلحات القانونية ذات الصلة بالقانون الخاص تركيزا على مصطلحات مستنبطة اما من نصوص أو فقرات قانونية وذلك من خلال قصل أول مخصص للقانون العقاري ولقصل ثاني مخصص لقانون الاعمال.

اما الجزء الثاني نخصصه للمصطلحات القانونية ذات الصلة بالقانون العام ودائما انطلاقا من سياق المصطلحات سواء تعلق الأمر بنصوص قانونية أو فقرات قانونية مرتبطة بهذه النصوص، اذ نتناول في فصل أول القانون الاداري وفي فصل ثاني القانون الجنائي.

والمسعى من خلال كل ذلك فهم هذه المصطلحات وفقا لسياق استعمالها بقصد التوصل إلى تحقيق الاهداف المنشودة من تدريس المصطلحات القانونية كمقياس لكافة تخصصات القانون.

الجزء التمهيدي

PARTIE INTRODUCTIVE

الاطار العام لمفهوم المصطلحات القانونية

Le cadre général de la Notion de la

Terminologie juridique

ان الاطار العام للمصطلحات القانونية (Terminologie juridique) يشتمل على علم مكمل لبقية المقاييس القانونية، يتطلب اساسا أن يسلط الضوء اولا على المفهوم الشامل للمصطلحات القانونية، بدءا بتحديد مفهوم علم المصطلحات بشكل عام من حيث التسمية ومرحلة ظهوره ثم تأصيل هذا العلم وتطوره ليصبح لغة متخصصة يعرف من خلالها المجال المعني به، ولنخرج من خلال ذلك لمفهوم المصطلحات القانونية والمعني بها بالدرجة الاولى رجال القانون من خلال تخصصهم فيما يطلق عليه لغة القانون وكل ذلك نتعرض له في فصل أول .

وانه للوقوف على معالم المصطلحات القانونية بمختلف مشاربها يقتضي الأمر ثانيا تحديد معاني مصطلح القانون اعتبارا انه حجر الزاوية la pierre angulaire والمنطلق لفهم كافة المصطلحات القانونية، سعيا لإدراك مفهومه الواسع والضيق وازالة اللبس بالأخص ما يتعلق بالمعنى المحدد له في النظام الروماني جرمانى اذ أن مصطلح droit objectif يفيد احيانا معنى قانون droit objectif و احيانا اخرى يفيد معنى حق droit subjectif وانه من خلال كل ذلك نتطرق للقانون الوضعي المشتمل على القواعد الموضوعية التي تشكل القانون والى تتضمن تلك القواعد المتعلقة بالحقوق وهو ما نتناوله في فصل ثاني.

الفصل الأول:

المفهوم الشامل للمصطلحات القانونية

Chapitre Premier

Notion générale de la Terminologie

juridique

ان المفهوم العام للمصطلحات القانونية (Terminologie Juridique) ، يقتضي وجوب التعرض لتحديد المعنى المستنبط من كلمة مصطلح (Terminologie) في مبحث أول.

ثم تحديد مفهوم مصطلح (Terminologie Juridique) في مبحث ثاني.

المبحث الأول: مفهوم المصطلحات

Section I: Notion de la Terminologie

المصطلح يثير بداية تساؤلات بشأن التسمية من جهة ثم اسباب ظهوره قديما من جهة اخرى ولم لا توضيح تعميم المصطلح في الوقت الحاضر ليصبح كل مجال من مجالات الحداثة ينفرد بمصطلحات خاصة به وليغدو بمثابة اللغة التي يعرف بها هذا المجال والتي تميزه عن غيره من بقية المجالات.

مطلب أول: التسمية

Nomination

بدءا انطلاقا من تسمية المقياس "علم المصطلحات القانونية"

Terminologie Juridique

فإن مصطلح (Terminologie Juridique) يتشكل من كلمات ثلاث:

TERME - LOGIE-JURIDIQUE

وبمثله يتحدث عن مصطلح علم النفس وعلم الاجرام وعلم العقاب وعلم ضحايا الاجرام

Et par analogie on parle de :

La psychologie – La physiologie – la physiopathologie - La biologie -

La sociologie - La criminologie - La pénologie - La Victimologie etc.

ويفهم منها انها تتعلق بمجال علم متخصص (لكل علم من هذه العلوم) فعلم المصطلحات يدرس المصطلحات (Les termes) من حيث اللغة والتسمية وفي مجال متخصص.⁽¹⁾

⁽¹⁾Le terme «terminologie» signifie la discipline qui étudie les termes (le vocabulaire, la nomenclature) d'un domaine spécialisé.) Voir : OLGA CAZAN, La Terminologie Juridique dans les Documents Français et Romains (Différences et Correspondances)- Résumé Thèse Doctorat, UNIVERSITE BABS BOLYAI-CLUJ-NAPOKA 2010.

مطلب ثاني: التأصيل القديم لظهور المصطلحات

L'enracinement ancienne de la terminologie

منذ امد بعيد تميزت فئات معينة بمصطلحات خاصة بها شكلت لغة (un jargon) تعرف بها وتسمية تميز المجال الخاص بها عن غيرها، سواء تعلق الأمر بمجال مهني او مجال علمي،⁽¹⁾ وأثمر تمييز هذه المجالات بظهور علم المصطلحات بألمانيا خلال القرن الثامن عشر كمصطلح الأمر الذي يفيد أنه لم يكن حديثا بقدر ما كان مواكبا للإنسان منذ وجوده من خلال إحساسه بالحاجة الملحة للغة التخاطب وللتفاعل مع محيطه ويكفي في هذا الشأن ما عرف من مصطلحات متخصصة في مجالات الفلسفة لدى فلاسفة اليونان (الميتافيزيقا: البحث في ما وراء الطبيعة، الأبيستمولوجيا: فلسفة العلم أو علم العلم، والأنثروبولوجيا: علم ماضي الإنسان ويدرس الإنسان البدائي، وعلم الكلام الذي قال عنه بن خلدون: "هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية") أو المصطلحات المميزة للغة رجال الأعمال التجار من خلال بروز قواعد تحكم معاملاتهم والتي عرفت بمصطلح (Lex-marcatoria) أي قواعد التجار والتي يعمل بها اليوم في مجال فض منازعات التحكيم التجاري الدولي. L'arbitrage commercial international.

مطلب ثالث: التأصيل المعاصر لعلم المصطلحات

L'enracinement contemporain de la terminologie

مع مطلع القرن العشرين برز علم المصطلحات كفرع تماشيا مع تطور الصناعة والتجارة فكان لزاما مساندة المصطلحات لهذا التطور تلبية للحاجيات الاجتماعية وتسيلا لحرية انتشار التكنولوجيا.⁽²⁾

فعلم المصطلحات متعدد المعاني وبمرجعيات جوانب ثلاثة مختلفة متعلقة بتصنيف المصطلحات ووصفها وعرضها، ومن ثم تتجلى المصطلحات بمسائل مصطلحات كنظرية ومصطلحات كتطبيق وأخيرا كلغة تخاطب.⁽³⁾

⁽¹⁾(Depuis des siècles, chaque domaine a un jargon qui lui est propre, une nomenclature par laquelle il est reconnaissable et il se définit qu'il soit professionnel ou scientifique) Voir : Abdel Karim EL AMARI L'Expression du droit(en Arabe, Français et Anglais) et les problèmes de traduction- le cas droit civil, Thèse doctorat - JUIELLET 2001, Université de METZ- p.50

⁽²⁾(La Terminologie comme discipline s'est développée au 20e siècle dans un contexte d'abord industriel puis commercial pour répondre à des besoins sociaux d'harmonisation linguistique, faisant obstacle à la libre circulation de la technologie) Voir : Abdel Karim EL AMARI Ibid. p.50

⁽³⁾(« Terminologie » est un mot polysémique qui fait référence à trois aspects déferents relatifs à la compilation, la description et la présentation des termes: terminologie comme théorie, terminologie comme pratique, terminologie comme vocabulaire) Voir : Manuel Sevilla Munoz- Elena MACIASOTON-Module I introduction à la Terminologie p1et2

(<https://docplayer.fr/30384772-Module-i-introduction-a-la-terminologie.html>) consulté le 15/02/2015

المبحث الثاني: مفهوم المصطلحات القانونية

Section II: Notion de Terminologie juridique

إذا كان المؤكد أن علم المصطلحات كفرع يتحدد من خلال سياق الموضوع الذي يتناوله فإن مجال القانون كغيره من المجالات العلمية عرف هو الآخر علم المصطلحات الخاص به من منطلق أن رجال القانون لا يكتبون، وأكثر لا يتكلمون مثل بقية الكافة اعتباراً أن لغتهم مختلفة عن لغة الدهماء (عامّة الناس)

Les juristes n'écrivent pas comme tout le monde pas plus qu'ils ne parlent⁽¹⁾

ومن ثم يتعين تحديد لغة التواصل القانونية (المكتوبة والشفوية) التي يتميز بها رجل القانون عن غيره بلغة اطلق عليها (لغة القانون - Langage du Droit).

مطلب أول: لغة القانون

La langue de droit

ان صعوبة المصطلحات القانونية ليست في حصرها كما هو الشأن بالنسبة للعلوم الأخرى (مثلاً المصطلحات الطبية) بقدر ما تتجلى الصعوبة في سياقات اللغة المستعملة والتي تحتل معنى لمصطلح قانوني وفي ذات الوقت تحتل معنى له في لغة التخاطب المتداولة فمثلاً يقال:

"على باب ربي"⁽²⁾ "je suis encore sur la porte du Dieu"

هذه الجملة لها معنى قانوني في مجال معاملات البيع وتعني الجواب عن السؤال عن ثمن الشيء المعروض للبيع أي لم اتلق أي عرض، نفس الأمر في مجال الدين يقال: بقي عند فلان مبلغ كذا

Il reste chez un tel, telle somme⁽³⁾

في حين تنفرد اللغة القانونية ببعض المصطلحات الخاصة بها وأحياناً بلغة المصطلح دون غيرها من اللغات الأخرى فمثلاً مصطلح "عقب المستعمل في نظام الوقف أو الاحباس في الشريعة الإسلامية"¹

يفيد فقط ان يقع الحبس لفائدة الذكور فقط مهما تعاقب نسلهم المنحدر من المحبس وذلك لا يعني الاحفاد أو الخلف الذي يفيد الابناء والبنات والذي يقابله مصطلح:

(1) - (Jean Luc PENFORNS, Enseigner le français juridique, un langage de spécialité, Le droit, ce sont aussi des mots. un Langage de Spécialité-Institut Catholique de Paris, p.1
(<https://gerflint.fr/Base/Baltique1/fjuridique.pdf>)- consulté le20/03/2015

(2) أرست ميرسييه Erneste MERSIER الترجمة في الجزائر، ترجمة الاستاذ حسين خمري، دار اقطاب الفكر، جانفي 2006

ص.86

(3) نفس المرجع ص.51

Descendance ou postérité⁽²⁾

من كل ما سبق ذكره يتبين لأولي الالباب ان المصطلحات القانونية تتميز وتنفرد بخصوصيتها.

مطلب ثاني: خصوصية المصطلحات القانونية

La spécification de la terminologie juridique

ونقف على هذه اللغة القانونية ذات الخصوصية من خلال العديد من المصطلحات التي اما تتضمن كلمة واحدة:

Le terme peut être composé d'un seul mot : impôt, licenciement (ضريبة), (عزل),
dividendes (أرباح) acte⁽³⁾

أو أكثر من كلمة:

Ou plusieurs mots : convention collective, sécurité sociale (اتفاقية جماعية),
(محل تجاري) fonds de commerce (قوة قاهرة) force majeure (اجتماعي)

فاللغة القانونية ذات خصوصية (une spécificité) تميزها وتشكل صعوبة لغير المتمكن منها (le non initié) و بمعنى آخر (le non juriste).

بالنتيجة ipso facto فان المصطلحات القانونية يمكن أن يكون لها معنى في اللغة المتداولة إلا أن المعنى الخصوصي لها هو ما يميزها كمصطلحات تقنية خاصة بلغة القانون.

ومن ثم يمكن القول مثلما هو الشأن في العلوم التقنية التي تتضمن مصطلحات يصعب على غير المختص فهمها، فنفس الأمر في المجال القانوني كثير من كلماته مستمدة من اللغة المألوفة يوميا لكن بصدد استعمالها في المجال القانوني تتخذ لها معنى خاصا بها.

اذن لغة القانون متخصصة لا تدرك باستعمال قاموس متخصص كونها اكثر تعقيدا لصعوبة تمييزها بوضوح عن لغة التخاطب العامة..⁽¹⁾

(¹) نظام قانوني خاص يختلف عن أحكام الميراث

(²) أرنتست ميرسييه Erneste MERSIER الترجمة في الجزائر، ترجمة الاستاذ حسين خمري، مرجع سابق ص.57 وما يليها

(³) Le mot acte, par exemple ; n'a pas le même sens dans la bouche d'un homme de théâtre (Tartufe fait son entrée au troisième acte), d'un psychanalyste (Le passage de l'acte implique une tentative de méconnaître le transfert) ou d'un juriste (acte d'état civil, acte de vente, acte criminel, acte d'amnistié, acte judiciaire etc. الخ. اجراء، قرار، عقد، فعل، شهادة، عقد، فعل، قرار، اجراء الخ. Voir : Jean-Luc Penfornis, Op.cit.

وتوضيحا في هذا المجال نذكر بعضا من المصطلحات على سبيل المثال للوقوف على المعنى القانوني لها والذي يمكن ان يختلف عن اللغة المألوفة وحيانا حتى في لغة القانون يمكن ان يتخذ له معنى مغاير بين صنف من اصناف القانون خلافا لأصناف اخرى منه .

مصطلح (produire)

فمثلا **produire un document** يعني تقديم الوثيقة وليس اعداد أو إنشاء لهذه الوثيقة.

(par exemple :**produire un document** au sens juridique du terme ce n'est pas créer un document comme dans le sens courant mais le présenter)⁽²⁾

يقال ايضا انتاج فلاحي أو صناعي أو انتاج الطاقة

Production agricole ou industrielle ou énergétique

في حين نفس العبارة لها مفهوم كمصطلح قانوني مثلما ورد ذكره بالفقرة الثانية من المادة 167

من ق ا م ا⁽³⁾ التي تفيد تقديم الوثائق لإجراء المقارنة.

(Il peut éventuellement ordonner aux parties de **produire** tous documents de comparaison....).

في حين نص المادة 169 ق ا م ا⁽⁴⁾ تنص: يجوز للقاضي ان يأمر ولو من تلقاء نفسه وتحت طائلة غرامة

تهديدية بإحضار الاصل... **la production en original**....

والمادة 184 من نفس القانون⁽¹⁾ تنص: اذا أمر الحكم برد المستندات المقدمة

la restitution des pièces **produites**...

⁽¹⁾(Donc, une langue de spécialité telle que la langue juridique ne se limite pas à un lexique spécialisé. Elle est beaucoup plus que l'on ne croit car les frontières de celle-ci avec la langue commune ne sont pas nettes et claires) Voir : HAYTHAM ALSHARAF, Vers un système de traduction juridique français/arabe,-centre Lucien TESNIERE- université de Besançon. France-section de français .université de Koweït p.226, (www.thebanque-pdf.com.fr) consulté le 15 mars 2015

⁽²⁾ Jean Luc PENFORNIS-Enseigner du Français Juridique, un Langage de Spécialité- op.cit. p.1

⁽³⁾ قانون 09-08 الصادر 2008/02/25 المتعلق بالإجراءات المدنية والادارية

⁽⁴⁾ نفس القانون

والمادة 181 ق ا م⁽²⁾:....واذا كان الفصل في الدعوى يتوقف عليه يدعو الخصم الذي قدمه il
invite la partie qui l'a produite

يلاحظ ان المصطلح المذكور بهذه النصوص production يفيد احيانا تقديم واحيانا احضار.

اذن ليس من السهل التمييز بين اللغة اليومية كلغة مألوفة وبين لغة القانون وهي لغة التخصص، الأمر الذي يقتضي دائما الرجوع لسياق الاستعمال للوقوف على معنى المصطلح، فرجل القانون يستعمل كلمات معروفة ولكنها تحمل في طياتها مصطلحا قانونيا، وفي ذات الوقت قد يحدث استعمال نفس الكلمات من غير رجل القانون دون أن يدرك هذا الأخير معناها كمصطلح قانوني

(Convention-divorce-mariage-contrat- fruit- meuble- la chose- aliments –droit réel...etc.)³

فمثلا: مصطلح العين المؤجرة (La chose louée) الوارد بنص المادة 481 ق م والحق العيني (droid réel) الوارد بنص المادة 166 ق م مصطلحات ذات مدلول يختلف عما هو متداول بين الكافة مثلما هو الشأن العين المجردة (l'œil nu) عين الانسان أو بمعنى اخر عين جارية، في حين⁴ (Nue-propriété) تعني مالك الرقبة (المالك للعين دون الانتفاع) .

والتساؤل الذي يطرح بشأن علاقة القانون بهذه المصطلحات التي تميز لغة القانون يقتضي تناول المصطلح في سياق استعماله إذ يمكن أن لا يختلف عن لغة لسان المتحدث اليومية كما يبدو في الظاهر- اعتبارا أن القانون هو مجموعة القواعد التي تخاطب الكافة- وبالتبعية كما يتراءى لأول وهلة أن المصطلح سهل فهمه يتضمن في ظاهره لغة يومية هي مثيلة للغة القانون، إلا أن اساس المصطلح قانونا خلاف ذلك تماما، فإذا كانت بعض المصطلحات القانونية تبدو مألوفة عند البعض فان بعضها يبقى غامضا، فمثلا كلمة "meuble"⁽⁵⁾ في لغة التخاطب اليومي تفيد شيئا ماديا يستعمل للترتيب والديكور أو أي غرض استعمال، في حين لها مدلول قانوني كمصطلح يراد به أموالا مادية أو غير مادية

Biens corporels et incorporels.

(1) قانون 09-08 الصادر 2008/02/25 المتعلق بالإجراءات المدنية والادارية

(2) نفس القانون

(3) AUDREY LAUR, Existe-t-il un langage juridique? (www.village-justice.com/articles/Existe-langage-juridique,12568.html) p.1/6

⁴ (Nue-propriété : droit réel principal, démembrant du droit de la propriété qui donne a son titulaire droit de disposer de la chose, mais ne lui confère ni l'usage, ni la jouissance, lesquels sont les prérogatives de l'usufruitier sur cette même chose) Voir : Lexique des termes juridiques 12^édition DALLOZ, Paris 1999, p.358

(5) AUDREY LAUR, Existe-t-il un langage juridique? Op.cit.p.2/6

أما كلمة "fruit"⁽¹⁾ فتعني في اللغة المألوفة (فاكهة) للاستهلاك في حين كمصطلح قانوني تفيد سلعة أو مال منتوج بصفة دورية ومنتظمة لأشياء غير متغيرة الجوهر، فهناك المنتوج الفلاحي والحيواني وهناك المنتوج الصناعي وأيضا منتوج الدخل الناجم عن العمل، وأكثر من ذلك ينطبق المصطلح حتى بالنسبة لما ينجر عن التزام عقدي أو الربح الناجم عن رأسمال.

Cette Thèse est le fruit d'un long travail كما يقال أيضا هذه الاطروحة هي نتاج عمل دؤوب

و مصطلح (dol)⁽²⁾ له مفهوم قانوني يتمثل في مناورة الغش من طرف احد المتعاقدين نحو الآخر

(Une manœuvre frauduleuse d'une des parties contractuelles envers l'autre pour obtenir son consentement).

المادة 86 ق م:⁽³⁾ يجوز ابطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين أو النائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد.

Art 86 C civ : le contrat peut être annulé pour cause de **dol**, lorsque les manœuvres pratiquées par l'une des parties ou par son représentant ont été telles que, sans ces manœuvres, l'autre partie n'aurait pas contracté

و نجد بعض المصطلحات القانونية يختلف مفهومها حتى من قانون لآخر

ومصطلح: (Obligation)⁽⁴⁾ له مفهوم في القانون المدني ومفهوم خاص به في القانون التجاري

En droit civil : l'obligation est **le lien** entre deux ou plusieurs personnes pour exécuter une prestation.

في القانون المدني يفيد رابطة لتنفيذ خدمة بين المتعاقدين

Alors qu'en droit commercial est **un titre** émis par une société de capitaux qui emprunte un capital important généralement à long terme avec division de sa dette en un grand nombre de coupures.

في حين في القانون التجاري يفيد سند قرض مدى طويل مجزأ في شكل أسهم.

⁽¹⁾ Ibid.. p.3/6

⁽²⁾ Ibid. p.5/6

⁽³⁾ الأمر 58/75 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون المدني.

⁴ AUDREY LAUR, Existe-t-il un langage juridique? op.cit. p.2/6

إلا أن نفس المصطلح له مفهوم قانوني آخر هو الإيجار الطويل الأمد للعقار والذي يصل لغاية 99 سنة كحق عيني للشخص المعني به.

(Un bail de longue durée pouvant aller jusqu'à 99 ans, portant sur un immeuble et conférant à la personne concernée un droit réel)

ومصطلح وكالة **Mandat** بمعنى توكيل، تفويض، أمر بالدفع، انتداب ومعاني أخرى كما هو مبين أدناه⁽¹⁾

Mandat à la barre أمر احضار قضائي

Mandat d'amener أمر احضار

Mandat d'arrêt أمر بالقبض

Mandat d'exécution أمر بالتنفيذ

Mandat de comparution أمر بالحضور

Mandat de dépôt أمر بالحبس

Mandat de justice أمر قضائي

Mandat de paiement أمر صرف

Mandat de perquisition أمر بالتفتيش

Mandat de virement أمر حوالة لحساب آخر

Territoire sous mandat بلد واقع تحت الانتداب

Mandat express وكالة صريحة

Mandat international انتداب دولي

Mandat poste حوالة بريدية

نافلة القول في هذا الشأن أن المصطلحات القانونية لغة تخصص ذات صلة وطيدة بالقانون ومن ثم فهي ليست ترجمة حرفية لمترادفات بقدر ما هي مفاهيم قانونية تقتضي الوقوف على المعنى الخاص بها في سياقات استعمالها مهما اختلفت اللغة التي كتبت بها فمثلا المبدأ الوارد بنص المادة 106 من القانون المدني التي تنص: (العقد شريعة المتعاقدين)

(Le contrat fait la loi des parties⁽¹⁾)

⁽¹⁾ AOUSSINE SEDDIKI-terminologie juridique et problème des équivalences- Agence universitaire de la Francophonie-la terminologie entre traduction et bilinguisme- journée scientifique de formation et d'animation régionale -Hammamet (Tunisie) 14 octobre 2004- p.149 (www.ltt.auf.org/img/pdf/Actes_Hammamet) consulté le 14 avril 2016.

والمستوحى من مبدأ لاتيني: (Pacta sunt servanda)

ويعني بالمختصر المفيد الناس عند شروطهم الا ما احل حراما أو حرم حلالا أي ان الاطراف المتعاقدة تلتزم ببنود العقد المبرم بينها شريطة الا تتضمن ما يخالف النظام العام والآداب.

من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهمية دراسة المصطلحات القانونية ثم نتناول الفائدة من دراسة المصطلحات بالنسبة لمن يسعى إلى التخصص في مجال القانون.

مطلب ثالث: أهمية واهداف دراسة المصطلحات القانونية

L'importance et objectifs de l'étude de la terminologie juridique

اولا: اهمية دراسة المصطلحات القانونية **primo:** l'importance de l'étude juridique

ان أهمية دراسة المصطلحات القانونية للكافة بشكل عام تتجلى في المسعى لمعرفة المصطلحات القانونية اعتبارا ان الكافة معنيون بالقانون اذ لا يعذر احد بجهد القانون

(Nul n'est censé ignorer la loi)

وبشكل خاص للمختصين في القانون اعتبارا انها السبيل للتحكم في لغة القانون والتي ثبت ان ثلثي تعابيرها مزدوجة الانتماء (تعبير قانوني وتعبير لغة عادية)⁽²⁾

وفي هذا الصدد تبرز المصطلحات القانونية بخمسة فئات : الأولى تتعلق بالمصطلحات الخاصة بلغة القانون حصريا في حين الثانية اساسا مصطلحات قانونية ولكن لها مفهوم مغاير في لغة التخاطب اليومية اما الفئة الثالثة فهي مصطلحات اساسا خاصة باللغة المألوفة يوميا ولكن تأخذ معنى خاصا في لغة القانون واما الرابعة فهي مصطلحات لها قوة اثبات قانونية واخيرا الخامسة تلك التي لها استعمال مزدوج.

(La nomenclature du droit est constituée de termes d'appartenance juridique exclusive et de termes de double appartenance.

De façon générale, on peut dire que le vocabulaire juridique peut être divisé en cinq groupes de termes :

(1) المادة 106 من القانون المدني الصادر بالأمر 58/75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975.

(2) (Les deux tiers du vocabulaire juridique ont une double appartenance (juridique et commune) Voir : HAYTHA ALSHARAF, Vers un système de traduction juridique français/arabe- -centre Lucien TESNIERE- université de Besançon. France-section de français .université de Koweït p.225. (www.thebanque-pdf.com.fr)consulté) le22janvier2015

-Le vocabulaire juridique comprend une série de termes d'appartenance juridique exclusive qui n'ont pas d'autre sens que le juridique et ne sont pas utilisés dans le langage commun comme par exemple : abrogatif, absolutoire, acquêts, cassation, commodat, comparant, déshérence, dol, emphytéose, fidéicomis, greffier, irréfragable, nue-propiété, pétitoire, pourvoi, préciput, prononce, récrimatoire, reddition, saisine, subrogation, successible, synallagmatique, testateur, etc.

-Les termes principalement juridiques qui sont passés dans le langage commun avec un sens dérivé (hypothèque, précaire, etc.).

-Les termes propres au langage commun qui acquièrent, dans le domaine juridique, une signification particulière (donc différente) même si elle est dérivée du langage commun (et n'est donc pas complètement différente). Par exemple on parle de vices cachés lorsqu' on se réfère aux défauts non visibles de la chose vendue, de capacité en tant qu' aptitude à réaliser des actes juridiques ou exercer des droits de citoyen, de droit des aliments pour désigner non seulement l'alimentation mais aussi le logement, l'habillement, la santé, l'éducation autant d'obligations des parents envers leurs enfants .

-Les termes à forte charge juridique comme la cause d'un contrat qui n'est pas une des raisons ayant présidé à sa constitution mais une condition essentielle pour la validité des contrats. C'est un concept juridico-technique servant à contrôler la légalité ou l'illégalité des motifs qui ont amené les parties à passer contrat.

-Les termes de double appartenance c'est-à-dire des termes que le droit emploie dans une acception qui lui est propre. Ces termes ont au moins un sens dans l'usage courant et au moins un sens en langue juridique.

Leur ensemble constitue, avec les mots d'appartenance juridique exclusive, la terminologie du droit, noyau dur des notions fondamentales particulières à celui-ci, à partir de laquelle se réalise le discours juridique. Ils sont la source principale de confusion puisque leur sens est totalement différent : ce sont les faux-amis. Par exemple, lorsqu' on dit que « un derecho se extingue por confusión » (extinction d'un droit, d'une obligation par confusion), on ne parle pas de confusion ou de chose embrouillée mais du fait que le créancier devient débiteur. La « repetición del pago de lo indebido » ne signifie pas payer à

nouveau mais exiger le remboursement. Répétition est ici synonyme de rembourser ce qui a été payé en excès ou de façon indue. Lorsqu'on parle de « deudores obligados solidariamente », on ne parle pas de solidarité ou de collaboration entre les personnes, mais on veut dire que le créancier a le droit d'exiger le paiement de la dette totale à l'un ou à l'autre des débiteurs)¹.

وتتجلى هذه الأهمية أكثر من خلال الاهداف المتوخاة من دراستها قصد الوقوف على معناها ومن ثم ادراك استعمال هذه المصطلحات القانونية فتجعل من المستعمل لها والمتحكم المدرك لمفاهيمها الخاصة بها من حيث استخدامها متميزا عن غيره من خلال خطاب قانوني يعرف باللغة المتخصصة انها لغة القانون⁽²⁾

ثانيا: الاهداف المتوخاة من دراسة المصطلحات القانونية

Secundo: objectifs de l'étude du terminologie juridique

ان دراسة المصطلحات القانونية كمقياس مساعد لدراسة القانون يحقق الاهداف المتوخاة والتي تتمثل في⁽¹⁾:

Aider à enrichir lexique et le vocabulaire juridique

تساعد على اثراء قاموس اللغة القانونية

Permettre de se familiariser avec les documents juridiques

تسهل التعامل مع المستندات القانونية

Avoir l'habitude de la recherche dans les sources originales

تكرس الاعتياد على البحث وتقصي اصول المصادر

Maitriser les notions et les concepts juridiques

¹ David SEREON INACIO, L'utilité de la terminologie juridique comparée dans la résolution des difficultés de la traduction juridique de l'Espagnol et du portugais vers le français, Master2, université Lumière Lyon2, 2009-2010, p.27

(www.initerm.net/public/.../terminologie/memoire_dsi.pdf consulté le26 septembre2017.

⁽²⁾Jean Luc PENFORNIS-Enseigner du Français Juridique, un Langage de Spécialité op.cit. P1 - HAYTHA ALSHARAF Vers un système de traduction juridique français/arabe, centre Lucien TESNIERE- université de Besançon. France-section de français .université de Koweït p.225.(www.thebanque-pdf.com/fr)consulté le 15fevrier2015

التحكم في المبادئ والمفاهيم القانونية

Acquérir les notions et concepts juridiques

اكتساب المبادئ والمفاهيم القانونية

⁽¹⁾ KEMMOUNE HOCINE- Terminologie Droit Public-UNIVERSITE COLONEL AKLI MOHAND OUL HADJ DE BUIRA-p.3 www.univ-bouira.dz/fr/.../671- consulté le 13 janvier 2016

الفصل الثاني:

مصطلح القانون

Chapitre deuxième:

LE TERME DE DROIT

مثلما سبق الذكر فان القانون يشتمل على مفاهيم وبمعاني ودلالات خاصة تتمظهر أحيانا ببعض التباين سواء من حيث المصطلح أو من حيث المحتوى أو المضمون ولكن الارضية واحدة تتمثل في القاعدة القانونية اعتبارا ان القانون بمعناه الواسع هو مجموعة قواعد .

مصطلح (Droit) المشتق من اصله اللاتيني (directus) بمعنى الخط المستقيم (ligne droite)⁽¹⁾ ومصطلح قانون المشتق من اصله اليوناني (KANUN) ويعني العصا المستقيمة والمصطلحان يفيدان الاستقامة⁽²⁾ ويطلق المصطلح أيضا في استعمالات كثيرة كقانون الطبيعة (droit de la nature) ودراسة القانون (Etude de droit) وكلية القانون (الحقوق) (Faculté de droit) طالب بكلية بالحقوق (Etudiant en droit)

ويستبدل أحيانا بمصطلح (La loi)⁽³⁾ اذ هذا المصطلح بمفهوم واسع يفيد نفس معنى المفهوم الواسع للقانون فيقال قانون العرض والطلب (la loi de l'offre et de la demande) وقانون البيئة (la loi de l'environnement) وقانون الجاذبية (la loi de l'attraction)، الا انه قد يتخذ له معنى ضيقا متعلق بفرع قانوني خاص كشرعية القصاص (la loi de talion) أو قانون تشريعي يصدر عن السلطة التشريعية مثلا قانون المالية (loi de finance)، وما يعيننا في هذا الشأن هو تحديد المصطلح القانوني والوقوف على المفهوم الذي يتضمنه القانون من خلال مفهوم القاعدة القانونية.

المبحث الأول: القانون

LE DROIT

Le mot droit peut être entendu dans plusieurs acceptions dont voici les deux principales:⁽⁴⁾ مصطلح القانون يحتمل معاني كثيرة منها اساسا معنيان متباينان مفهوما

Premier sens / le mot droit désigne un ensemble des règles juridiques imposées, par l'autorité public. Ces règles ont pour objet de gouverner l'organisation de La société.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ Droit, Définition de droit (www.toupie.org/Dictionnaire/Droit.htm) consulté le 14/05/2016

⁽²⁾ د. عمار بوضياف- المدخل للعلوم القانونية- النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري-ص.14 دار ربحانة الجزائر

⁽³⁾ La loi désigne la principale source formel du droit objectif au sens large et au sens plus précis désigne les normes juridique émanent du pouvoir législative – www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/justice/definition/application-loi/qu'est-ce-que-droit-loi.htm consulté le 14/05/2016

⁽⁴⁾ CHAMS ELDINE ELWAKIL- Terminologie juridique –ETABLISSEMENT EL MAAREF ALIXENDRIE – 1967- p.3

⁽⁵⁾ Ibid.

المعنى الأول لمصطلح (Droit): يفيد مجموع القواعد القانونية التي تفرضها السلطة العامة لتنظيم المجتمع.

(Ça veut dire, des règles obligatoires, qui organisent et régissent la vie des hommes en société)⁽¹⁾. يعني ذلك القواعد الملزمة التي تنظم حياة الافراد في المجتمع

L'ensemble de ces règles juridiques qu'on appelle le droit objectif (en anglais: The Law)⁽²⁾ انها القواعد القانونية الموضوعية التي يطلق عليها (القانون)

Elles déterminent ce qui est permis à l'homme et ce qui est lui défendu.⁽³⁾

اذ تحدد ما هو مباح مرخص به وما هو محل منع (المباح والمحرم).

Exemple:" la majorité est fixée à 19 ans révolus suivant l'article 40 alinéa 2 du code civil "⁽⁴⁾ donc cette règle est applicable à tout citoyen sans distinction.⁽⁵⁾

وتتميز هذه القواعد بانها عامة تطبق على الكافة فمثلا المادة 40 فقرة 2⁽⁶⁾ من القانون المدني تحدد سن الرشد 19 سنة كاملة وهي بمثابة قاعدة يخضع لها الجميع دون تفرقة.

Deuxième sens/ du mot droit est personnel ou subjectif, il signifie la faculté ou les prérogatives juridiques qui sont reconnus à telle ou telle personne déterminée. Et l'on parle alors de droits subjectifs⁽⁷⁾ (en anglais The right).

Exemple: droit de propriété d'une maison, ou droit de créance envers une personne.

المعنى الثاني لمصطلح (droit) / يتعلق بالحقوق الشخصية

⁽¹⁾INTRODUCTION AU DROIT DES AFFAIRES (wafcom.com/documents/Textes-de-lois/Affaires/Droit) consulté le 16/05/2015

² Abdelhalim LARBI, Cours d'Introduction à l'étude du Droit, Université Sidi Mohamed ben Abdellah Faculté des sciences juridiques économiques et sociales FES, Année universitaire: 2016-2017, p.2 (<http://fsjes.usmba.ac.ma/cours/larbi/Cours-introduction-etude-droit.pdf>)

⁽³⁾ CHAMS ELDINE ELWAKIL, Terminologie juridique op cit.p.3

⁽⁴⁾ Ordonnance 75/58 du 26/09/1975 portant le code civil

⁽⁵⁾ CHAMS ELDINE ELWAKIL- Terminologie juridique-op.cit. p.3

⁽⁶⁾ القانون المدني الصادر بالأمر 58/75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975

⁷ CHAMS ELDINE ELWAKIL- Terminologie juridique-op.cit. p.4

والمتمثلة في القدرة أو الصلاحية المعترف بها لشخص محدد بذاته ازاء الشيء أو ازاء شخص آخر مثل حق الشخص ملكية مسكن أو حق دائنية نحو شخص المدين .

IL est à noter que les droits subjectifs relèvent du droit objectif.

تجدر الإشارة أن الحقوق هي وليدة القانون.

Exemple: le propriétaire d'un immeuble a le droit d'en jouir et d'en disposer, (droit subjectif) ⁽¹⁾ parce que le droit objectif reconnaît et consacre la propriété individuelle (Art : 674 du Code civil).

Le droit objectif édicte une règle de responsabilité civile (art 124 du code civile stipule que tout acte quelconque de la personne qui cause à autrui un dommage oblige celui par la faute duquel il est arrivé, à le réparer).

مثلا: لمالك لعقار حق التمتع والتصرف اعتبارا أن القانون يعترف بالملكية الفردية طبقا لنص المادة 674 من القانون المدني.

تناول القانون المسؤولية المدنية (المادة 124 من القانون المدني تنص على أن كل شخص بخطئه يتسبب في ضرر للغير ملزم بجبر هذا الضرر)

Donc, il n'y a pas de droits subjectifs sans droit objectif ⁽²⁾

اذن لا حقوق من دون قانون

D'après le concept du droit objectif ou droit positif ⁽³⁾, la règle de droit est définie comme une règle de conduite dans les rapports sociaux, générale, abstraite et obligatoire, dont la sanction est assurée par l'autorité publique.

من خلال مفهوم القانون الموضوعي أو القانون الوضعي فان القاعدة القانونية هي بمثابة سلوك ضمن العلاقات الاجتماعية، وهي عامة ومجردة وملزمة تضمن السلطة العامة جزاء الزاميتها.

⁽¹⁾CHAMS ELDINE ELWAKIL- Terminologie juridique-op.cit. p.4

⁽²⁾ LE DROIT-LA REGLE DE DROIT-

(www.aix.mrs.iufm.fr/formation/filieres/ecjs/productionaix/droit.htm consulté 12/11/2016)

⁽³⁾Les notions de base en matière de droits fondamentaux. CODAP(Le Centre de conseils et d'appui pour les jeunes en matière de droits de l'homme) – documentations.

(https://www.codap.org/documentation/CODAP/Manuel%20Droit%202015_low.pdf) p.16 consulté le12/11/2016

Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز

Cependant il y a aussi des règles de conduites morales et religieuses,

Morales: ce sont des normes établissant une opposition entre le bien et le mal.

Religieuses: ce sont les commandements par la religion ⁽¹⁾

في حين هناك قواعد سلوك أخلاقية وقواعد سلوك دينية تتجلى الأولى في قواعد المفارقة بين الخير والشر وأما الثانية فتتمثل في تعاليم الدين.

Ce constat conduit à savoir ce qui caractérise le droit par apport à la règle morale et la règle religieuse ⁽²⁾.

انه الأمر الذي يقتضي تبيان مقاصد القواعد القانونية ثم الخصائص التي تميزها عن بقية القواعد الأخرى.

Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز

Règle de droit et morale ³ القاعدة الاخلاقية

Droit et morale entretiennent) des **rapports étroits** وطيدة (علاقات او روابط وطيدة). Par exemple, (la **norme** القاعدة) qui **interdit** تحرم de **tuer** القتل **est à la fois juridique et morale** هي في ذات الوقت **est à la fois juridique et morale** (ودينية ايضا religieuse) (et même religieuse اخلاقية). Toutefois, il convient de bien distinguer ces deux types de règle afin de rechercher les critères du juridique. Diverses observations peuvent alors être formulées.

La comparaison droit/morale مقارنة القانون/ الاخلاق

| Critères de comparaison معايير المقارنة | Contenus de comparaison مقارنة المضمون |
|--|--|
| Sources المصادر | La règle de droit puise sa source dans l'autorité qui s'est vue reconnaître le pouvoir de légiférer. القاعدة القانونية تستمد مصدرها من السلطة المعترف لها بسلطة التشريع |

⁽¹⁾Saïd AZZI INTRODUCTION A L'ETUDE DU DROIT-. 2014, p.3. (www.easy-economy-05.websself.net/) consulté le15/12/2016

⁽²⁾ Ibid.

³ Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 op.cit. p.6

| | |
|---|---|
| | La règle de morale résulte de la révélation divine ou de la conscience individuelle ou collective. القاعدة الاخلاقية ناجمة عن وحي الهي او الضمير الفردي او الجماعي |
| Contenus des règles مضمون القواعد | La règle de morale précise ce qu'il convient d faire ou ne pas faire et ceci en référence à une visée fondamentale de l'homme. Elle définit un idéal de conduite tant vis-à-vis d'autrui que de soi-même. لا يجب وبمرجعية الهدف الاساسي للإنسان. وتعرف بالسلوك المثالي تجاه الآخرين La règle de droit est nettement moins exigeante. Elle assure l'ordre et la paix et ne se soucie pas de la perfection. القاعدة القانونية تضمن النظام العام والأمن دون الاهتمام بالكمال |
| Sanctions العقوبات | La violation de la règle de morale reçoit une sanction intérieure, celle de la conscience. انتهاك القاعدة الاخلاقية ينجم عنه عقاب داخلي ذاتي وهو تأنيب الضمير La violation de la règle de droit est externe. Elle est infligée par l'autorité contraignante exercée par les pouvoirs publics. واما انتهاك القاعدة القانونية فيستوجب العقاب المنوط امره للسلطات العامة. |

مطلب أول: مقاصد القانون ¹ Les finalités du droit

Encore une fois de plus, nous revenons au terme multi-conceptuel « le droit » **pour tenter** de confirmer son concept. Je dis bien dans un effort de confirmer la compréhension de ce concept.

عودة من جديد (والعود أحمد) للمصطلح المتعدد المشارب « le droit » سعياً لتأكيد مفهومه، بل انه المسعى الجاد لإدراك هذا المفهوم.

اولاً: القانون LE DROIT

Le droit est **un système** de règles et de solutions **organisant** la **société** au nom de certaines **valeurs** ; par exemple : le droit vise à **la justice sociale** ou bien encore à **la sécurité**.

القانون نظام يشتمل على قواعد وحلولاً لتنظيم المجتمع باسم بعض القيم منها مثلاً انه يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية بل واكثر الى تحقيق الامن.

C'est un **phénomène** normatif qui nécessite que l'on s'interroge sur la règle de droit et ses caractères..فهو ظاهرة اساسية مدعاة للتساؤل بشأن القاعدة القانونية وخصائصها.

القاعدة القانونية(3) وتسلط الضوء للوقوف على التفرقة بين القانون والاخلاق(4)

ثانيا: اعتبارات ومقاصد القانون Les finalités du droit

Après avoir développé quelques considérations générales (1), nous présenterons les finalités essentielles du droit (2)

من خلال التطرق لبعض الاعتبارات العامة (1.1) نستعرض الغايات الأساسية للقانون (1.2)

1 Considérations générales اعتبارات عامة

Les manifestations du droit sont très nombreuses. Se marier, passer un contrat, acheter ou vendre un appartement, voter, changer de nom, créer une société..., exigent de mettre en œuvre des règles juridiques. Ces règles ont pour objectif de faciliter la vie en société et, plus fondamentalement, de l'organiser, de la réguler. Aucun corps social ne peut en effet subsister sans une certaine discipline de ses membres. Le droit détermine alors un ensemble de normes de conduite. Il détermine ce que chacun peut et doit faire pour que la vie en société soit possible.

القانون له مظاهر عديدة: (الزواج، ابرام عقد، شراء او بيع سكن ، انتخاب، تغيير الاسم، انشاء شركة...) جميعها تتطلب قواعد قانونية بهدف تسهيل حياة الناس في المجتمع وبتأصيل اكثر العمل على تنظيمه، اذ لا عيش لأي كيان في المجتمع من دون انضباط لأعضائه، فالقانون يحدد مجموعة قواعد السلوك، فهو يحدد ما يمكن وما يجب فعله من كل فرد لتحقيق العيش الممكن في المجتمع.

2 Les finalités du droit مقاصد القانون

Les objectifs poursuivis par la règle de droit sont nombreux

أهداف القاعدة القانونية عديدة

¹ Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 op.cit. pp3et4

Le tableau qui suit les répertorie et les illustre ¹ مبينة في الجدول ادناه

| Finalités poursuivies المقاصد المتبعة | Présentation de la finalité التعريف بالمقصد | Exemples أمثلة |
|--|--|---|
| Sécurité des personnes أمن الأشخاص | Assurer la protection de la personne dans ses diverses activités ضمان حماية الشخص بمختلف انشطته | Assurance automobile Pénalisation de toutes les atteintes de la vie تأمين السيارة عقاب الانتهاكات الماسة بالحياة |
| Sécurité des biens أمن الاموال | Assurer la protection des biens privés de la personne et de ceux utilisés par tous (biens communs) ضمان حماية اموال الاشخاص الخاصة وتلك المشاعة | Pénalisation du vol et de la dégradation de la chose d'autrui عقاب السرقة وتحطيم ملك الغير Possibilité de récupérer une chose détenue par autrui امكانية استرجاع الشيء المحاز من الغير Règles issues du code de l'environnement et visant à protéger la qualité de l'eau, celle de l'air, à lutter contre le bruit قواعد مستمدة من قانون البيئة لحماية الماء والهواء، وللتصدي للضجيج |
| Stabilité des situations juridiques | Maintenir en l'Etat ce qui a été établi et éviter de perpétuelles | L'article 2 du code civil prévoit que la loi n'a pas |

¹ Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 op.cit.pp.3et4

| | | |
|--|---|--|
| استقرار الوضعيات القانونية | remises en cause ابقاء الحال على ما كان عليه وتجنب استمرارية النزاع | d'effet rétroactif : elle ne vaut que pour l'avenir. Un texte similaire existe aussi en droit pénal المادة 2 ق م تنص ان القانون لا يكون له اثر رجعي: لا يسري الا على ما يقع في المستقبل |
| Organisation économique التنظيم الاقتصادي | Doter la vie économique des règles qui vont en permettre le plus harmonieux تعزيز المجال الاقتصادي بقواعد تتيح تسييرا سلسا | Respect de la propriété individuelle احترام الملكية الفردية Respect de la liberté contractuelle احترام حرية التعاقد |
| Organisation politique التنظيم السياسي | Doter la cité de règle de droit pour assurer le gouvernement des Hommes توفر الدولة على قواعد قانونية تضمن حكم الناس | Règles relatives aux élections, à l'accès aux fonctions électives Respect des libertés publiques Respect de libertés individuelles Garanties contre l'arbitraire de l'Etat قواعد متعلقة بالانتخابات لتقلد وظائف انتخابية احترام الحريات العامة احترام الحريات الفردية ضمانات ضد تعسف الدولة |
| Organisation sociale التنظيم الاجتماعي | Fournir à la société des règles qui font en faciliter le fonctionnement et lutter contre certaines dérives | Règles relatives à l'égalité |

| | | |
|--|--|--|
| | considérées comme socialement non désirables تزويد المجتمع بقواعد ميسرة لتسيير العمل والتصدي لبعض الانحرافات غير المرغوب فيها اجتماعيا | hommes/femmes règles encadrant le mariage, le divorce, la procréation قواعد متعلقة بالمساواة بين الرجال و النساء قواعد منظمة للزواج و الطلاق والانجاب |
|--|--|--|

مطلب ثان: خصائص القاعدة القانونية

Caractères de la règle de droit

- La règle de droit est générale et abstraite :

Elle ne s'adresse pas à une personne en particulier, mais elle s'applique à toute personne appartenant à une catégorie définie à l'avance.

Elle est aussi abstraite puisque elle est impersonnelle ⁽¹⁾.

-القاعدة القانونية عامة ومجردة:

تتميز بانها خطاب عام ومجرد لا يخص فردا معيننا بذاته وانما تتوجه لمخاطبة الاشخاص بصفاتهم لا بذواتهم ونفس الأمر تتناول الوقائع والتصرفات بشروطها فاذا تحقق الشرط أو الصفة طبقت القاعدة القانونية ولا يهم ان تخص القاعدة الكافة أو فئة معينة (فئة المحامين) أو حتى شخصا واحدا (القاعدة التي تحدد مهام رئيس الجمهورية)⁽²⁾

-La règle de droit est obligatoire :

La règle de droit doit être respectée, puisque elle est considérée comme une règle de conduite imposée dans les relations sociales pour ordonner la société.

⁽¹⁾Saïd AZZI INTRODUCTION A L'ETUDE DU DROIT-. 2014, op.cit. p.3.

⁽²⁾د. عبد المجيد زعلاني - المدخل لدراسة القانون - النظرية العامة للقانون - ص 11 و 12 - دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر 2007

Toutefois, ce caractère obligatoire n'est pas uniforme. Il faut distinguer entre la règle impérative et la règle supplétive ou interprétative.

-impérative: on ne peut écarter son application par convention contraire.

-supplétive: qui ne s'applique que si la personne n'a pas choisi une autre règle
(1).

القاعدة القانونية ملزمة:

وجوب احترام القاعدة القانونية يتطلب ان تكون سلوكا مفروضا يمتثل له الكافة وبغض النظر ان تكون القاعدة أمرة أو مكملة اعتبارا ان الأمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها (كتجريم القتل مثلا) في حين المكملة (المفسرة) يمكن الاتفاق على خلافها وفقا لما هو محدد بشأن طبيعة القاعدة

(مثل القاعدة التي تقرر ان يكون الثمن مستحق الوفاء في مكان ووقت تسليم المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بذلك طبقا للمادتين 387، 388 ق م)⁽²⁾.

-La règle de droit est sanctionnée:

Parce que l'Etat peut imposer le respect des dispositions de la règle juridique aux hommes. Il peut sanctionner l'inobservation de cette règle de droit. الدولة تفرض احترام احكام القاعدة القانونية من قبل الكافة

Ces sanctions ont diverses variétés :

Sanctions civils / rétablir les choses, La nullité, abrogation, abolition, compensation.

Sanction pénales/l'amende, la confiscation l'emprisonnement, la réclusion criminelle, la peine capitale (la mort)

Sanctions disciplinaires/l'avertissement, le blâme, la mise à pied, licenciement, rétrogradation, mutation

Sanctions administratives/annulation, licenciement, mutation.

(1) Saïd AZZI, INTRODUCTION A L'ETUDE DU DROIT, Op.cit. p.4et5

(2) Ordonnance 75/58 du 26/09/1975- portant Code civil.

جزاء انتهاك القاعدة القانونية: (IMPERIUM)

لامعنى للقاعدة القانونية ان لم تقترن بالجزاء والذي هو حكر للسلطة العامة، فالدولة تفرض احترام النصوص القانونية وتسلب العقاب على كل من ينتهك القواعد القانونية.

والجزاء يتخذ اشكالا عديدة: (1) الجزاء المدني/ اعادة الحال إلى ما كان عليه- الالغاء- البطلان – الفسخ- التعويض

الجزاء الجنائي/ عقوبة مالية (الغرامة، المصادرة) عقوبة بدنية (الحبس والسجن والاعدام)

الجزاء التأديبي/ الانذار-التوبيخ- الخصم من الاجرة أو الراتب- التنزيل من الرتبة

الجزاء الاداري/البطلان-- العزل- التحويل.

Focus ... للتركيز Focus ... للتركيز Focus ... للتركيز Focus

خصائص القاعدة القانونية² Les caractères de la règle de droit

La règle de droit présente plusieurs (caractères خصائص), Elle est générale (عامة) et abstraite (مجردة) (1)

et coercitive (ملزمة) (2).

1 Caractère général et abstrait : خاصية العموم والتجريد

La règle de droit a pour fonction de déterminer, concrètement, le comportement individuel. Elle ne vaut pas pour des cas particuliers mais, bien au contraire, sa vocation est de s'appliquer à tous ceux qui se trouvent dans telle situation déterminée. En définitive, elle ne vise pas les personnes en elles-mêmes mais les situations juridiques dans lesquelles

(1) د. عمار بوضياف- المدخل للعلوم القانونية- النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري-مرجع سابق ص.27 وما يليها

د. لعشب محفوظ- المبادئ العامة للقانون المدني الجزائري-ص.21 وما يليها- ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر

² Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 op.cit.p.5

elles se trouvent.

الوظيفة المنوطة بالقاعدة القانونية تحديد السلوك الفردي وهي لا تخاطب حالة خاصة بل هدفها او مهمتها هو تطبيقها على كل من ينتمي لوضعية قانونية محددة، بالمفيد فهي لا تستهدف اشخاص معينين ولكن تستهدف وضعيات قانونية يتواجد بها هؤلاء الاشخاص.

EXEMPLE DE L'ARTICLE 1591 DU CODE CIVIL

L'article 1591 du Code civil dispose que « le prix de la vente doit être déterminé et désigné par les parties ». Ce texte concerne toutes les personnes liées par un contrat de vente. Le caractère général et abstrait ressort ici très clairement parce que la situation, fréquente, intéresse toute la population.

نص المادة 1591 ق م فرنسي: "يجب ان يحدد ويعين ثمن البيع من قبل الاطراف" النص يتعلق بكل الاطراف المرتبطة بعقد البيع، خاصية العموم والتجريد تتجلى بوضوح لان هذه الوضعية تعني الكافة

2 Caractère coercitif خاصة الالزام

L'existence d'une sanction, prévue et appliquée par la société, peut être considérée comme l'élément spécifique de la règle de droit. Certes, les autres règles de **conduite** (السلوك) sont également sanctionnées mais la sanction est d'une tout autre nature.

وجود عقوبة منصوص عليها ومطبقة من قبل المجتمع يعد بمثابة العنصر الخصوصي للقاعدة القانونية، وبالطبع فان قواعد السلوك الاخرى بدورها لها عقوبات ولكن من طبيعة اخرى.

EXEMPLE : Les règles de morale sont sanctionnées par **les remords** (تأنيب) **de la conscience** (الضمير) individuelle.

Dans ce cas, la sanction existe mais elle est interne. هنا فمثلا القواعد الاخلاقية مناطها تأنيب الضمير، العقاب داخلي

En droit, tout autre est la sanction, اما القانون فالعقاب مختلف

En effet, celle-ci est **extérieure** (خارجي) à l'individu. Sa mise en œuvre exige que **des poursuites judiciaires** (متابعات قضائية) ou **(administratives** ادارية) soient déclenchées par des représentants de l'État (ممثل الدولة) ou **(des particuliers, الخواص)** (victimes des agissements reprochés) (ضحايا التصرفات المزعومة)

EXEMPLE : Action (دعوى) **intentée** (ترفع) par la victime **d'un dommage** (عن الضرر) devant **une juridiction civile** (جهة تقاضي مدنية).

Nul ne pouvant se faire justice à lui-même (لا احد يمكنه ان يقتص لنفسه) , c'est par **le biais** (بواسطة) **de l'action en justice** (دعوى قضائية) que la sanction de la règle de droit est donc mise en œuvre.

Règle de droit et morale¹ القاعدة الاخلاقية

Droit et morale entretiennent) des **rapports étroits** وطيدة (علاقات او روابط . Par exemple, (la **norme** القاعدة) qui **interdit** تحرم de **tuer** القتل **est à la fois juridique et morale** هي في ذات الوقت **est** (ودينية ايضا religieuse) (et même religieuse). Toutefois, il convient de bien distinguer ces deux types de règle afin de rechercher les critères du juridique. Diverses observations peuvent alors être formulées.

La comparaison droit/morale مقارنة القانون/ الاخلاق

| Critères de comparaison معايير المقارنة | Contenus de comparaison مقارنة المضمون |
|---|--|
| Sources المصادر | La règle de droit puise sa source dans l'autorité qui s'est vue reconnaître le pouvoir de légiférer. القاعدة القانونية تستمد مصدرها من السلطة المعترف لها بسلطة التشريع La règle de morale résulte de la révélation divine ou de la conscience individuelle ou collective. القاعدة الاخلاقية ناجمة عن وحي الهي او الضمير الفردي او الجماعي |
| Contenus des règles مضمون القواعد | La règle de morale précise ce qu'il convient d faire ou ne pas faire et ceci en référence à une visée fondamentale de l'homme. Elle définit un idéal de conduite tant vis-à-vis d'autrui que de soi-même. لا يجب وبمرجعية الهدف الاساسي للإنسان. وتعرف بالسلوك المثالي تجاه الآخرين La règle de droit est nettement moins exigeante. Elle assure l'ordre et la paix et ne se soucie pas de la perfection. القاعدة القانونية تضمن النظام العام والأمن دون الاهتمام بالكمال |
| Sanctions العقوبات | La violation de la règle de morale reçoit une sanction intérieure, celle de la conscience. انتهاك القاعدة الاخلاقية ينجم عنه عقاب داخلي ذاتي وهو تأنيب الضمير La violation de la règle de droit est externe. Elle est infligée par l'autorité contraignante exercée par les pouvoirs publics. واما انتهاك القاعدة القانونية فيستوجب العقاب المنوط امره للسلطات العامة. |

¹ Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 p.6

(https://www.dunod.com/sites/default/files/atoms/files/Feuillette_338.pdf) consulté le 09/09/2017

مطلب ثالث: مصادر القاعدة القانونية الرسمي

Les sources formelles de la règle de droit

La constitution est la source mère du droit¹

اولا: الدستور **La constitution**

هو الاساس الأول لكل القواعد التي تقع بعده في الترتيب.

(La Constitution consiste en une compilation de règles chargées d'organiser le fonctionnement des institutions publiques, de déterminer la séparation des pouvoirs et d'apporter les garanties aux droits et libertés des citoyens)².

يشتمل الدستور على قواعد تنظم المؤسسات العامة، وتحدد الفصل بين السلطات وتوفر حقوق وحرريات المواطن.

ثانيا: الاتفاقيات الدولية (Les Traités internationaux)

Les traites ont une valeur supra législative qu'à condition d'avoir été ratifiés⁽³⁾ الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريع شريطة المصادقة عليها

ثالثا: التشريع (La législation (La loi)

يشتمل على كافة النصوص المكتوبة التي تسن من طرف السلطة المختصة

(Autorité compétente)

اذ التشريع العادي (lois) يصدر عن السلطة التشريعية

(Autorité législative)

في حين اللوائح (règlements) تصدر عن السلطة التنفيذية

(Autorité exécutive)

¹ Les traités internationaux (www.cours-de-droit.net/les-sources-du-droit-a121604220) consulté le 13decembre2015

²Pascalkermarrec, LES SOURCES DU DROIT, (<https://pascalkermarrec.com/2020/11/10/les-sources-du-droit/>) consulté le14/12/2020

⁽³⁾Pascalkermarrec, LES SOURCES DU DROIT, op.cit. .

وللقاعدة القانونية مصادر رسمية ومصادر احتياطية

المصدر الرسمي للقاعدة القانونية وفقا للمادة الأولى من القانون المدني هو التشريع ثم تليه المصادر الاحتياطية وهي الشريعة الاسلامية ثم العرف واخيرا مبادئ القانون الطبيعي ومبادئ العدالة⁽¹⁾

Article 1^{er}. La loi régit toutes les matières auxquelles se rapporte la lettre ou l'esprit de l'une de ses dispositions. En l'absence d'une disposition légale, le juge se prononce selon les principes du droit musulman et a défaut selon la coutume. Le cas échéant, il a recours au droit naturel et aux règles de l'équité.

- مبادئ الشريعة الاسلامية (Les principes du Droit Musulman)

وهي المصدر الاحتياطي الأول طبقا للمادة الأولى من القانون المدني السالف ذكرها، ويقصد بهذه المبادئ الاصول والاحكام العامة في مجال المعاملات، وفي هذا المجال فان قانون الاسرة (code de la famille) مستلهم اساسا من احكام الشريعة الاسلامية⁽²⁾.

- العرف La coutume

يتمثل العرف في السلوك الذي تم الاعتياد عليه والاعتقاد بالزاميته، يعني ذلك توافر الركن المادي وهو الاعتياد على سلوك معين كقاعدة عامة ثم الركن المعنوي وهو اعتقاد الكافة واقتناعهم بالزاميته، خلافا للعادة الاتفاقية (l'usage conventionnel) التي يقتصر فيها الأمر على الركن المادي دون المعنوي⁽³⁾.

- مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

Les principes de droit naturel et règles de l'équité

ان مصطلح القانون الطبيعي وقواعد العدالة ينصب على معنى واحد فهما مترادفان، وتتجلى هذه القواعد بكل ما يتصل بالإنسان وبحقوقه الطبيعية والتي تقرها الامم المتحدة كالحق في الحياة وحق التملك والتنقل الخ..⁽⁴⁾

(1) المادة الأولى من الامر 75 - 58 الصادر في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون المدني

(2) د. عبد المجيد زعلاني - المدخل لدراسة القانون - النظرية العامة للقانون - مرجع سابق ص. 75 و 76 .

(3) د. لعشيب محفوظ - المبادئ العامة للقانون المدني الجزائري - مرجع سابق - ص. 51/50

(4) عبد القادر الفار - المدخل لدراسة العلوم القانونية - مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - ط- اولي 2004 ص. 91

مطلب رابع: مصادر القاعدة القانونية التفسيرية

Les sources interpretative

للقوف على معنى القاعدة القانونية يتم اللجوء اما للفقه (La doctrine) أو إلى الاجتهاد القضائي (La jurisprudence).

الفقه: La doctrine

On définit la doctrine comme la littérature juridique ou comme les opinions émises sur le droit par ses spécialistes : professeurs, magistrats, avocats...

Ces opinions n'ont aucune valeur obligatoire. En revanche, quand elles sont suffisamment étayées, elles peuvent influencer la conviction du juge et moduler l'œuvre législative. ⁽¹⁾

يتجلى الفقه في المؤلفات القانونية وآراء المختصين في القانون: الاساتذة والقضاة والمحامون...وهي الآراء غير الملزمة، ولكن يمكن ان تحدث تأثيرا في اقتناع القاضي والعمل التشريعي.

المصطلح مشتق من (doctus) ويعني عالم أو علماء مختصون في مجال علمي محدد، مذهب كيان معين (الفقه القانوني مثلا). ²

الاجتهاد القضائي: LA JURISPRUDENCE

La jurisprudence est la solution donnée par un ensemble de décisions judiciaires (devenues définitives) sur un point de droit litigieux. On dit qu'il existe une jurisprudence sur une question dans le même sens. IL arrive qu'une seule décision fasse jurisprudence l'orque elle émane d'une juridiction de très haut niveau dans la hiérarchie judiciaire (la cour de cassation, la cour suprême, les juridictions internationales) ⁽³⁾

⁽¹⁾Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, 2018/2019, op.cit. p.26

² (Le terme doctrine vient de doctus: savant et au sens général, toute disciplines, elle désigne la communauté des savants dans une discipline particulière donc une entité (doctrine juridique par exemple) Voir : La doctrine (www.cours-de-droit-net/la-doctrine-juridique-définition-et-role-a-121603688/) consulté le 12/112016

⁽³⁾ Le Monitoring du système judiciaire, un annuel pratique à l'usage des moniteurs de la de la société civile congolaise, GLOBAL RIGHTS Partner for justice, p.35 (<https://static1.squarespace.com/static/53f7ba98e4b01f78d142c414/t/53ffe9d5e4b0050e5d336bd5/1409280469985/>) Consulté le 2septmbre2017

ما يتم التوصل اليه بقرارات قضائية نهائية لحل مسألة متنازع عليها يصبح اجتهادا لنفس المسائل ذات نفس المعطيات. قد يحدث ان يكون قرارا وادا يشكل اجتهادا بصدوره عن جهة قضائية اعلى (محكمة النقض، المحكمة العليا، الجهات القضائية الدولية).

المبحث الثاني: الاقسام الكبرى للقانون

Les grandes divisions de droit

إذا أدركنا أن القانون هو مجموعة القواعد المنظمة لحياة الناس في المجتمع

(Le terme de droit désigne l'ensemble des règles qui organisent(ou gouvernent) la vie en société)¹

وأن هذه القواعد منها ما يتعلق بعلاقات الافراد فيما بينهم وتصنف ضمن القانون الخاص (Droit privé) ومنها القواعد المنظمة لعلاقات الافراد بالدولة أو الدولة مع بقية مؤسساتها العامة وتصنف ضمن القانون العام (Droit public)، وانه بالنظر للمصدر المولد لهذه القاعدة فيما اذا كانت وطنية (داخلية) تطبق داخل الدولة (droit interne) أو انها ذات طابع دولي خاص (عنصر اجنبي) أو قواعد مصدرها دولي (droit international) تطبق بشأن علاقات ما بين الدول وكذا علاقات المنظمات الدولية فيما بينها أو مع بقية الدول.

مطلب اول: القانون الدولي Droid international

يتفرع القانون الدولي إلى قانون دولي عام (droit public international) ويشتمل على مجموعة القواعد المنظمة للعلاقات ما بين الدول زمن السلم والحرب وكذا علاقاتها بالمنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة (organisation des nations unies)⁽²⁾

والى قانون دولي خاص (droit privé international) والمتضمن القواعد التي تحكم النزاعات بين اشخاص طبيعية أو معنوية يكون احدها عنصرا اجنبيا أي منتميا إلى جنسية بلد اخر من خلال تحديد القانون الواجب التطبيق⁽³⁾

¹ Le droit, définition, notion de droit, branche du droit (https://cours-de-droit.net/la-notion-de-droit-a121604218/?_ga=2.187971624.1431590363.1637309485-1674242591.1635485526) consulté le 2/9/2017

⁽²⁾ - د. محمد سعيد جعفرور- مدخل إلى العلوم القانونية- الوجيز في نظرية القانون- ص. 76

⁽³⁾ Cours de licence de droit : introduction au droit et au droit civil (<http://www.cours-univ.fr/cours/licence/droit/licence-droit-introduction-droit-droit-civil-2.htm>)

Consulté le 23 avril 2015

Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز . . . Focus

القانون الوطني والقانون الدولي¹ Droit national et droit international

Cette distinction procède de la **division** تقسيم du monde العالم en États دول. Le droit national ou interne الداخلي règle ينظم les rapports sociaux qui se produisent التي تتم à l'intérieur داخل d'un État déterminé دولة محددة. Mais il existe aussi des relations qui s'établissent تقوم soit entre deux États soit entre des ressortissants رعايا de différents États. Ces relations sont soumises تخضع au droit international. De ce qui précède il convient de conclure نستخلص à l'existence de deux séries نموذجين de normes قواعد internationales :

le droit international public العام القانون الدولي (2.1) et le droit international privé القانون الدولي الخاص (2.2).

2.1 Le droit international public

Le droit international public règle les rapports des États entre eux (traités internationaux الاتفاقيات الدولية) ainsi que l'existence, la compétence اختصاص et les pouvoirs وسلطات des organisations internationales. المنظمات الدولية.

EXEMPLES

Organisation des Nations unies, هيئة الامم المتحدة, Organisation mondiale de la santé منظمة الصحة العالمية.

Pour un citoyen مواطن ressortissant رعية d'un État membre دولة عضو de l'Union européenne الاتحاد الاوربي le droit européen القانون الاوربي joue un rôle de plus en plus important. Il concerne : – les règles contenues dans les traités constitutifs في القواعد الواردة في Ces règles constituent le droit originaire الاتفاقيات التأسيسية.

EXEMPLES :

Le traité de Rome اتفاقية روما instituant المؤسسة la Communauté européenne مجموعة الاتحاد الاوربي prises الاحكام (25 mars 1957), le traité de Nice (26 février 2001). – et les dispositions

¹ Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 op.cit. pp.8et9

en vertu المترتبة des traités. Ces secondes règles constituent le droit dérivé القانون الثانوي .

2.2 Le droit international privé القانون الدولي الخاص

Le droit international privé s'applique يطبق aux relations entre particuliers الخواص qui comportent un élément d'extranéité (= un élément étranger) عنصر اجنبي.

Les principaux domaines المجالات الاساسية du droit international privé concernent :

– la détermination تحديد de la loi applicable التطبيق القانون الواجب التطبيق à des personnes qui entretiennent des rapports alors qu'elles relèvent d'États différents ;

EXEMPLE

Mariage mixte الزواج المختلط

Ulysse, de nationalité grecque, et Julie, française, désirent se marier en France mais en ne passant pas devant le maire. En effet, la loi grecque admet la validité de la seule célébration religieuse du mariage. En revanche, le droit français exige le passage devant le maire. Quelle loi faut-il appliquer à ces futurs époux ?

Depuis le célèbre arrêt Rivière du 17 avril 1953, la Cour de cassation applique la loi du domicile commun des époux قانون المسكن المشترك للزوجين. En conséquence, si les époux vivent en France, il faudra qu'ils passent devant le maire, sinon leur mariage ne sera pas valide. En revanche, s'ils vivent en Grèce, la célébration religieuse suffira.

– la détermination des tribunaux applicables à un conflit entre des personnes étrangères تحديد المحاكم المختصة في نزاعات الاشخاص الاجانب;

EXEMPLE

Un prêt non remboursé قرض غير مسدد

Un Américain, tombé amoureux de la baie de Somme, a acheté une maison à Saint-Valery. Il a effectué un prêt pour financer cette acquisition à la Banque du Littoral.

Après avoir passé plusieurs étés dans sa maison, il décide de regagner son pays d'origine pour se marier.

À partir de ce jour, il ne rembourse plus la banque à laquelle il doit encore la moitié de son prêt. Doit-on le poursuivre devant les tribunaux américains ?

Aux termes de l'article 14 du Code civil, « l'étranger, même non résidant en France, pourra être cité devant les tribunaux français, pour l'exécution des obligations par lui contractées en France avec un Français. »

Par conséquent, la Banque du Littoral peut assigner en justice son client américain devant

un tribunal français.

– la détermination de la nationalité d'une personne et les règles juridiques qui s'appliquent aux étrangers تحديد جنسية الشخص، والقواعد المطبقة على الاجنبي

EXEMPLE

La nationalité de Pablo

Ce matin vers 8 heures, Pablo vient de naître dans une clinique de la région parisienne. Il a pour père Ruan Echevit, né le 15 août 1990 à La Paz en Bolivie. Ruan est arrivé en France voici deux ans à peine. Il travaille dans une entreprise qui commercialise du matériel informatique. Ludivine, la mère de Pablo, est française. Elle est née, il y a 19 ans, dans le quartier La Castellane à Marseille. Quelle est la nationalité de Pablo ?

Aux termes de l'article 18 du Code civil, « est français l'enfant, dont l'un des parents au moins est français ». Pablo est donc français car sa mère est française.

مطلب ثاني: القانون الوطني

Droit national

القانون الوطني أو الداخلي يتفرع هو الآخر إلى قانون وطني عام وإلى قانون وطني خاص.

القانون العام (**droit public**) يحكم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها ويشتمل على الفروع الآتية:

القانون الدستوري (Droit constitutionnel)

« vise à organiser le rapport des organes de l'Etat entre eux (essentiellement les trois pouvoirs) et avec les citoyens »¹

القانون الإداري (droit administratif)

« Organise le rapport des différentes administrations entre elles et avec les administrés »²

القانون المالي أو الجبائي (Droit financier ou fiscal)

¹ Le droit, définition, notion de droit, branches du droit, op.cit.

² Le droit, définition, notion de droit, branches du droit, op.cit.

Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز .

القانون العام¹ Le droit public

Le droit public régit les rapports dans lesquels les personnes publiques sont intéressées.
القانون العام ينظم كل العلاقات التي تخص الاشخاص العامة .

فروع القانون العام Les diverses branches du droit public

| | |
|---|---|
| Le droit constitutionnel القانون الدستوري | Il détermine les règles relatives à la forme de l'Etat, à ses organes, leurs pouvoirs et les rapports qu'ils entretiennent. يحدد القواعد المتعلقة بشكل الدولة وهيئاتها والسلطات المنوطة بها Exemples : Les règles qui commandent l'élection du président de la république, des députés et des sénateurs. امثلة: القواعد التي تحكم انتخاب رئيس الجمهورية والنواب واعضاء مجلس الامة |
| Le droit Administratif القانون الاداري | Il régleme l'organisation des collectivités publiques (Etat, régions, départements...) et des services publics ainsi que leurs rapports avec les particuliers. يحكم نظام الجماعات العامة العمومية (الدولة، النواحي، الولايات...) و المرافق العمومية وعلاقتها مع الخواص Exemples : Le droit de la fonction publique, la réglementation des services publics. امثلة: قانون الوظيفة العامة، تنظيم المرافق العمومية |
| Le droit Financier القانون المالي | Il comporte les règles relatives aux finances publiques. يتضمن القواعد المتعلقة بالمالية العامة Exemples : Règles relatives à l'adoption du budget de l'Etat ou de la Sécurité sociale. امثلة: القواعد المتعلقة باعتماد ميزانية الدولة او الضمان الاجتماعي. |
| Le droit Pénal القانون الجنائي | Il institue et aménage le droit de punir tel qu'il appartient à la société et tel qu'il est exercé en son nom dans le cadre de la procédure pénale. يسن ويرتب الحق في العقاب النوط بالمجتمع والممارس باسمه في اطار الاجراءات الجزائية Exemple : Règles relatives aux régimes juridiques des diverses infractions, régimes des sanctions. امثلة: القواعد المتعلقة بالأنظمة القانونية لمختلف الجرائم وانظمة العقوبات |

¹ Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 p.7

أما القانون الخاص (**droit privé**) ويحكم العلاقات ما بين الافراد ويشتمل على الفروع الاتية:

« Droit privé : est l'ensemble des règles qui concerne la vie juridique des particuliers entre eux, mais aussi des groupements qu'ils vont constituer »¹

القانون المدني (droit civil) ويطلق عليه الشريعة العامة (droit commun)

« Droit civil : est l'ensemble des règles qui régissent la vie des citoyens (ici les personnes vivant dans un même pays) Ex : le droit des obligations, le droit des contrats, le droit des biens »²

قانون الاحوال الشخصية أو شؤون الاسرة

(droit de statut personnel Ou les affaires familiales)

القانون التجاري (droit commercial) كل ما يتعلق بالتاجر والاعمال التجارية

القانون البحري (droit maritime) يحكم العلاقات الناجمة عن الملاحة البحرية

القانون الجوي (droit aérien) يحكم العلاقات الناجمة عن الملاحة الجوية

قانون العمل (droit du travail) يحكم العلاقة بين العامل و رب العمل

قانون الاجراءات المدنية والادارية (code de procédure civile et administrative)

... للتركيز . . . Focus . . . للتركيز... Focus

القانون الخاص³ Le droit privé

Le droit privé régit les rapports des individus entre eux ou avec des collectivités privées.

القانون الخاص ينظم علاقات الافراد فيما بينهم وبين المجموعات الخاصة، ويشتمل على عديد الفروع

مختلف فروع القانون الخاص Les diverses branches du droit privé

¹ Le droit, définition, notion de droit, branches du droit, op.cit.

² Ibid.

³ Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE, DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, Partie 1 – Introduction générale au droit ,2018/2019 p.8

| | |
|---|--|
| <p>Le droit civil القانون المدني</p> | <p>Il détermine les personnes, sujets de droits, les droits privés de ses sujet ; comment ces personnes acquièrent, transmettent ou perdent leurs droits et obligations, et enfin, comment sont sanctionnés ces rapports de droit privés notamment dans le cadre de la procédure civile. يحدد الأشخاص، اشخاص (اطراف) الحق، الحقوق الخاصة واطرافها، كيفية اكتساب ونقل وضياع حقوقهم والتزاماتهم ، واخيرا كيفية توقيع عقوبات القانون الخاص بالأخص في قانون الاجراءات المدنية. امثلة: قانون الاثبات، حق الزواج، حق الملكية.</p> |
| <p>Le droit commercial القانون التجاري</p> | <p>Il décrit et analyse le statut et les activités des entreprises industrielles et commerciales. تفصيل وتحليل نظام انشطة الشركات الصناعية والتجارية. Exemple : Droit des actes de commerce, droit des sociétés, droit de la propriété industrielle. امثلة: قانون السندات التجارية، قانون الشركات، قانون الملكية الصناعية</p> |
| <p>Le droit du Travail قانون العمل</p> | <p>Il regroupe les règles relatives aux rapports individuels et collectifs nés à l'occasion de la relation de travail. يشتمل على القواعد المتعلقة بالعلاقات الفردية والجماعية ذات العلاقة بالعمل Exemple : Droit du contrat de travail, droit de la grève, droit de la durée de travail امثلة: قانون عقد العمل، قانون الاضراب ، قانون الفترة المخصصة للعمل.</p> |
| <p>Le droit de la Sécurité sociale قانون التأمين الاجتماعي</p> | <p>Il organise les rapports entre les organismes de Sécurité sociale et les assurés sociaux. ينظم العلاقات بين هيئات التأمين الاجتماعي والمؤمنين اجتماعيا Exemple : Règlementation applicable aux accidents du travail, règles relatives à la maternité, à la retraite, à la maladie. امثلة: النظام المطبق في حوادث العمل ، القواعد المتعلقة بالأمومة ، التقاعد، المرض.</p> |

مطلب ثالث: القواعد القانونية والقواعد القضائية

Les règles juridiques et les règles judiciaires

المصطلح الاول Les règles juridiques يتعلق بكل ما له علاقة بمفهوم القانون في حين المصطلح الثاني les règles judiciaires يشتمل على كل ما له علاقة بتسيير العدالة .

« Le terme juridique : vise tout ce qui se trouve lie à la notion de droit, alors qu'en revanche le terme judiciaire englobe tout ce qui a trait à la justice »¹

للتوضيح اكثر فمصطلح Juridique مشتق من اللاتينية:

¹ Le droit, définition, notion de droit, branches du droit, op.cit.

Juridique, du latin **jus, juris**, « le droit », et dicere, « dire », désigne ce qui se rapporte, en général, au droit¹. ويعني كل ما هو مرتبط بالقانون.

فمثلا في حالة وجود تصرف، او واقعة لم يرد النص عليها في القانون يقول عنها المختصون انها تشكل حالة فراغ قانوني

Les professionnels du droit sont unanimes à parler de **vide juridique** dans ce domaine².

هو الآخر مشتق من اللاتينية: **Judiciaire** اما مصطلح

Judiciaire, du latin **judiciarius**, « relatif aux tribunaux », dérivé de **judicium**, « jugement » (**judex** étant « juge »), désigne ce qui est relatif aux tribunaux, à la justice, aux procès³. ويعني المتعلق بالمحاكم ومشتق من مصطلح حكم أي يتعلق باجراءات المحاكمة بمعنى كل ما له علاقة بالنظام القضائي، فيقال:

- l'ordre judiciaire النظام القضائي
 - Le pouvoir judiciaire السلطة القضائية
 - Une information judiciaire التحقيق القضائي
 - Une bataille judiciaire معركة قضائية
 - une erreur judiciaire الخطأ القضائي
 - Un feuillet judiciaire مسلسل قضائي
- ويضاف ايضا:
- La police judiciaire الضبطية القضائية
 - L'agent d'exécution judiciaire عون التنفيذ القضائي
 - Le monde judiciaire العالم القضائي
 - Mandat judiciaire امر قضائي
 - procédures judiciaire الاجراءات القضائية
 - professions judiciaire وظائف قضائية

¹ « Juridique » et « judiciaire »: quelle différence ?

(<https://www.laculturegenerale.com/juridique-judiciaire-difference/> | [La culture générale](#))

consulté le 2/12/2021

² Ibid.

³ Ibid.

جزء أول:
المصطلحات القانونية
القانون الخاص
PREMIERE PARTIE
Terminologie juridique
Droit privé

فصل أول:
القانون العقاري
Chapitre premier:
le droit Immobilier

ان الحديث عن القانون الخاص يعني التطرق لقانون الشريعة العامة (droit commun) اي القانون المدني وما يتفرع عنه والتي تخضع جميعها لأحكامه الا ما كان مستثنيا بنص خاص بها.

وفي هذا الصدد سنتطرق أولا لاحد فروع القانون الخاص وهو القانون العقاري المستنبط جل احكامه من القواعد المبينة في القانون المدني واشتماله ايضا على احكام من القوانين المكملة له الأمر الذي ميزه كقانون خاص وأكسبه تسمية القانون العقاري.

المبحث الأول: مفهوم القانون العقاري

Notion du droit immobilier

من منطلق تقسيم الاموال إلى اموال عقارية واموال منقولة، انفردت الاموال العقارية بتخصيص الاحكام المتعلقة بها بقانون اتخذ له تسمية ميزته عن باقي القوانين وهو الأمر الذي يقتضي أولا تحديد مصطلح القانون العقاري وثانيا تحديد اهمية القانون العقاري بما في ذلك الملكية العقارية.

مطلب أول: مصطلح القانون العقاري

Concept du Droit Immobilier

(Le droit immobilier est le terme générique qui regroupe l'ensemble des textes juridiques du droit public comme du droit prive concernant les immeubles, par opposition aux meubles)⁽¹⁾.

مصطلح القانون العقاري عام يشمل مجموع النصوص القانونية للقانون العام والقانون الخاص يتعلق بالعقارات خلاف المنقولات.

(Il s'agit d'une partie du droit des biens, et concerne aussi bien le droit des immeubles privées que le droit du patrimoine des personnes publiques.

Son champ est donc très large puisqu'il concerne notamment)⁽²⁾:

اذ جزء يشمل قانون الاملاك الخاصة وكذا الأملاك الوطنية للأشخاص العامة

ونطاقه جد واسع اذ يشمل بالخصوص:

⁽¹⁾Cours et fiches de droit immobilier, Notion du droit immobilier,

(<https://cours-de-droit.net › cours-de-droit-immobilier-c...>) consulté le 18/07/2016

² Ibid.

(Le droit de construction, le droit de l'urbanisme, le droit des hypothèques, le droit des servitudes légales et conventionnelles, le droit de mitoyenneté, le droit des associations foncières et des associations syndicales, le droit du domaine public, le droit applicable à certaines professions spécialisées, comme les agents immobiliers, les notaires, les architectes, les maîtres d'œuvres, etc., etc.)⁽¹⁾

قانون البناء، قانون التعمير، قانون الرهون العقارية، حق الارتفاق القانوني والاتفاقي، قانون الشركات العقارية والجمعيات النقابية، قانون الاملاك الوطنية، والقانون المطبق بشأن بعض المهن المتخصصة مثل الوكلاء العقاريين والموثقين والمهندسين المعماريين وارياب المشاريع.

مطلب ثاني: اهمية القانون العقاري والملكية العقارية

L'importance du droit immobilier et la propriété immobilière

La possession immobilière est perçue comme une assurance de premier ordre, un facteur d'estime sociale et un investissement sans risque. C'est une source de richesse et un respect ancestral envers la terre qui abrite les hommes⁽²⁾.

تملك العقار يعد بمثابة تأمين من الدرجة الأولى وعامل ثقة اجتماعية واستثمار آمن. انه مصدر الثروة ويكفي ان الأرض التي تأوي كافة الناس ضلت محل اجلال الاسلاف.

⁽³⁾ La propriété immobilière الملكية العقارية

Le titre de cet ouvrage met en évidence deux concepts (مفهومين) juridiques (مجال) du droit civil (أهميه كبيرة) d'une grande importance (القانونين) (القانون المدني).

Il s'agit, en premier lieu, de celui de propriété (الملكية) et, en second lieu, de celui d'immeuble (العقار) .

¹ Cours et fiches du droit immobilier, (<https://cours-de-droit.net/cours-de-droit-immobilier-c27646872/>)

⁽²⁾ M.Mahssani, M.Felji, H.Khlali, Le système foncier au Maroc: une sécurité et un facteur de développement durable, Ts1 Urbain Rural Relationship in Land Management, 2nd FIG Régional Conférence, Marrakech, Morocco, Décembre 2-5, 2003,p-1 (https://www.fig.net/resources/proceedings/fig_proceedings/morocco/proceedings/TS1/TS1_5_mhassni_et_al.pdf)

⁽³⁾INTRODUCTION AU DROIT DE LA PROPRIETE, (<https://letudier.com/introduction-au-droit-de-la-propriete>) Consulté le 10 septembre 2017

Le droit de propriété (حق الملكية), qui est l'un des droits fondamentaux (الحقوق الأساسية) de l'homme, ne soulève pas seulement des problèmes d'ordre juridique (القانوني) (النظام), mais également de profondes discussions (نقاش عميق) économiques (اقتصادي), sociales (اجتماعي), voire morales (بل اخلاقي), différant (تباين) sensiblement (محسوس) suivant les époques (الحقب) de l'histoire et les divers systèmes politiques (مختلف الانظمة السياسية) en application dans un pays.

Le droit de propriété, suivant les époques, a impliqué alternativement une faible intervention (ضآلة تدخل) du législateur (المشرع) (19e siècle) ou une plus forte réglementation (période après la seconde guerre mondiale).

La propriété immobilière (ملكية عقارية) s'oppose (تعارض) à la propriété mobilière (ملكية منقول).

L'importance de cette première était largement prépondérante (ذات مجال) lors de la rédaction du Code civil et jusqu'à la fin du 19e siècle (واسع).

C'était la propriété immobilière qui assurait la fortune (ثروة) de la famille noble (الاسرة النبيلة) et/ou bourgeoise.

À cette époque, la propriété mobilière était de peu d'importance.

Cette situation a fondamentalement changé au 20 e siècle, avec l'industrialisation (التصنيع) en constante évolution.

En effet, les biens industriels (الاموال الصناعية) modernes ne consistent généralement pas tellement en des terrains (اراضي) et des bâtiments, mais en des équipements (تجهيزات), des brevets (براءات اختراع), des noms commerciaux (عناوين) et des titres cotés en bourse (اسهم بورصة), pour n'énumérer que les facteurs économiques les plus essentiels.

Néanmoins, du point de vue juridique, les immeubles continuent à faire l'objet de la réglementation la plus vaste et la plus complexe dans le code civil.

Une des raisons essentielles en est que les biens mobiliers, de par leur nature, sont appelés à changer plus souvent de propriétaire et ont une durée de vie moins longue, de sorte qu'ils se détériorent plus rapidement.

Ces échanges ne doivent pas être entravés par une réglementation trop compliquée.

Cela vaut notamment pour les relations entre commerçants.

L'objet de notre ouvrage est donc le droit de propriété sur les immeubles.

Néanmoins, étant donné que certaines règles juridiques sont communes aux biens meubles et immeubles, on ne saurait complètement passer sous silence le régime applicable aux meubles.

Nous en examinerons donc les règles essentielles.

D'autre part, la propriété est susceptible de variations en ce qui concerne les droits conférés à une personne.

Cela vaut spécialement, mais pas exclusivement, pour la propriété immobilière.

On parle en ce sens de démembrement du droit de propriété. Sous cet aspect, nous étudierons l'usufruit (الانتفاع), le droit d'usage (حق الاستعمال) et d'habitation (اجار ارض فلاحية لأزيد من 10 سنوات), les servitudes (الارتفاق), l'emphytéose (حق قطعة مبنية منفصلة عن الملكية الاصلية) et le droit de superficie (السكن).

Par ailleurs, il convient de distinguer (التمييز) entre le droit de propriété (حق الملكية) et la possession (الحياسة).

Cette dernière est une situation de fait par rapport à un bien. Une personne, sans disposer de titre juridique, se met en possession (حياسة) d'un bien et se comporte comme si elle en était le propriétaire (المالك).

Nous verrons quelles suites utiles la possession peut avoir dans le domaine du droit de propriété.

Nous terminerons l'ouvrage par une analyse des privilèges (الامتياز) et des hypothèques (الرهن).

L'hypothèque est un droit réel (حق عيني) créé sur les immeubles affectés (دين) d'une dette (استيفاء) à l'acquittement (يخصص) .

Le privilège (الامتياز) est un droit que la qualité de la créance (الدين) donne à un créancier (الدائن) d'être préféré (يفضل) aux autres créanciers (الدائنين), même hypothécaires (الراهنين) .

À l'opposé (خلفا) de l'hypothèque, le privilège peut porter (يقع) tant sur les meubles (المنقول) que sur les immeubles (العقار) .

Par opposition aux autres droits réels mentionnés ci-dessus, qui sont des droits réels principaux, les privilèges et hypothèques sont seulement des droits réels accessoires (حقوق عينية بالتبعية). Ils sont l'accessoire d'un droit de créance, dont ils constituent une garantie (ضمان) .

المبحث الثاني: نصوص وفقرات قانونية مختلفة متعلقة بالقانون العقاري Diverses dispositions et paragraphes juridiques concernant le droit immobilier

مطلب أول: النصوص القانونية:

Dispositions Juridiques

الدستور (La constitution)⁽¹⁾

- المادة 22: الاملاك الوطنية يحددها القانون

وتتكون من الاملاك العمومية والخاصة التي تملكها كل من الدولة والولاية والبلدية- يتم تسيير الاملاك الوطنية طبقا للقانون.

Le domaine national est défini par la loi. Il comprend les domaines public et privé de l'Etat, de la wilaya et de la commune. La gestion du domaine national s'effectue conformément à la loi.

⁽¹⁾ Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire adoptée par référendum du 1er novembre 2020 J.O n° 82 du 30/12/2020

- المادة 60: الملكية الخاصة مضمونة.

- لا تنتزع الملكية الا في اطار القانون، وبتعويض عادل ومنصف.

- حق الارث مضمون.

- الاملاك الوقفية واملاك الجمعيات الخيرية معترف به ، ويحمي القانون تخصيصها.

- لا يتم نزع الملكية الا في اطار القانون، ويترتب عليه تعويض عادل ومنصف.

La propriété privée est garantie.

L'expropriation ne peut intervenir que dans le cadre de la loi. Elle donne lieu à une indemnisation juste et équitable.

Le droit d'héritage est garanti. Les biens « wakf » et les fondations sont reconnus ; leur destination est protégée par la loi.

- المادة 48: تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة السكن.

L'Etat garantit l'inviolabilité du domicile.

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948/12/10)

Déclaration universelle des droits de l'homme

المادة 17: لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، لا يجوز تجريد أحد من ملكه

تعسفا.

L'article 17: -toute personne aussi bien seule ou qu'en collectivité, a droit à la propriété.

-Nul ne peut être arbitrairement privé de sa propriété.

القانون المدني⁽¹⁾ Code civil

⁽¹⁾ Ordonnance n°75-58 du 26/09/1975 portant code civil

المادة 54: العقد (contrat) اتفاق (convention) يلتزم بموجبه شخص أو عدة اشخاص نحو شخص أو عدة اشخاص اخرين بمنح (à donner) او فعل (à faire) او عدم فعل (à ne pas faire) شيء ما (quelque chose).

Le contrat est une convention par laquelle une ou plusieurs personnes s'obligent envers une ou plusieurs autres à donner à faire ou ne pas faire quelque chose.

المادة 106: العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون

(Le contrat fait la loi des parties. Il ne peut être révoqué, ni modifiée que de leur consentement mutuel ou pour les causes prévues par la loi.)

المادة 683: كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول. غير ان المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه، رصدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله يعتبر عقارا بالتخصيص.

Toute chose ayant une assiette fixe et immobile, qui ne peut être déplacée sans détérioration, est une chose immobilière. Toutes les autres choses sont mobilières.

Toutefois, est considérée comme chose immobilière par destination, la chose mobilière que le propriétaire a placée dans un fonds qui lui appartient, en l'affectant en permanence au service de ce fonds ou à son exploitation

قانون العقوبات⁽¹⁾ Code pénal

المادة 295: كل من يدخل فجأة أو خدعة أو يقتحم منزل مواطن، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 د ج

Toute individu qui s'introduit, par surprise ou fraude, dans le domicile d'un citoyen ou qui y fait intrusion est puni d'un emprisonnement d'un an a cinq ans et d'une amende de 20.000 à 100.000 DA.

⁽¹⁾ امر 156-66 مؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات

المادة 386: يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 د ج كل من انتزع عقارا مملوكا للغير وذلك خلصة أو بطرق التدليس.

وإذا كان انتزاع الملكية قد وقع ليلا بالتهديد أو العنف أو بطريق التسلق أو الكسر من عدة اشخاص أو مع حمل سلاح ظاهرا أو مخبأ بواسطة واحد أو أكثر من الجناة فتكون العقوبة الحبس من سنتين إلى عشر سنوات والغرامة من 20.000 إلى 100.000 د ج.

Est puni d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 20.000 à 100.000 DA quiconque, par surprise ou fraude, dépossède autrui d'un bien immeuble.

Si la dépossession a eu lieu, soit la nuit, soit avec menace ou violence, soit à l'aide d'escalade ou d'effraction, soit par plusieurs personnes, soit avec un port d'arme apparente ou cachée par l'un ou plusieurs des auteurs, l'emprisonnement est de 2ans à 10ans et l'amende de 10.000 à 100.000 DA

مطلب ثان: فقرات قانونية

Paragraphes Juridiques

المسؤولية العشرية وثنائية الحول

Les responsabilités décennales et biennales¹

Ces 2 responsabilités on va les envisager de façon commune mais pas tout à fait, on va d'abord voir le domaine d'application respectif de la responsabilité décennale et responsabilité biennale.

On va d'abord voir l'objet des 2 responsabilités, puis on verra quels sont les débiteurs et les bénéficiaires de cette responsabilité et ensuite les moyens d'exonération.

L'objet de la responsabilité Décennale

Cette responsabilité est visée dans l'art 1792 du C. civ (citer le texte).

Si on relit ce texte on constate que l'objet de cette responsabilité est de réparer les désordres qui atteignent l'ouvrage ou les éléments d'équipement de cet ouvrage mais pas n'importe quel désordre).

¹Les responsabilités décennales et biennales, (<https://cours-de-droit.net/la-responsabilite-decennale-et-biennale-a121608972>) consulté 15/09/2017

كلا المسؤوليةين له مجال التطبيق الخاص به ومن ثم يتعين تحديد مضموع كل مسؤولية العشرية
وثنائية الحول حتى يتسنى تحديد طرفي هذه المسؤولية (المدينين والمستفيدين) ثم سبل الاعفاء

موضوع المسؤولية العشرية

هذه المسؤولية واردة بنص المادة 1792 ق م وبقراءة النص فان موضوعه يتعلق بمسؤولية جبر
الخلل الذي مس المشروع أو عناصر تجهيزات المشروع وبالطبع ليس أي خلل .

(¹) القوة القاهرة (La FORC MAJEUR)

Les hypothèses dans lesquelles la Cour de Cassation a retenu la FM sont très rares :

-Dans une affaire on a considéré qu'une tempête de grêle n'est pas un cas de FM, même si elle est d'une très forte intensité. Dans cette affaire, une pergola avait été construite et elle n'a pas résisté à la grêle. Pourtant pas d'exonération de la responsabilité retenue par la Cour de Cassation.

-Si on a un événement naturel qui cause de tels dégâts que la zone est déclarée sinistré et on a un arrêté de catastrophe naturel. Cet arrêté peut-il justifier l'il y a d'un cas de FM et permettre l'exonération ? La 1ère et la 3ème civ, ont refusé la qualification de FM. Tout est en fait cas d'espèce.

-Si on a une sécheresse très importante, cela peut porter atteinte aux fondations d'un certain nombre d'ouvrage. Est-ce un cas de FM ? La Cour de Cassation l'a parfois admis, mais très rarement.)

الفرضيات المتخذة من طرف محكمة النقض كقوة القاهرة جد نادرة:

عاصفة البرد ليست حالة من حالات القوة القاهرة حتى ولو كانت قوية

ولا يمكن ان ينجم عنها اعفاء من المسؤولية.

ان الحادث الطبيعي المتسبب في الاضرار يقتضي الاعلان ان المنطقة منكوبة وقرار بالكارثة
الطبيعية.

(¹) Cours et fiches de droit, La force majeure (<https://cours-de-droit.net/cours-de-droit-de-l-immobilier-a121602286/>) consulté le 20/07/2016

هذا القرار يبرر حالة القوة القاهرة التي ينجم عنها الاعفاء.

في حالة الجفاف البالغ الأهمية الذي يمكن أن يطال ضرره عددا من المشاريع. هل يشكل حالة قوة القاهرة؟ محكمة النقض أحيانا تقبل هذه الحالة، لكن نادرا جدا.

Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز Focus . . . للتركيز

تصنيف الاموال La classification des biens

المنقولات والعقارات

Principe المبدأ : Chaque bien (كل مال) est soit un meuble (منقول) soit un immeuble (عقار)

« Tous les biens sont meubles ou immeubles »¹

Article 683 du Code civil: « toute chose ayant une assiette fixe et immobile qui ne peut être déplacée sans détérioration دون تلف est une chose immobilière. Toutes les autres choses sont mobilières. »

¹ Fiche n°2 : La classification des biens, ([https://fiches-droit.com › uploads › 2019/06 › Fic...](https://fiches-droit.com/uploads/2019/06/Fic...)) consulté le 14/03/2022

"كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول"

Critères de classification معايير التصنيف : Le premier critère معيار est celui selon lequel tout ce qui est mobile متحرك est meuble et tout ce qui est fixe ثابت est immeuble. Mais ce critère est insuffisant ; il existe des critères secondaires pour qualifier, notamment, les biens incorporels. الاموال غير المادية.

Les biens immeubles العقارية

Principe : Les biens sont immeubles, ou par leur nature بالطبيعة ou par leur destination بالتخصيص (art. 683 al 2 du Code civil)

غير ان المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه رسدا على خدمة هذا العقار او استغلاله يعتبر عقارا بالتخصيص **Chose immobilière par destination**

Les immeubles par nature¹ : العقارات بالطبيعة

En application du critère de fixité الثبات, il s'agit du sol الارض et de tout ce qui est fixé au sol وكل ما هو ثابت عليها .

Exemples : Les constructions البنايات : les bâtiments العمارات , les ponts الجسور , les canalisations القنوات ...

A noter يلاحظ que les matériaux المواد qui ont servi à la construction للبناء (les pierres الاحجار , le plâtre الجبس , la peinture الصباغة ...) sont aussi des immeubles par nature s'ils lui sont indissociablement غير المنفصلة , les végétaux النباتات : les arbres, الثمار غير المجنية ... les fruits non encore cueillis الاشجار

Les immeubles par destination :² العقارات بالتخصيص

Ce sont les biens que l'on peut déplacer, mais qui sont considérés comme des immeubles en raison de leur destination, qui est d'être affectés المخصصة à un immeuble par nature dont ils constituent l'accessoire. الملحقة به. Par conséquent, ces biens sont soumis au même régime juridique النظام القانوني que l'immeuble auquel ils sont rattachés. **Exemples** : en cas de vente بيع ou de saisie حجز

¹ Fiche n°2 : La classification des biens, op.cit.

² Ibid.

Deux conditions sont nécessaires pour qu'un bien puisse être **qualifié** يوصف d'immeuble par destination :

- ✓ Le bien doit **appartenir** ملك au **propriétaire** المالك de l'immeuble par nature
- ✓ Le propriétaire de l'immeuble par nature doit avoir **la volonté** ارادة de **créer** خلق **un lien** علاقة entre le bien meuble et le bien immeuble.

Ce lien peut être économique ou matériel :

▪ **Le lien économique** علاقة اقتصادية : les biens affectés **au service** في خدمة ou à **l'exploitation** استغلال d'un **fonds** موجودات مالية. Ce sont les biens qui sont utiles économiquement à l'immeuble auquel ils sont affectés. **Exemple** : les animaux affectés à l'exploitation d'un fonds agricole sont soumis au régime des immeubles par destination.

▪ **Le lien matériel** علاقة مادية : les biens **attachés** مرفقة à **perpétuelle** دائمة **demeure** البقاء. Il s'agit des meubles qui sont **des accessoires** توابع permanents de l'immeuble par nature, qui ont une fonction **somptuaire** زخرفية, **d'ornement** للزينة et qui ne peuvent être détachés sans être détériorés.

Exemples : les glaces المرايا, les tapisseries مفروشات, les tableaux scellés لوحات **لوحات** scellés dans un mur جدار ...

A noter : le meuble **incorporé** اللتصيق devient immeuble par nature s'il est indissociablement lié à la construction et ne peut être détaché sans porter atteinte à son intégrité (**exemples** : une fenêtre, une porte...). A l'inverse, c'est un immeuble par destination si son **détachement** reste concevable.

Les immeubles par l'objet¹: العقارات بحسب موضوعها

Ce sont exclusivement **des biens incorporels** الاموال المعنوية.

Il s'agit des **droits portants** sur des immeubles. الحقوق الواقعة على العقارات

Exemples :

- **Un droit d'usufruit** حق الانتفاع sur un immeuble est lui-même un immeuble.
- Une **action en justice** دعوى قضائية portant sur un immeuble est un immeuble.

Les biens meubles² الاموال المنقولة

comme le laisse penser leur appellation, مثلما توحى التسمية,

Les biens meubles présentent la possibilité d'être déplacés قابلة للنقل

Principe : « les biens sont meubles **par leur nature** ou par la **détermination de la loi** بتحديد قانونا ».

Il faut ajouter une troisième catégorie, créée par la jurisprudence : **les meubles par anticipation** المنقولات بالمآل.

Meubles par leur nature³ منقولات بالطبيعة

- De mobilier; الاثاث المنزلي;
- D'appareils électroménagers; سيارات; -De véhicules; اجهزة الكترونية;
- De vêtements; الالبسة;
- Des documents papiers; اوراق وثائقية (وثائق);
- De sommes d'argent liquide; مبالغ نقدية;

Meubles par la détermination de la loi⁴ منقول محدد بالقانون

Il s'agit de tous **les droits** الحقوق et **actions** الدعاوى qui **ne portent pas sur** لا تقع على un immeuble

Exemples :

- **Les droits réels** الحقوق العينية portant sur un meuble, comme un **usufruit** حق الانتفاع
- Les droits personnels (**droits de créance**) حقوق المديونية, comme les **parts et actions de sociétés** اسهم الشركات
- **Les biens incorporels** الاموال غير المادية, comme un **fonds de commerce** المحل التجاري, **une clientèle** الزبائن, **une marque** العلامة ...

¹ Fiche n°2 : La classification des biens, op.cit.

² Fiche n°2 : La classification des biens, op.cit.

³ Quelles sont les différences entre meubles et immeubles ? (<https://blog.callalawyer.fr/droit-immobilier/differences-meubles-immeubles>) consulté le 14/03/2022

⁴ Ibid.

- Les actions en justice الدعاوى القضائية qui portent sur un meuble

Meubles par anticipation. منقول بالمآل

Il y a aussi la notion مفهوم de « meuble par anticipation منقول بالمآل »

Qui s'applique à des objets qui ne le sont pas encore, mais qui sont destinés à le devenir à court ou alors à moyen terme. وهى الاشياء لم تعد بعد منقولة ولكنها ستصبح منقولا على مدى قصير او متوسط

Les meubles par anticipation : Ce sont des immeubles par nature, considérés comme meubles car ils sont destinés à être détachés تفصل du sol.

Exemple : les récoltes vendues sur pied بيع المنتوج بالساق

فصل ثان:

قانون الاعمال

Chapitre deuxième:

Droit Des Affaires

التجارة هي العمود الفقري للاقتصاد الذي تركز عليه الدولة⁽¹⁾ ومن ثم تم تنظيم التجارة بأحكام القانون التجاري كفرع خاص من القانون المدني(Droit civil) الذي يعد بمثابة الشريعة العامة (Droit Commun).

ان القانون التجاري (droit commercial) ظهر كقواعد ذات طابع دولي من خلال قواعد وضعها التجار منذ الحقب القديمة انطلاقا من الحضارة الفينيقية وبروز (الدولة التاجرة) وانتهاء بالعصر الحالي والذي كرس قواعد تجارية دولية (منظمة التجارة العالمية)⁽²⁾ فهو حديث النشأة كونه ينظم كل ما يتعلق بالعالم التجاري وبمفهوم واسع لم يعد يقتصر على مجالات التجارة بمفهومها الكلاسيكي بقدر ما اتسع ليطال المجال الاقتصادي الواسع بما في ذلك الميادين الصناعية وهو الأمر الذي اقتضى ان يطلق عليه مصطلح قانون الاعمال (Droit des Affaires)⁽³⁾

الأمر يقتضي تسليط الضوء سعيا لإدراك مفهوم قانون الأعمال في مبحث أول، الا ان قانون الاعمال بدوره وباعتباره جعل لفصل المنازعات اقتضى مع التطور وجود اليات بديلة للفصل في نزاعات الاعمال وبشكل يضمن استمرارية المعاملات بين الاطراف المتنازعة من خلال ما اطلق عليه بالطرق البديلة لفض النزاعات والذي نتناوله في مبحث ثان.

مبحث أول: مفهوم قانون الاعمال Notion du droit des Affaires

⁽⁴⁾ Le droit des affaires est l'une des branches du droit privé qui porte sur un ensemble de droits relatifs aux affaires des entreprises tel que le droit des contrats, le droit des baux commerciaux , la propriété intellectuelle le droit des sociétés le droit fiscal le droit de la consommation etc

قانون الاعمال أحد فروع القانون الخاص المتضمن مجموع القواعد المتعلقة بالشركات والتي من بينها قانون العقود وقانون الشركات والقانون الجبائي وقانون المستهلك.

(1) د. زرار صالح الواسعة، الافلاس وفقا لقانون التجارة الجزائري لسنة 1975، الجزء الأول، مطبعة قرني- باتنة، ط. 1992، ص. 9.
(2) د. صبيح عرب، محاضرات في القانون التجاري (الافلاس والتسوية القضائية) مطبعة الكاهنة الجزائر 2000، ص. 3.
(3) د. نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري (الأعمال التجارية التاجر، المحل التجاري)، ديوان المطبوعات الجامعية 1996، ص. 5 و6.
(4) Droit des affaires, (https://fr.wikipedia.org/wiki/Droit_des_affaire) consulté le 14mars2015

IL s'occupe¹

- Des relations entre commerçants, entre les professionnels.
- des activités de productions et de l'échange effectués par les entreprises commerciales
- Il a pour synonyme le droit de l'économie ou droit de l'entreprise⁽²⁾

انه يتولى العلاقات ما بين التجار وما بين المحترفين وانشطة الانتاج والمبادلات التي تقوم بها الشركات التجارية وأن المصطلح المرادف له هو القانون الاقتصادي أو قانون الشركة .

خلاصة القول قانون الاعمال ذو مجالات واسعة اذ يحتوي على فروع كثيرة منها:

Droit commercial - قانون الشركات - droit des sociétés - القانون التجاري - droit de la concurrence - قانون المنافسة - droit fiscal - القانون الجبائي - droit de la consommation - قانون المستهلك

droit bancaire - قانون البنوك - droit de propriété intellectuelle et industriel - قانون الملكية الفكرية والصناعية - droit des assurances - قانون التأمينات - droit de transport - قانون النقل - droit maritime - القانون البحري - droit pénal des sociétés - القانون الجنائي للشركات - droit pénal des affaires - القانون الجنائي للأعمال .

مطلب أول: نصوص وفقرات متعلقة بقانون الاعمال

Dispositions et paragraphes juridiques relative au Droit des affaires

اولا: نصوص قانونية **Primo: dispositions juridiques**

القانون التجاري⁽²⁾ **Code de commerce**

المادة 389: تعتبر السفن عملا تجاريا مهما كان الاشخاص

¹ Cours de droit des affaires - Fiches / Cours, (<https://cours-de-droit.net> > [cours-gratuit-de-droit-des-af](https://cours-de-droit.net/cours-gratuit-de-droit-des-af)) consulté le 13 février 2015

⁽²⁾ أمر رقم: 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم إلى غاية قانون رقم 02-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005

La lettre de change est réputée acte de commerce entre toutes personnes.

المادة 465: يحتوي السند لأمر على....

Le billet à ordre contient: ...

المادة 472: يحتوي الشيك على البيانات التالية: ...

Le chèque contient

ثانيا: فقرات قانونية Secundo: paragraphes juridiques

النصوص القانونية السابقة هي بمثابة اوراق تجارية والمشرع اعطى لها تسمية السندات التجارية
(Des effets de commerce)

وهي اوراق قابلة للتداول لحق نقدي مستحق الدفع عند الاطلاع أو بعد اجل قصير⁽¹⁾

- الكميالة أو السفتجة: La lettre de change ou la traite

تعتبر الكميالة عملا تجاريا بحسب الشكل طبقا للمادة الثالثة من القانون التجاري⁽²⁾ وهي اداة
ائتمان ووفاء

Art 3 du C. com. : La lettre de change est réputée comme acte de commerce par sa forme et un moyen de crédit et de paiement

السفتجة مستعملة في عالم الاعمال منذ امد طويل وتطورا لها برزت الممارسة العملية لها
باستعمال السفتجة الممغنطة (lettre de change relevé)⁽³⁾

- السند لأمر (السند الاذني): Le billet à ordre

ورقة يتعهد محررها (souscripteur) أن يدفع مبلغ نقود في تاريخ معين للمستفيد
(bénéficiaire)⁽⁴⁾

(1) د. مصطفى كمال طه- القانون التجاري - الاوراق التجارية- الدار الجامعية للطبع والنشر بيروت ص.7

(2) أمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم إلى غاية قانون رقم 02-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005

(3) La lettre de change, (www.blogsaeed.com) consulté le 30/03/2015

(4) نفس المرجع -ص.14

- الشيك: تعهد كتابي بمقتضاه يأمر (الساحب) البنك (المسحوب عليه) تسديد مبلغ من رصيده لفائدة (المستفيد)

Le chèque:⁽¹⁾ est un engagement écrit par lequel le titulaire d'un compte (tireur) donne à la banque (tiré) l'ordre de payer une somme qui porte au crédit de son compte (provision) à une personne (bénéficiaire)⁽²⁾

الشيك المسطر: لا يحصل الا لبنك والتسطينر اما عاما لا يتضمن بين الخطين أي تعيين واما التسطينر الخاص فيتضمن ما بين السطينر اسم البنك⁽³⁾

Le chèque barré: ne peut être encaissé que par l'intermédiaire d'une banque. Le barrement est spécial lorsque le tireur mentionne, entre les deux barres, le nom de la banque à laquelle il doit d'être remis.⁽⁴⁾

- الشيك المؤشر: يفيد وجود الرصيد بتاريخ التأشير

Le chèque visé: le visa indique que la provision existe à la date de l'établissement de ce visa⁽⁵⁾

- الشيك المعتمد: يترتب عنه تجميد مبلغه لفائدة حامله طوال مدة صلاحيته

Chèque certifié: la certification du chèque est une opération qui consiste pour une banque à attester de l'existence du montant de provision d'un chèque émit par le titulaire d'un compte et à bloquer jusqu' prescription du chèque⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ Le mot cheque est une Francisation du mot anglais [cheque] que les américains écrivent [check] comme étymologie mot Arabe [sakk] (peut être lui-même d'origine persane بالفارسية جك Désignant un paiement signe. Chèque <https://fr.wikipedia.org/wiki/Chèque>)

⁽²⁾ JEAN LAGADEC-LE NOUVEAU GUIDE PRATIQUE DU DROIT 2iem Edition France Loisir –PARIS –P.91

⁽³⁾ المادة 512 من القانون التجاري (امر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم إلى غاية قانون رقم 02-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005

⁽⁴⁾ JEAN LAGADEC-LE NOUVEAU GUIDE PRATIQUE DU DROIT 2iem Edition France Loisir –PARIS –P.92

⁽⁵⁾ Les effets de commerces, (www.blogsaeed.com), consulté le 13fevrier 2015

⁽⁶⁾ Ibid.

- شيك البنك: يصدر عن البنك سواء لاحد فروعه أو بنك اخر ليضمن دفع قيمته خلال فترة صلاحيته .

Le chèque de banque: c'est un chèque qui émit par une banque soit sur l'une de ces agences, soit sur une autre banque, le porteur du chèque pour être assuré de son paiement pendant la durée de validité du chèque⁽¹⁾.

مطلب ثاني: مقال قانوني متعلق بالأعمال

Article juridique relative au droit des affaires

حماية المستهلك la protection du consommateur

من خلال النص الموسوم " تاريخ حماية المستهلك " نحاول تحديد واستخراج المصطلحات الواردة به والمتعلقة بحماية المستهلك:

L'HISTOIRE DE LA PROTECTION DU CONSOMMATEUR⁽¹⁾

PAR VALÉRIE BOURGOIN lectures
MERCREDI 12 NOVEMBRE 2008

La notion de protection du consommateur (مفهوم المستهلك) est apparue aux Etats-Unis dans les années 60 sous l'impulsion (تحت وطأة) du Mouvement consumériste (حركة المستهلك) dirigé par Ralph NADER

En 1965, il publie le livre « UNSAFE AT ANY SPEED »

(خطيرة- أو غير امنة - في اية سرعة كانت).

Dans lequel il dénonce (ندد وشجب) le manque de sécurité (غياب الامن) des voitures américaines (obligeant GENERAL MOTORS à retirer (سحب) de la vente la CORVAIR).

Il gagne ainsi plusieurs procès (دعاوى قضائية) contre l'Industrie Automobile et utilise l'argent gagnée pour financer des juristes (قانونيون), économistes (رجال السياسة), ingénieurs (مهندسون), (أطباء), médecins (اقتصاديون), au service de la protection des consommateurs.

⁽¹⁾Les effets de commerces, (www.blogsaeed.com) op.cit. .

Il crée, en 1971, l'association PUBLIC CITIZEN, association (جمعية) de consommateurs américains.

Cette association, composée de 150 000 adhérents existe toujours.

Elle est depuis près de trente-cinq ans un acteur clé du mouvement social aux Etats-Unis.

Son champ d'activité (مجال نشاطها) est la protection de la démocratie (حماية) de la santé publique (الصحة العمومية), (الديمقراطية), et de la sûreté (الامن) pour les consommateurs par le biais d'une activité de lobby auprès du Congrès et des agences fédérales.

Elle agit également envers le pouvoir (السلطة) exécutif (التنفيذية) et judiciaire (القضائية) en faveur (لفائدة) de l'interdiction (منع) des médicaments dangereux (المحطات أو centrales nucléaires) (غلق) la fermeture (الادوية الخطيرة), (المنشآت النووية) etc...

En réaction (ردا) à la création (استحداث) de l'OMC (منظمة التجارة العالمية) au milieu des années 1990, Public Citizen a élargi son champ (النشاط) d'action (مجال) à l'international (الدولي) pour pouvoir réagir contre les conséquences (العواقب) désastreuses (الكارثية) de la globalisation (العولمة) économique. L'Observatoire du Commerce mondial dirigé par Lori Wallach a largement participé à la prise de conscience internationale (الوعي الدولي) des menaces (تهديدات) posée par (من قبل) l'OMC et la libéralisation commerciale (تحرير التجارة).

On l'a vu se mobiliser lors des sommets de l'OMC en 2000 à Seattle, en septembre 2003 à Cancun, pour dénoncer l'Accord Général sur le Commerce des Services (AGCS), l'Accord sur l'Agriculture ...

À travers ces initiatives (مبادرات), Public Citizen a développé une politique d'alliance internationale, tant avec des associations de défense (دفاع) de l'environnement (البيئة), des organisations (منظمات) luttant pour la justice sociale

⁽¹⁾ VALÉRIE BOURGOIN, L'histoire du consommateur (www.village-justice.com/articles/histoire-protection-consommateur,4506.html) consulté le 20/08/2017

العدالة الاجتماعية), qu'avec des organisations paysannes et bien sûr d'autres organisations de consommateurs.

Juridiquement, (قانونا), la protection du consommateur a d'abord été assurée par les règles (قواعد) jurisprudentielles (الاجتهاد القضائي) développées en matière de contrats d'adhésion (عقود اذعان) (contrat dont les clauses sont fixées à l'avance et dans lequel aucune discussion n'est possible en dehors de la liberté ou non d'adhérer).

KENNEDY a été le Premier Président à mener une réflexion sur la protection du consommateur.

En 1962, lors d'un discours devant le Congrès américain, KENNEDY formule 4 droits de base du consommateur :

- Droit à la sécurité (الحق في الامن)
- Droit à l'information (الحق في الاعلام)
- Droit à la représentation (الحق في التمثيل)
- Droit aux choix (الحق في الاختيار)

Ainsi, aux USA, plusieurs principes se sont développés pour protéger le consommateur considéré comme la partie faible (الطرف الاضعف) dans les contrats :

- Loyauté (الوفاء أو الاخلاص) et bonne foi (حسن النية) dans les contrats
- d'aboutit au régime des clauses (بنود أو شروط) dites
- odieuses (مشينة أو موقوتة) inconscionable clauses (بنود لا معقولة).

Deux décisions (مصدر) de justice importantes sont à l'origine (قرارات) de la prise de conscience de la nécessité (ضرورة) de protéger le consommateur :

L'ARRET CAMPBELL SOUP CONTRE WENTZ (1948) :

Un contrat de fourniture liait un fermier à un fabricant de conserves.

Le contrat auquel le fermier avait dû adhérer prévoyait la résiliation unilatérale en faveur du fabricant.

L'évolution des cours avait rendu le prix insuffisant et défavorable au fermier.

= le Tribunal a refusé l'exécution en nature au motif que « les clauses étaient si dures et excessives qu'elles étaient odieuses et ne pouvaient être appliquées ».

L'ARRET HENNIGSER CONTRE BLOOMFIELD MOTORS (1960) :

Une clause d'exonération stipulée par un fabricant d'automobiles limitait la responsabilité au remplacement de la pièce défectueuse.

Elle était invoquée alors que la direction de la voiture avait cédé quelques jours après l'achat.

Le Tribunal l'a déclarée nulle.

Le consumérisme américain s'est surtout développé en raison des défauts des automobiles.

Aux Etats Unis, le régime des clauses abusives a été incorporé dans l'UNIFORM COMMERCIAL CODE et dans le RESTATEMENT OF CONTRACTS.

Le mouvement s'est étendu à la France et s'est concrétisé par les Lois des 10 janvier 1978 dite SCRIVENER 1 (Christiane SCRIVENER, alors secrétaire d'Etat à la consommation) et la loi du 13 juillet 1979 dite SCRIVENER 2.

Au niveau mondial, plusieurs décisions importantes ont été prises et des traités ont été signés :

♣ Traité de ROME: 25 mars 1957: la protection du consommateur est effectuée pour la première fois dans ce traité avec deux mentions concernant l'agriculture et la concurrence.

♣ Le 14 avril 1975, la Communauté Européenne formule par résolution son premier programme de protection des consommateurs.

Cette résolution reprenait et complétait les droits fondamentaux de la déclaration de Kennedy :

1. le droit à la protection de la santé et de la sécurité (حق حماية الصحة والامن)
2. le droit à la protection des intérêts économiques (حق حماية المصالح الاقتصادية)
3. le droit à une position juridique renforcée (الحق في وضع قانوني معزز)
4. le droit à l'information et à l'éducation (حق الاعلام والتربية)
5. le droit à la consultation et à la représentation dans la prise de décisions. (حق المشورة والتمثيل في اتخاذ القرار)

♣ 1985: l'ONU (هيئة الامم المتحدة) reconnaît (اقرت) les droits des consommateurs.

le 9 avril 1985, l'ONU adoptait (بالاتفاق) à l'unanimité (صادقت أو اعتمدت) en assemblée plénière (جلسة عامة), la Charte (الميثاق) mondiale (العالمي) des droits des consommateurs (حقوق المستهلكين).

♣ 1992: Sommet de la Terre (قمة الارض) à Rio

En 1992 a lieu également le Sommet de la Terre à Rio, qui diffuse ainsi au niveau mondial le concept (مفهوم) de développement durable (التنمية المستدامة) défini en 1987 par le rapport Brundtland. Ce sommet est l'occasion de proposer aux autorités (السلطات) aussi bien locales (المحلية) que nationales (وطنية) ou supra-nationales (فوق وطنية) d'adopter un Agenda (جدول اعمال) 21 visant à planifier (تخطيط) une réorientation (اعادة التوجيه) des modes (اساليب أو طرق) de développement et de consommation en perspective du 21e siècle. Désormais (يوسع) la consommation (مستقبلا), (أسس) aux trois piliers (ركائز) du développement durable (التنمية المستدامة): l'économie (الاقتصاد), la justice sociale (العدالة الاجتماعية) et l'environnement (البيئة).

♣ 1993: le Traité (معاهدة) de MAASTRICHT consacre (كرست) pour la première fois un titre explicite à la protection du consommateur dans son article 129-a.

♣ 1999: traité d'AMSTERDAM développe la définition des droits du Consommateur.

♣ La Journée mondiale des droits du consommateur (اليوم العالمي لحقوق المستهلك) (المستهلك)

La Journée mondiale des droits du consommateur le 15 mars donne chaque année l'occasion de promouvoir les droits fondamentaux des consommateurs et de mettre en évidence les abus et injustices sociales qui affaiblissent les droits des consommateurs. La Journée mondiale des droits du consommateur a été célébrée pour la première fois le 15 mars 1983. Deux ans plus tard, le 9 avril 1985, l'Assemblée générale des Nations Unies a accepté les lignes directrices des Nations Unies sur la protection des consommateurs. Les lignes directrices formulent les principes des droits du consommateur exigés par les organisations de consommateurs.

مبحث ثان: الطرق البديلة لفض المنازعات

Section II: Les Méthodes Alternatives de règlement des Conflits

نتحدث في هذا الصدد عن العدالة الخاصة أو العدالة الرضائية أو العدالة التصالحية، والتي تركز اساسا على الابتعاد عن الحلول التنازعية المتبعة في العدالة التقليدية (عدالة الدولة).

On parle alors de la justice privée ou la justice consensuelle ou la justice restaurative (réparatrice), l'alternative de la justice traditionnelle ou la justice ⁽¹⁾Etatique, fondée sur les résolutions conflictuelles.

⁽¹⁾JUSTICE REPARATIVE ET MEDIATION PENALE –Convergences ou détergences ? sous la direction de Mylène JACCOUD- Jean-Pierre Bonaf – Schmitt, Justice réparatrice et médiation pénale: vers de nouveaux modèles de régulation sociale ?, L armattan2003, p.18et19

مطلب أول: مفهوم الطرق البديلة⁽¹⁾

Concept des méthodes alternatives

Les méthodes alternatives de règlement des différends se caractérisent par leurs anciennes racines et leur modernité.

تتسم الطرق البديلة لتسوية النزاعات بجذورها القديمة وبحدائثة عصرنتها وكمصطلح حديث عرفته اللغة الانجلوسكسونية:

A. D. R (Alternative Dispute Résolution) dans la langue Anglo-Américain.

وعرفته الدول الغربية وبالأخص فرنسا بمصطلحين:

M. A. R. C (Modes Alternatifs Résolution des Conflits)

M. A. R. L (Modes Alternatifs Résolution des Litiges)

بتطور تكنولوجيا وسائل الاتصال بما في ذلك الانترنت برز مصطلح:

O. D. R (On Line Disputes Résolutions)

مطلب ثان: نصوص وفقرات قانونية خاصة بالطرق البديلة

Dispositions et paragraphes juridiques

اولا نصوص قانونية: قانون الاجراءات المدنية والادارية⁽²⁾

Primo: dépositions juridiques-code procédure civile et administrative

المادة 990: يجوز للخصوم التصالح تلقائيا أو بسعي من القاضي في جميع مراحل الخصومة.

Art 990 : (Les parties peuvent de concilier, d'elles-mêmes ou à l'initiative du juge, tout au long de l'instance).

المادة 994: يجب على القاضي عرض اجراء الوساطة على الخصوم في جميع المواد، باستثناء

قضايا شؤون الاسرة والقضايا العمالية وكل ما من شأنه أن يمس بالنظام العام.

⁽¹⁾ الاسرة والقانون الجنائي، بن نصيب عبد الرحمن، اطروحة دكتوراه العلوم في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2014-2015، ص. 268 و 269

⁽²⁾ قانون رقم 09-08 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية

Art 994 : (En toute matière le juge doit proposer aux parties la médiation à l'exception des affaires familiales et prud- homales et des affaires susceptibles de porter atteinte à l'ordre public.)

المادة 1006 : (يمكن لكل شخص اللجوء إلى التحكيم في الحقوق التي له مطلق التصرف فيها.

لا يجوز التحكيم في المسائل المتعلقة بالنظام العام أو حالة الأشخاص واهليتهم.

ولا يجوز للأشخاص المعنوية العامة ان تطلب التحكيم ما عدا في علاقاتها الاقتصادية الدولية أو في اطار الصفقات العمومية.)

Art 1006 : (Toute personne peut compromettre sur les droits dont elle a la libre disposition.

On ne peut compromettre sure les questions concernant l'ordre public, l'état et la capacité des personnes.

Les personnes morales de droit public ne peuvent pas compromettre, sauf dans leurs relations économiques internationales et en matière de marchés publics.)

ثانيا: فقرات قانونية

Secundo: paragraphes juridiques

La médiation se définit selon les termes du professeur Guillaume-Hofnung

«Comme un processus de communication éthique reposant sur la responsabilité et l'autonomie des participants dans lequel un tiers-impartial, indépendant, neutre, sans pouvoir décisionnel ou consultatif, avec la seule autorité qui lui reconnaissent les médieurs favorise par des entretiens confidentielles l'établissement ou rétablissement de lien social, la prévention ou le règlement de la situation en cause »⁽¹⁾.

⁽¹⁾ LE JUGE ET LA MEDIATION, مجلة المحكمة العليا عدد خاص، الطرق البديلة لحل النزاعات: الصلح والوساطة، 52 والتحكيم 15-16 جوان 2008 ص.

الوساطة بحسب الاستاذ GUIAUME-Hofnung مسار (عملية) تواصل نزيه اساسه مسؤولية واستقلالية الا طرف يختارون طرفا ثالثا نزيها، مستقلا، محايدا، من دون ان يكون صاحب سلطة القرار أو ان يكون مستشارا، يخول من طالبي الوساطة بلقاءات سرية تعزيز روابطهما والوقاية أو تسوية الخلاف القائم بينهما.

L'arbitrage est la procédure permettant de régler les différends qui naissent entre les contractants.

Cette procédure se déroule en dehors des tribunaux étatiques officiels et le juge normalement compétent n'intervient qu'en des circonstances très rares.

Ce règlement des litiges peut-être international, étranger ou national.⁽¹⁾

التحكيم: اجراء لتسوية ما يتولد من نزاعات بين المتعاقدين.

يتم في منأى عن محاكم الدولة، والقاضي لا يتدخل الا في ظروف نادرة.

يمكن ان تتم تسوية هذه النزاعات دوليا/ اجنبيا أو وطنيا.

⁽¹⁾ BENCHEIKH Noureddine, L'arbitragé dans les relations commerciales internationales de l'Algérie, thèse doctorat, Université du Maine, novembre 1992, p.3

جزء ثان

Deuxième partie

المصطلحات القانونية

القانون العام

Terminologie Juridique

Droit Public

فصل أول:
القانون الاداري
Chapitre premier:
Droit Administratif

القانون الإداري فرع أساسي من فروع القانون العام يتميز بأحكام وقواعد تميزه عن أحكام القانون العادي، بالرغم من أنه يشترك مع هذا الأخير في كثير منها الأمر الذي يقتضي تناول مفهومه والمبادئ التي يركز عليها في المبحث الأول.

وبالنظر لخصوصيته انتهج المشرع بدءاً من سنة 2008 منهج ازدواجية القضاء وهو ما نخصص له المبحث الثاني بتناول أحكام جهات التقاضي الإدارية.

مبحث أول: مفهوم القانون الإداري

Section I: Notion de Droit Administratif

عندما نتحدث عن القانون الإداري تتجلى الإدارة كمصطلح يقتضي تحديده وتحديد المؤسسة الإدارية التي تعكس مصطلح الدولة ومؤسساتها والتي تشكل السلطة التنفيذية المستقلة عن بقية سلطات الدولة الأخرى الأمر الذي يقود إلى وجوب التعرض لمفهوم دولة القانون التي يتحقق مع قيامها مبدأ الفصل بين السلطات الذي نادى به منتسكيو منذ القرن السابع عشر..

مطلب أول: تعريف القانون الإداري

§-1: definition du droit administratif

القانون الإداري فرع من فروع القانون يتناول حقوق والتزامات الإدارة، ويتولى تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية والتي لا تخضع للسلطة التشريعية أو السلطة القضائية، من خلال قواعد قانونية متميزة عن قواعد القانون الخاص، منظمة للنشاط الإداري للأشخاص العامة وللعلاقات بين الأشخاص المعنوية العامة أساساً فيما بينها وكذا بينها وبين والمواطنين.

(Le droit administratif est la branche du droit qui traite des droits et des obligations de l'administration, ainsi que de l'organisation et du fonctionnement des organismes publics qui ne relèvent pas du pouvoir législatif ou de l'autorité judiciaire.

Ce sont les règles juridiques distinctes de celles de droit privé, régissant l'activité administrative des personnes publiques et des rapports entre:

- personnes morales de droit public et administrés, pour l'essentiel,
- personnes morales de droit public entre elles.)⁽¹⁾

⁽¹⁾ Définition du droit administratif, (<https://www.toupie.org> > Dictionnaire > Droit administratif) Consulté le 22 janvier 2016.

في الأنظمة القديمة كانت الدول تحكيمية أين الحاكم الملك يحتكر السلطة، والدولة ترفض تدخل القضاة في النشاط الإداري.

أما السلطة القضائية في دولة القانون فإنها تملك أهلية إخضاع الإدارة للقانون رغم انعدام التبعية لها.

Dans des Etats arbitraires, comme l'Ancien régime, où le roi avait le monopole de la contrainte, l'Etat refuse de voir les juges s'immiscer dans l'activité administrative.

Dans un Etat de droit, le pouvoir judiciaire a la capacité de soumettre l'administration au droit, sans toutefois que celle-ci ne lui soit subordonnée.⁽¹⁾

النظام القانوني الفرنسي خلافا للانجلوسكسوني يعتمد ازدواجية القضاء⁽²⁾ من خلال التقاضي العام (قانون الشريعة العامة) والتقاضي الإداري (القانون الإداري) والمتضمن اختصاص جهات التقاضي الإداري:

المحاكم الإدارية – مجالس الاستئناف الإداري – مجلس الدولة.⁽³⁾

En France, contrairement au système anglo-saxon, il existe une dualité de juridictions entre le droit commun et le droit administratif qui relève de la compétence des juridictions administratives:

- Tribunaux administratifs (TA),
- Cours administratives d'appel (CAA),
- Conseil d'Etat (CE).

وتوجد جهات تقاضي إدارية خاصة من بينها:

المجلس الأعلى للقضاء- المجلس الأعلى للتربية الوطنية - المجالس العليا لمنظمة الأطباء والصيدالة والمحامين ومجالس التأديب الجامعية.

⁽¹⁾Définition du droit administratif, op.cit.

⁽²⁾- وهو المنحى المتبع من طرف المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر بتاريخ: 2008/02/25 رقم 09/08

⁽³⁾- المشرع اكتفى فقط بالمحاكم الإدارية الابتدائية ومجلس الدولة كجهة استئناف (انظر المواد 803-901 ق م ا)

(Il existe des juridictions administratives avec des compétences spéciales parmi lesquelles on peut citer:

- le Conseil supérieur de la magistrature
- le Conseil supérieur de l'éducation nationale
- les Conseils nationaux de l'ordre des médecins, de l'ordre des pharmaciens, de l'ordre des avocats
- la Commission centrale d'aide sociale
- les sections disciplinaires des Conseils des universités.)⁽¹⁾

مطلب ثاني: مفهوم دولة القانون:

Notion de l'Etat de droit

Définition d'Etat de droit:

(Un Etat de droit est un système institutionnel dans lequel la puissance publique est soumise au droit. Il est fondé sur le principe essentiel du respect de la loi (ou "primauté du droit"), chacun étant soumis au même droit, que ce soit l'individu ou bien la puissance publique. Il est donc possible pour un particulier de contester les actions de l'Etat ou d'un dirigeant politique s'il les considère comme illégales.)⁽²⁾

دولة القانون نظام مؤسسي من خلاله تسند القوة العمومية للقانون، وترتكز في الأساس على مبدأ احترام القانون (أو سيادة القانون)، والكل سواسية أمام القانون، فردا كان أو سلطة عامة ومن ثم للخواص الاعتراض على أعمال الدولة أو أحد مسيرها إذا كانت غير قانونية.

Cette notion, d'origine allemande, a été redéfinie au début du vingtième siècle par le juriste autrichien Hans Kelsen, comme un État dans lequel de telle sorte que sa puissance s'en trouve limitée.⁽³⁾

⁽¹⁾ Définition du droit administratif, op.cit.

⁽²⁾ Qu'est-ce que l'Etat de droit ? (www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/institutions/.../qu-est-ce-que-etat-droit.ht.le02012014/) ,consulté le 29/12/2015

⁽³⁾ **Quelles sont les caractéristiques d'un État de droit ?** (<https://www.vie-publique.fr/fiches/274962-letat-de-droit-definition>) consulté le 20/11/2016

وإذا كان اصل مفهوم دولة القانون المانيا فانه خلال القرن العشرين كان الفضل في إعادة تعريفه للفقير النمساوي HANS KELSEN: تتجلى دولة القانون من خلال التسلسل الهرمي لقواعدها القانونية بشكل يجعل قوتها محدودة .

انه النموذج الذي تستمد منه القاعدة الأدنى قوتها من القاعدة التي تعلوها، ونظام يقتضي مساواة أشخاص القانون أمام القواعد القانونية والذي يتحقق بقضاء مستقل.⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق إذا كانت الدولة تعرف بأنها سلطة تمارس على إقليم لحكم شعب هذا الإقليم وذلك من خلال الأركان التي تقوم عليه الدولة وهي: الإقليم – الشعب – الحكومة

L'Etat est l'autorité qui s'exerce sur un territoire et sa population.

Donc l'Etat se compose de trois éléments:

Territoire, Population, Gouvernement⁽²⁾

ولتقوم دولة القانون فان يتطلب الأمر أن تتوافر خصائص تحقيق هذا المفهوم:

- مبدأ استقلالية السلطات: التشريعية والتنفيذية و القضائية

Le principe de séparation des pouvoirs: législatif/exécutif/judiciaire

- مبدأ التداول على السلطة L'alternance au pouvoir

- تكريس مبدأ الاقتراع العام L'instauration du suffrage universel

- استقلالية القضاء L'indépendance de la justice

- ضمان حماية الحريات العامة Garanties protègent les libertés fondamentales

- الرقابة الدستورية Constitutionnalité des lois

- تسلسل هرمية القواعد القانونية Hiérarchie des normes juridiques

⁽¹⁾(Un tel système suppose, par ailleurs, l'égalité des sujets de droit devant les normes juridiques et l'existence de juridictions indépendantes) Voir : L'Etat de droit (<https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/270286-quest-ce-que-letat-de-droit>), consulté le 20 novembre 2016

⁽²⁾ KEMMOUNE HOCINE- Terminologie Droit Public-UNIVERSITE COLONEL AKLI MOHAND OUL HADJ DE BUIRA-p.3

- التعددية السياسية Le multipartisme politique

- الحق في المعارضة Le droit à l'opposition

مبحث ثان: جهات التقاضي الإداري

Les juridictions Administratives

إذا كان الجهاز القضائي في ظل التشريع القديم انتهج وحدة القضاء من خلال أحكام القانون

156/66 المتضمن قانون الإجراءات المدنية فانه من خلال دستور 1966 تبنى ازدواجية القضاء La dualité des juridictions المكرس بالنصوص والإحكام المؤسسة لمجلس الدولة والمحاكم الإدارية ومحكمة التنازع وكذا القانون 11/05 المؤرخ في 2005/07/17 المتعلق بالتنظيم القضائي في مادته الثانية والتي تذكر النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع⁽¹⁾.

مطلب أول: الاختصاص النوعي للجهات القضائية الإدارية

De la compétence matérielle de juridictions administratives

أولاً: المحاكم الادارية Primo: Les tribunaux administratifs

تنص المادة 800 ق. ا. م. ا: الولاية العامة في المنازعات الإدارية هي من اختصاص المحاكم الإدارية للفصل فيما يحكم قابل للاستئناف وفي جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات الإدارية ذات الصبغة الإدارية طرفاً فيها

Art 800 : (Les tribunaux administratifs sont les juridictions de droit commun en matière de contentieux administratifs)

وتختص بالفصل في دعاوى الإلغاء والدعاوى التفسيرية ودعاوى فحص المشروعية للقرارات الصادرة عن الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة على مستوى الولاية والبلدية والمصالح الأخرى للبلدية والمؤسسات العمومية المحلية ذات الصبغة الإدارية ودعاوى القضاء الكامل ودعاوى القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة

Les recours en annulation, en interprétation et en appréciation de la légalité des actes administratifs pris par/ la wilaya ainsi que les services déconcentrés de l'Etat exerçant au sein de cette dernière/ les communes et autres services administratifs communaux/ les établissements publics locaux à caractère

⁽¹⁾ - ميزة و طابع القضاء الإداري في الجزائر- د. بن عبدالله عادل -مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 30- ماي 2013 ص 234

administratif/ les recours de pleine juridiction/ les affaires que le confèrent les textes particuliers.

ويستثنى بالطبع مخالفات الطرق و les contraventions de voirie والمتعلقات المتعلقة بالمسؤولية الرامية لطلب التعويض عن الأضرار الناجمة عن مركبة الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية وذلك طبقاً للمادة 802 ق ام ا

ثانياً: مجلس الدولة **Secundo Conseil d'Etat**

طبقاً للمادة 901 ق. ا. م. ا يؤول الاختصاص لمجلس الدولة كدرجة أولى وأخيرة في دعاوى الإلغاء والتفسير ودعاوى تقدير المشروعية في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية، وكذا الفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة.

ويختص طبقاً للمادة 902 من نفس القانون بالفصل في استئناف الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية

Le conseil d'Etat est compétent pour statuer en appel contre les jugements et ordonnances rendus par les tribunaux administratifs

كما يختص بالنظر في الطعون بالنقض في القرارات الصادرة في آخر درجة طبقاً للمادة 903 من نفس القانون

Le C.E est compétent pour statuer sur les pourvois en cassation rendus par les juridictions administratives en dernier ressort.

مطلب ثاني: مصطلحات وفقرات ذات الصلة بالقانون الإداري⁽¹⁾

Termes et paragraphes relatifs au droit administratif

اولاً: المصطلحات ذات الصلة بالقانون الإداري

Primo: Termes relatifs au droit administratif

Droit financier :

Le droit financier est la branche du droit public interne qui contient l'ensemble des règles qui régissent les finances publiques d'un Etat, c'est à dire

⁽¹⁾ -Lexique des termes de la décentralisation et du développement local (www.snvworld.org/)

les moyens par lesquels l'Etat se procure les ressources nécessaires au fonctionnement des différents services publics, il contient également les règles qui assurent les dépenses des ressources ainsi récoltés selon une répartition établit par ce qu'on appelle la loi de finance⁽¹⁾.

القانون المالي:

احد فروع القانون العام الداخلي يشتمل على مجموع القواعد التي تحكم المالية العامة للدولة أي الوسائل التي من خلالها تحصل الدولة الموارد اللازمة لتسيير مختلف المرافق العامة، وتتضمن أيضا قواعد تغطية للموارد المحصل عليها وفق توزيع معد بقانون المالية.

Le Droit fiscal: c'est l'ensemble des règles juridiques qui régissent les ressources, les dépenses et les techniques financières des personnes publiques

القانون الجبائي: مجموع القواعد القانونية التي تحكم الواردات والنفقات والتقنيات المالية للأشخاص العامة

Gouvernance / Exercice de l'autorité politique, Economique, juridique et Administratives dans le cadre de la gestion des affaires d'un pays.

الحكامة: أو الإدارة الرشيدة / ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والقضائية في إطار تسيير قضايا البلاد.

Ordonnateur / Autorité publique ayant qualité pour prescrire l'exécution des recettes et des dépenses publiques

الأمر: سلطة عمومية يملك صفة التصرف بشأن تنفيذ المداخيل والمصاريف العامة فمثلا رئيس البلدية هو الأمر في صرف ميزانية البلدية.

Expropriation/ procédure par laquelle une personne physique ou morale est contrainte de céder la propriété d'un immeuble ou (un droit réel immobilier) à l'Etat

نزع الملكية: إجراء يجبر الشخص الطبيعي أو المعنوي (الاعتباري) بالتنازل عن عقار أو (حق عيني) لفائدة الدولة.

⁽¹⁾ Mohamed KOUDANE, module introduction aux sciences juridiques, économiques et sociales, université Hassen II, p.7 (www.e-tehero.net/)

Voie de fait/se dit d'une décision de l'administration qui porte une atteinte grave et illégale à une liberté ou un droit de propriété et qui est manifestement insusceptible de se rattacher à un pouvoir appartenant à l'administration, ou qui constitue l'exécution force d'une décision quand l'administration n'en manifestent pas le pouvoir

التعدي: قرار إداري المنتهك للحرية أو الملكية وبوجه غير قانوني أو تنفيذه باستعمال القوة، وعدم قابلية إسناده لقانونية سلطة الإدارة.

Marché public / contrat écrit passé par les personnes publiques (L'Etat –Commune –Etablissement Public) pour la réalisation de travaux ou prestations de services et soumis à des règles précises.

الصفقة العمومية / عقد مكتوب عن طريق أشخاص عامة (الدولة – البلدية - المؤسسة العمومية) لإنجاز أشغال – خدمات والخاضعة لقواعد محددة.

Ester en justice/ participer à une instance en justice en tant que requérant, défendeur ou intervenant

أطراف الدعوى / المدعي، المدعى عليه والمتدخل في الدعوى.

ثانيا: فقرات قانونية ذات الصلة بالقانون الاداري

Secundo: paragraphes juridiques-droit administratif

L'État de droit et l'état du droit:⁽¹⁾

L'efficacité de la justice (فعالية العدالة), la lutte contre la corruption (مكافحة الفساد) et les biens mal acquis (اموال غير مشروعة), l'indépendance de la magistrature (استقلالية القضاة), la déontologie (الاخلاقيات المهنية), l'équité (الانصاف), le procès équitable, les droits de l'homme, l'État de droit et plus généralement le droit et la justice: ces termes ne cessent de revenir dans l'actualité soulevée par les révolutions arabes (الثورات العربية).

⁽¹⁾Amr Soliman, L'ETAT DE DROIT ET L'ÉTAT DU DROIT: LE PROCES EQUITABLE Les actes de colloque 25-26-27 mars à Tunis, p.6, 7, 8 (<https://iedja.org/wp-content/uploads/2015/12/Actes-de-colloque-tunis-.pdf>) consulté le 31aout 2017

On ne compte plus les débats qui y ont été consacrés à la télévision ou lors de séminaires entre professionnels (المختصون) du droit et société civile (المجتمع المدني). Mais le plus souvent, ces thèmes ont été abordés soit sous un angle politique (للحاجة) soit par des formules (متكررة) répétées (صبيغ), زاوية سياسية, mais plus rarement précisées.

D'où la nécessité de les reprendre sous un angle différent, plus professionnel et plus profond.

Nous avons ainsi décidé de nous consacrer lors de cette rencontre uniquement à la notion de « procès équitable (المحاكمة العادلة) ».

En effet, dans les sociétés arabes d'aujourd'hui, il est nécessaire de s'interroger sur « l'état du droit (حالة القانون) » avant de se poser la question de « l'État de droit (دولة القانون) ». Est-ce que les lois sont bonnes ? Est-ce que leur transposition dans la vie pratique est bien réalisée ? Et, enfin, est-ce que la société a confiance en sa justice (هل المجتمع يثق في عدالته) ?

Les systèmes judiciaires (النظام القضائي) peuvent être très accomplis sur le papier (من دون وجود) sans pour autant avoir de réelle existence (مجسد على الورق) ; de la même manière on peut se demander ce que vaut une justice si elle n'assure pas les standards minimaux (الحد الأدنى لمعايير) du procès équitable (المحاكمة العادلة). Il faut ainsi donner au droit sa base consensuelle (القاعدة الرضائية) afin de construire des rapports sociaux pacifiques (لبناء علاقات اجتماعية سلمية). Pour que le procès soit équitable, il ne suffit pas de bénéficier de règles (المحاكمة العادلة لا يكفي) (I), il faut également des personnes pour le mettre en œuvre (بل) (II) et une société qui le soutienne (ومجتمع داعم لها) et l'investisse de sa confiance (واستثمار ثقته) (III).

Le débat sur ces questions reste agité dans les pays arabes (النقاش في هذه) c'est pourquoi la 4^{ème} conférence des juristes francophones a décidé d'y consacrer ses travaux. Nous avons donc essayé durant ces trois jours, non pas de flatter un idéal qui est loin d'être réalisé, mais d'identifier (المسائل ذات الصلة) les questions pertinentes (تشخيص) que toutes les

sociétés) (لتشريف) le procès équitable (المحاكمة العادلة) comme une valeur universelle (قيمة عالمية).

Passionnant certes, ont été ces trois jours de réflexion. Nous avons pu constater une volonté de développer (تطور) de moderniser (عصرنة) et de promouvoir (تطوير) les valeurs (القيم) de la justice dans les sociétés arabes. Mais le débat a souvent été agité et parfois même polémique (ثير للجدل).

Le procès équitable est la pierre angulaire qui permet une justice efficace et juste.

La justice reste le cœur du débat dans les sociétés arabes d'aujourd'hui تبقى , certains constatent une fragmentation (العدالة متصدرة للحوار في المجتمعات العربية) (فعالية) du système et d'autres confirment son efficacité (تفتيت).

Si l'objectif de la quatrième conférence des juristes arabes francophones était d'interroger les problématiques juridiques d'actualité dans la région - notamment le procès équitable - il s'est avéré primordiale de mener aujourd'hui une réflexion plus élargie sur le sens même de la Justice. Ce pour quoi la prochaine publication de la série « État de droit et état du droit » sera dédiée au « Rendre justice ».

Car repenser la justice dans nos sociétés, semble aujourd'hui prioritaire.

La justice et L'Etat de droit ¹ العدالة ودولة القانون

« La justice ordonne et sanctionne la vie collective d'une nation civilisée ».

Elle est le but ultime de la société, une aspiration constante qui conduit vers à la perfection de l'Etat de droit.

العدالة تامر وتعاقب في اطار الحياة الجماعية للامة المتحضرة

¹ Brou Olivier Saint-Omer KASSI, FRANCOPHONIE ET JUSTICE: CONTRIBUTION DE L'ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE A LA CONSTRUCTION DE L'ETAT DE DROIT, THÈSE doctorat, DROIT PUBLIC, L'UNIVERSITÉ DE BORDEAUX, p.633et. s (www.theses.fr/2015bord0327.pdf) consulté le 5septembre2017

Sa balance, par-delà le symbole, assure la préservation de l'équilibre social.

الميزان شعارها، لتأمين التوازن الاجتماعي

Tout comme il n'y a point de société sans droit, il n'y a point non plus de droit sans justice.

لا وجود لمجتمع من دون قانون ويمثله لا وجود لقانون من دون عدالة

C'est l'efficacité de la chaîne de justice, depuis l'accès au juge jusqu'à l'exécution du jugement, qui donne à l'Etat de droit son sens le plus pur.

انها فعالية مسار العدالة، بدءا من انطلاق المقاضاة ولغاية تنفيذ الحكم، والذي يعطي للدولة معناها الحقيقي.

La justice étant « au cœur du pacte démocratique », elle doit être accompagnée, assistée et sauvée partout où elle menacée.

صدارة العدالة للميثاق الديمقراطي، يوجب المرافقة والمساعدة للتصدي لأي تهديد لها.

Elle doit être réinventée partout où elle a été déconstruite.)

ويجب تجديدها كلما تهدمت

(La justice désigne aussi bien une vertu qu'une institution.

العدالة هي بمثابة قيمة قبل ان تكون مؤسسة

C'est d'ailleurs la seule institution qui porte le nom de la vertu qu'elle incarne.

انها المؤسسة الوحيدة الحاملة اسم القيمة التي تجسدها

En tant que telle, elle a pour mission d'assurer le règne du droit.

كيف لا وهي تضمن سيادة القانون.

L'on s'accorde à dire que la démocratie est un régime destiné à garantir le droit au droit.

والمتمفق بشأنه ان الديمقراطية نظام خصص لتامين الحق في القانون

Mais que peut bien valoir le droit, s'il n'a d'existence que théorique ?

وما قيمة القانون ان اقتصر على الوجود النظري؟

L'effectivité des droits doit donc nécessairement être garantie par l'accès à un juge indépendant et compétent qui donne à la règle de droit son sens concret.

اذ فعالية القوانين ضرورية لحماية لتقاضي امام قاضي مستقل ومختص والذي يعطي للقاعدة القانونية مفهومها الحقيقي.

Il n'y a point de droit au droit sans droit au juge; et il n'y a point non plus de droit au juge si ce juge n'est pas indépendant et accessible.

فلا قانون من دون الحق في التقاضي واكثر لا وجود لحق التقاضي اذا كان القاضي غير مستقل وغير ممكن الوصول اليه

Si son indépendance est un attribut inséparable du pouvoir qu'il incarne, son accessibilité et son efficacité permettent, quant à elles, de mesurer la qualité de sa prestation en tant que service public.

اذا كانت الاستقلالية لا يمكن فصلها عن السلطة فعالية التقاضي تبقى رهنا لخدماتها كمرفق عام.

Puisqu'elle constitue le socle de l'Etat de droit et de la démocratie, la justice est désormais au centre des priorités francophones.

كونها المرتكز الاساسي لدولة القانون والديمقراطية فان العدالة الان هي في صدارة أولويات الفرنكوفونية

Elle y est saisie et défendue dans sa double dimension: à la fois comme un pouvoir constitué et comme un service public.

اذ يمنع ان يكون لها بعدا مزدوجا كسلطة وفي ذات الوقت مرفق عام

L'indépendance de la justice en tant que pouvoir a alors pour conséquence de la soustraire fondamentalement de l'influence hiérarchique du gouvernement.

استقلالية العدالة كسلطة يصب في مسعى ابعاد تأثير السلم الهرمي للحكومة

Les juges ne doivent ni solliciter, ni recevoir d'instruction quelconque, quant à la manière dont ils instruisent et tranchent les litiges dont ils sont saisis.

فلا يخضع القضاة إلى طلب أو تعليمات أي كان في اطار الفصل في النزاعات المعروضة عليهم

L'indépendance s'adresse à tous les juges et à toutes les juridictions par lesquelles le pouvoir juridictionnel s'exprime.

الاستقلالية معني بها القضاة وكافة الجهات القضائية الممارسة للسلطة القضائية

Elle est au fondement de l'autorité des décisions de justice et détermine la confiance qu'elle inspire.

فهي اساس الثقة المستوحاة من سلطة قرارات العدالة

Car au fond, la conception de la justice dans l'Etat détermine l'état de la justice, ainsi qu'en aval, sa perception par le justiciable.

لان عمق العدالة وجوهرها يكمن في تحديد حالتها وفي تصور ونظرة المتقاضى لها

Pourtant, dans beaucoup d'Etat francophones, le principe d'indépendance reste le principe de fonctionnement de la justice le plus fragilisé.⁽¹⁾

مع ان اكثر الدول الفرنكوفونية باق بها مبدا استقلالية العدالة اكثر هشاشة

(« Il ne saurait y avoir d'Etat de droit sans une justice forte et indépendante, ni de développement sans une justice garante de prévisibilité et de sécurité, ni de paix sans une justice efficace et digne de ce nom. »Abdou Diouf, Passion francophone, Bruxelles, Bruylant 2014)⁽²⁾

لاوجود لدولة القانون من دون عدالة قوية، ولا تنمية من دون عدالة الضامنة لما يتوقع وللأمن وكذا السلم بدون فعالية العدالة بمصداقية تسميتها.

⁽¹⁾Brou Olivier Saint-Omer KASSI, FRANCOPHONIE ET JUSTICE: CONTRIBUTION DE L'ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE A LA CONSTRUCTION DE L'ETAT DE DROIT, op.cit. p.60 consulté le28septembre 2017

⁽²⁾ Ibid.p.14

فصل ثان:

القانون الجنائي

Chapitre deuxième:

Le droit Pénal

Le droit pénal ou le droit criminel, entendu au sens large est une branche du droit positif (قانون وضعي) ayant pour objet l'étude de la répression (العقاب) par l'Etat des agissements (تصرفات أو سلوك أو أفعال) de nature à créer un trouble (اضطراب) dans la société.⁽¹⁾

On pourrait même dire que le droit pénal est le plus positif des droits, c'est un droit essentiellement sanctionnateur (عقابي), celui dont les sanctions ont le pouvoir (سلطة) coercitif (زجري) le plus important, c'est une sorte de droit positif au second degré.⁽²⁾

القانون الجنائي بمفهومه الواسع فرع من القانون الوضعي ينصب موضوعه علي العقاب المنوط للدولة لقمع السلوك الذي من شأنه احداث الاضطراب الاجتماعي، فهو قانون يتميز عن بقية القوانين كونه قانون عقابي وعلى اساس ذلك وصف بانه القانون الأكثر ايجابية ومن ثم فهو يحتل درجة اعلى بحيث يشتمل على عقوبات ذات طبيعة زجرية (قسرية أو قمعية) تختلف عن تلك المنصوص عليها في القوانين الاخرى.

انه الأمر الذي يتطلب تحديد مفهومه المصطلحي وكذا القانوني في مبحث أول من جهة، ومن جهة اخرى فان عقوبات القانون الجنائي التي تطال مرتكب الجرم لحرمانه من اقدس حقوقه وهو الحق في الحياة والحق في الحرية، والمساس بماله، اقتضى ان تحاط المحاكمة الجنائية بمبادئ اساسية واجبة الاتباع اطلق عليها مصطلح المحاكمة الجنائية العادلة وهو موضوع المبحث الثاني.

مبحث أول: مفهوم القانون الجنائي

Notion du droit pénal

بداية وانطلاقاً من مصطلح القانون الجنائي فانه يثير تساؤلات فيما اذا كان هناك خلاف بين القانون الجنائي (droit criminel) ومصطلح القانون الجزائي أو قانون العقوبات (droit pénal) اعتباراً لاختلاف المصطلح في كثير من الدول على سبيل المثال المشرع يستعمل مصطلح تقنين العقوبات⁽³⁾ (code pénal) وفي ذات الوقت يستعمل باللغة العربية مصطلح قانون الاجراءات الجزائية⁽⁴⁾ وهو نفس المصطلح المستعمل في مصر وتونس والمغرب خلافاً لبعض دول المشرق كما حال سوريا والاردن يستعمل مصطلح

⁽¹⁾ G.LEVASSEUR, A.CHAVANNE, droit pénal et procédure pénale, SIREY 1972, 3^e édition, p.1

⁽²⁾ Ibid., p.2

⁽³⁾ Ordonnance n° 66-156 du 8 juin 1966 portant code pénal (قانون العقوبات)

⁽⁴⁾ الأمر 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية

القانون الجزائي، وهو الأمر الذي انعكس على استعمالات الفقهاء وكل يدلي بدلوه لاختيار المصطلح الذي يراه مناسباً وفقاً لوجهة نظره فهناك من يرى الاصطلاح هو القانون الجنائي وهناك من يرى ان الامثل قانون العقوبات أو القانون الجزائي.

مطلب أول: المفهوم الاصطلاحي للقانون الجنائي

Notion terminologique de droit pénal

Droit pénal, Droit criminel. Un premier problème d'ordre terminologique se pose à l'étude de cette branche du droit. Certains systèmes juridique et certains auteurs préfèrent le vocable « droit pénal » alors que d'autres optent pour le « droit criminel ». Au fait, il s'agit de faire entre ces deux appellations parce qu'aucune d'elles n'est parfaites ni complètes. En effet, «droit pénal» met l'accent sur la peine qui l'une des réactions de la société face au phénomène criminel. Quant au terme « droit criminel », il design la catégorie d'infraction la plus grave à savoir le crime. Ainsi, dans ces deux appellations, «la partie devient le symbole du tout»⁽¹⁾

اول اشكال مصطلحي يطرح بالنسبة لهذا الفرع من القانون اذ بعض الانظمة القانونية وكذا بعض الكتاب يفضلون مصطلح (droit pénal) في حين اخرون اختاروا مصطلح(droit criminel). في الواقع الأمر يقتضي التوضيح اذ لا أحد منهما مثاليا ولا كاملا. بالفعل "droit pénal" ينصب على العقوبة كرد فعل المجتمع في مواجهة ظاهرة الاجرام.

في حين مصطلح "droit criminel" يحدد النموذج الاشد للجريمة اي الجنائية، ومن ثم تبدو تسمية المصطلحين أمرا واحداً.

Le droit pénal a été pendant longtemps et encore parfois appelé droit criminel (ce qui peut laisser entendre que seuls les crimes (الجنایات) sont réprimés (معاقب عليها)), alors que le droit s'attache à réprimer des actes moins graves: délits (جنح), contraventions (مخالفات), selon la classification tripartite des infractions (التقسيم الثلاثي للجرائم).

La dénomination (تسمية) (droit pénal) n'est non plus exempte (منأى) de reproche (النقد) puisqu'elle peut laisser croire selon étymologie (الاشتقاق)

¹ droit pénal général, leçons de droit pénal général, (https://fsjes-toulal.blogspot.com/2014/04/droit-penal-general_18.html) consulté le 24 aout 2017

latine(اللاتيني) « poena » (= peine) que seules les peines seront étudiées alors que l'étude des infractions, c'est à dire les faits, sanctionnées par le législateur et que l'on appelle les incriminations, (التجريم), représentent en réalité une part majeure (حصّة الاسد) de la discipline (الفرع) appelée droit pénal.⁽¹⁾

مرد هذا الاشكال المصطلحي مرتبط بظهور وتطور القانون نفسه عبر الحقب التاريخية بدءا بأول تسمية للعقاب على الجنايات، ثم بظهور الجرائم الاقل شدة من جنح ومخالفات برزت تسمية المصطلح الثاني القانون الجزائي أو قانون العقوبات. وانه ما بين الأول الذي يركز على التجريم والثاني يركز على العقاب تصبح التفرقة من دون اهمية معتبرة وبالتبعية كلاهما يؤتي أكله.

ومع ذلك فانه بالنسبة للأنظمة الفيدرالية فان التفرقة بين الاثنين تتجلى في الجهة التشريعية المختصة في تجريم الجنايات والجرائم الاشد خطورة من طرف برلمان كندا وبتسمية القانون الجنائي وفي تجريم الجنح والجرائم الاقل خطورة من طرف البرلمان الفدرالي والمقاطعات بتسمية قانون العقوبات مثلما هو الحال في كندا .

Au Canada, le droit pénal est partagé entre les compétences du Parlement fédéral et des provinces.

Le Parlement du Canada est responsable du droit criminel canadien, c'est-à-dire des infractions pénales les plus graves qui peuvent mener à l'emprisonnement ou à un casier judiciaire. Cette branche du droit est appelée « droit criminel » et est en grande partie prévue au Code criminel.

Les infractions de moindres importances sont sous la responsabilité partagée du Parlement fédéral et des provinces. Ceux-ci peuvent prévoir différentes infractions et peines pour mettre en œuvre leurs différentes lois⁽²⁾.

ونرى أن مصطلح القانون الجنائي اساسي باعتباره الاسبق ظهورا زمنيا يمكن ان يستغرق القانون الجزائي اللاحق له زمنيا وبالتبعية يمكن اختيار مصطلح الكل بالجزء الاساسي وهو القانون الجنائي.

وفي الحالين الأمر لا يثير أي تناقض و فقط ما يتطلب الاهتمام هو تسليط الضوء على المفهوم القانوني للقانون الجنائي.

⁽¹⁾ Le droit pénal : domaine, définition, caractères (<https://cours-de-droit.net/definition-et-caractere-du-droit-penal-a121604310/>) consulté le 24 aout 2017

⁽²⁾ Droit pénal (https://fr.wikipedia.org/wiki/Droit_p%C3%A9nal) consulté le 29aout 2017

مطلب ثاني: المفهوم القانوني للقانون الجنائي Notion juridique du droit penal

Definition de droit pénal (تعريف القانون الجنائي)

Etymologies (اشتقاق) du mot pénal: du Latin poena, peine (légale); peine, châtement (عقاب).

Le droit pénal est la branche du droit qui réunit l'ensemble des règles de conduite (السلوك) imposées (المفروضة) par la société (المجتمع) aux citoyens (المواطنون) sous peine (تحت طائلة) de sanction (العقوبة). Il détermine (يحدد) les actes (اللا اجتماعيه) antisociales (التصرفات) qui constituent (المشكلة) les infractions (الجرائم), et définit la réaction (رد فعل) de la société, appelée sanction pénale ou peine, à ces manquements (الانتهاكات). La personne qui commet (المرتكب) une infraction (الجريمة) est appelée un délinquant (الجاني)⁽¹⁾

Le droit pénal général (القانون الجنائي العام) est l'ensemble des règles applicables (مجموع القواعد المطبقة) aux infractions (على الجرائم) d'une manière générale (بصفة عامة), tandis que le droit pénal spécial (القانون الجنائي الخاص) contient (يشتمل) les règles applicables spécialement (القواعد الخاصة المطبقة) à chaque infraction (لكل جريمة)⁽²⁾.

القانون الجنائي بمفهوم الواسع يشتمل على مبادئ الاحكام التي تخضع لها كافة الجرائم أو ما يطلق عليه تسمية النظرية العامة للجريمة وبالمختصر المفيد كل الاحكام المتعلقة بالجريمة والمجرم والعقوبة (القانون الجنائي العام)⁽³⁾ والاحكام المحددة والمنظمة لكل جرم على حدة من حيث اركانه ومن حيث العقوبة المخصصة له ومن حيث الجهة المختصة للفصل واقتضاء تحديد الاجراءات المتبعة بشأنه (القانون الجنائي الخاص)⁽⁴⁾ في حين يتطلب الأمر ترابط القانون الجنائي العام والخاص بتكاملهما وفقا

⁽¹⁾ Définition : Droit pénal - La Toupie, (https://www.toupie.org/Dictionnaire/Droit_penal.htm) consulté le 21/12/2016

⁽²⁾ Ibid.

⁽³⁾ الجزء الأول المعنون بالمبادئ العامة بدءا من المادة الأولى ولغاية المادة 60 مكرر من قانون العقوبات - مجال القانون الجنائي العام

⁽⁴⁾ الجزء الثاني المعنون بالتجريم بدءا من المادة 61 ولغاية 468 من قانون العقوبات وكذا كل القوانين المكملة له والمشملة على التجريم - مجال القانون الجنائي الخاص.

لمبدأ التلازم بقانون الاجراءات الجنائية والتي تحدد كافة الاجراءات الواجبة الاتباع منذ وقوع الجريمة ولغاية اكتشاف مرتكبيها ومحاكمته والفصل اما بالبراءة أو الادانة وطبعا وفقا لمبادئ اساسية.

IL y a trois principaux blocs dans le droit criminel: le droit pénal général, le droit spécial et la procédure pénale.⁽¹⁾

ان المفهوم الشامل للقانون الجنائي يتجلى ويرتكز على هذه الفروع الثلاثة والتي تعد بمثابة دعائم أساسية متلازمة ولا يمكن استغناء احداها عن الاخرى.

وإذا كان المصدر الاساسي للقانون الجنائي يتمثل في التشريع الجنائي (تقنين العقوبات وتقنين الاجراءات الجنائية) وكذا كل القوانين المكملة، هذا التشريع الجنائي يعتبر بمثابة المنذر لكل فرد مسؤول عن افعاله امام القانون le droit pénal à vocation à être la voix du sage qui murmure et tend à rappeler que chacun de nous est responsable de ses actes devant la loi, et qu'aucune contravention, qu' aucun délit et pis encore, aucun crime ne peut rester impuni⁽²⁾.

فان تطور القانون الجنائي عبر الحقبة الزمنية بدأ يعرف تفرعا ضمن القانون الجنائي نفسه وذلك من خلال فروع تفرعت عنه اما بتجمع نصوص به خاصة بفتنة معينة بل واحيانا في فرع جنائي مستقل مثلما هو الشأن بالنسبة لقانون الطفل⁽³⁾ أو القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته⁽⁴⁾ والقانون الجنائي للعنف والقانون الجنائي للأعمال⁽⁵⁾ هذا الاخير الذي نتناوله كمثال في المطلب التالي.

مطلب ثالث: مفهوم القانون الجنائي للأعمال

Notion de Droit pénal des Affaires

Abrégé en D.P.A

Comprend des infractions de droit commun (vol, escroquerie, abus de confiance, corruption)

Et des infractions spécifiques en matière notamment :

⁽¹⁾ <http://www.cours-de-droit-penal-des-affaires-a121606484>, visiter le 20aout2017

⁽²⁾ <http://www.droit-cour.fr> visiter le24janvier2014

⁽³⁾ قانون 12-15 مؤرخ في 15 يوليوي 2015 المتعلق بحماية الطفل

⁽⁴⁾ قانون 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته معدل ومتمم بالأمر 05-10 المؤرخ في 26 اوت 2010 وبالقانون رقم 15-11 المؤرخ في 02 غشت 2011

⁽⁵⁾ Sylvain Jacopin, Droit pénal Spécial, Les atteintes aux personnes, 2^e édition hachette supérieur 2013, p.14

De droit de société (majoration frauduleuse des apports en nature, abus de bien social)

De droit de la concurrence (entente illicite, abus de position dominante)

De droit de la consommation (publicité trompeuse)

De droit boursier (délit d'initie)⁽¹⁾

القانون الجنائي للأعمال (ق.ج.أ)

يشتمل على جرائم الشريعة العامة (السرقعة، النصب، خيانة الأمانة، الرشوة..)

وجرائم ذات الخصوصية:

- مجال قانون الشركات (التدليس في تقدير الحصص العينية- وإساءة أموال الشركة)

- مجال قانون المنافسة (الاتفاق غير المشروع- إساءة المركز الاحتكاري)

- مجال قانون المستهلك (الدعاية المضللة)

- مجال قانون الصرف (اتجار المطلاع بالسر المهني)

ان تطور القانون الجنائي تبعا لتطور المجالات الأخرى في المجتمع بما في ذلك المجال الاقتصادي
أوجب انتهاج سياسة جنائية ملائمة.

السياسة الجنائية وتجريم الأعمال

ارتأيت بصدد السياسة الجنائية المتبعة بخصوص التجريم واللاتجريم عرض مداخله:

Jean Pradel professeur émérite de l'université de Poitiers (France)

بمنتدى القاهرة، أكتوبر 2009 بعنوان تجريم قانون الأعمال (النص كاملا) ثم يليه استنباط
أفكار النص بتصريف ولأهم ما جاء بهذه المداخله القيمة.

⁽¹⁾ Droit pénal des affaires (https://fr.wikipedia.org/wiki/Droit_p%C3%A9nal_des_affaires)
Consulté le 24 aout 2017

Fondation pour le droit continental

Colloque Le Caire, octobre 2009

La pénalisation du droit des affaires (تجريم قانون الاعمال)

Par :

Jean Pradel

Professeur émérite de l'Université de Poitiers (France)

Les questions les plus simples peuvent s'avérer les plus difficiles à celui qui cherche une réponse. C'est bien le cas du droit pénal des affaires.

Alexandre Dumas fils répondait: « Les affaires ? C'est bien simple, c'est l'argent des autres ». La boutade est savoureuse.

Mais elle ne saurait satisfaire les juristes, qu'ils raisonnent en droit pur ou en introduisant des considérations économiques.

Rappelons d'abord qu'il n'y a pas de définition légale du droit pénal des affaires et que les auteurs ne mettent pas toujours les mêmes infractions dans l'enveloppe de ce droit.

- Un premier critère (معيان) vient à l'esprit, qui est matériel (مادي).

Le droit pénal des affaires (القانون الجنائي للأعمال) se définit par son contenu (المحتوى) et il apparaît comme étant un sous-ensemble au sein du droit pénal spécial.

On y trouvera par exemple l'abus de biens sociaux (الاساءة اموال الشركة), la banqueroute (الافلاس), le délit d'initié (تسريب معلومات محددة داخلية خاصة بمعاملات) (سوق الاوراق المالية).

⁽¹⁾ Jean Pradel, Fondation pour le droit continental, La pénalisation du droit des affaires, Colloque Le Caire, octobre 2009

([www.fondation-droitcontinental.org/...pénalisation des droits affaires_jean p. ..](http://www.fondation-droitcontinental.org/...pénalisation_des_droits_affaires_jean_p...))
Consulté le 26 aout 2017

Mais au-delà, on hésite. Faut-il par exemple mettre le droit pénal du travail (القانون الجنائي للعمل) et les délits de droit commun (الشريعة العامة) applicables aux affaires, comme l'escroquerie (النصب) et le recel (الاخفاء)?

-D'où la tentation d'utiliser un autre critère (المعيار) formel (الشكلي) celui-là.

Les délits sont alors classés en fonction de leur localisation dans les Codes: ce qui est dans le Code pénal (التقنين الجنائي) est du droit pénal spécial (قانون جنائي) et ce qui est hors du Code pénal peut être du droit pénal des affaires. (خاص)

Ce second critère n'est pas meilleur que le premier: d'abord car il y a dans le Code pénal des délits (جنح) comme l'abus de confiance (خيانة الامانة) ou l'escroquerie (النصب) qui peuvent être réalisés par des hommes d'affaires (رجال الاعمال); ensuite car, en dehors du Code pénal, on trouve des délits qui manifestement ne sont pas des délits d'affaires comme la conduite sous l'emprise de l'alcool (السياسة في حالة سكر).

- Au vrai, il convient de dépasser ces deux critères et de faire appel aux notions (مفاهيم) d'économie (الاقتصاد) et d'entreprise (الشركة أو المؤسسة), concept certes peu juridiques même si, depuis les travaux de l'Ecole de Chicago, des auteurs s'efforcent de bâtir une théorie de l'économie du droit.

Le droit pénal des affaires (قانون جنائي اعمال) est bien dès lors la branche (فرع) du droit pénal spécial (القانون الجنائي الخاص) qui traite (يتناول) des infractions (الجرائم) commises (المرتكبة) dans le cadre (في اطار) d'une entreprise (الشركة) et qui sont sou tendues par des considérations économiques, donc de profit (الربح).

Il en résulte que le délinquant (الجاني) d'affaires est un professionnel (محترف).

On intègre donc dans le droit pénal des affaires: le droit pénal commercial (القانون الجنائي التجاري), le droit pénale de la concurrence (القانون الجنائي للمنافسة), de

la consommation (الاستهلاك) et de la bourse (البورصة), et bien évidemment l'abus de biens sociaux (الاساءة لا موال الشركة).

Inversement, on exclura (استبعاد) le droit pénal du travail (القانون الجنائي), le droit pénal de l'environnement (القانون الجنائي للبيئة) et le droit pénal immobilier (القانون الجنائي العقاري): les infractions commises dans ces cadres ne sont pas en principe commises par des professionnels.

Cela dit, le droit pénal des affaires existe bel et bien (في الواقع موجود).

Le droit des affaires est traditionnellement pénalisé.

Il l'est cependant plus ou moins selon les époques et selon les régimes politico-économiques (النظم السياسية الاقتصادية): un régime libéral (نظام حر) fera moins appel à la pénalisation (تجريم) qu'un régime autoritaire (نظام تسلطي) et d'un autre côté les périodes de crises économique (الازمة الاقتصادية) connaissent une plus forte pénalisation que les époques d'expansion économique (الرخاء الاقتصادي).

De tout cela, il résulte d'abord que le droit pénal des affaires pose un problème de légitimité.

En outre, la présence des idées d'entreprise et du profit entraînent un certain particularisme de ce droit face aux autres branches du droit pénal spécial. Et enfin ce droit pénal des affaires comporte des limites, des alternatives (البدائل).

I – La justification d'une pénalisation du droit des affaires (مبررات تجريم قانون الاعمال)

A – A l'encontre de la pénalisation (المنادون للتجريم)

Des auteurs, soit libéraux politiquement, soit méfiants à l'égard du droit pénal plaident (يدافعون) pour une restriction (لتضييق) de la voie pénale (الطريق الجنائي).

Les premiers entendent laisser jouer la loi du marché(قانون السوق) et les seconds (qui peuvent se confondre avec les premiers) considèrent que des sanctions non pénales ont autant d'effets (آثار) que les peines avec en moins certains désastres(كارثية).

En outre, ces esprits invoquent deux autres arguments.

- D'abord les faits sont parfois ignorés de la justice pénale.

A quoi bon dès lors prévoir l'appel cette justice ! Cette ignorance se fonde parfois sur des raisons juridiques comme le secret de l'entreprise dont la violation peut donner lieu à poursuites.

Il est vrai que les commissaires aux comptes(محافظو الحسابات) sont tenus de révéler (الوقائع المجرمة) les faits délictueux (للنيابة) au parquet (الافصاح) qu'ils découvrent à l'occasion de leurs contrôles de la comptabilité des entreprises.

D'autrefois, l'ignorance des autorités se fonde sur des raisons factuelles : (الاسباب واقعية) le flagrant délit (الجرم المتلبس) est rarissime (نادرة) et les plaintes (الشكاوى) des victimes (الضحايا) ne sont pas très fréquentes.

Il y a pourtant des victimes comme les associés, les concurrents(المتنافسون), les consommateurs(المستهلكون), les petits épargnants(المدخرون)... Mais ces gens-là déposent peu plainte soit qu'ils ignorent les faits, soit qu'ils sont complices (متواطئون), soit encore qu'ils ne croient pas à l'utilité de leur démarche.

- Ensuite, le juge pénal(القاضي الجنائي) est mal à l'aise en matière de délinquance des affaires. Il ignore les subtilités (خفايا أو تعقيدات) de la vie des affaires.

Il a peur de la paralyser, voire n'aime pas le monde de l'entreprise. B – En faveur de la pénalisation (انصار التجريم)

Et pourtant une certaine pénalisation est indispensable (ضرورية) tant pour des raisons matérielles (مادية) (préjudice (الضرر) causé aux salariés(الاجراء) et épargnants(الموفرون) et morales(معنوية) (recherche affirmée du profit).

Balzac dans son roman Lucien Leuwen a écrit: « Les assassinats (الاغتيالات) sur la grand-route me semblent des actes de charité (اعمال خيرية) comparés (مقارنة) à certaines combinaisons (تركيبات) financières ».

Cette légitimité (شرعية) du droit pénal des affaires est d'autant plus évidente que ce droit n'est pas une remise en cause du système d'économie libérale, même si G. Ripert soutenait le contraire dans son Déclin du droit publié en 1949 (n° 56).

A vrai dire, le droit pénal est très compatible (ينسجم) avec un système libéral et même il le fortifie comme l'a montré le professeur américain Charles Fried, dans l'ouvrage collectif Les enjeux (تحديات) de la pénalisation de la vie économique (Dalloz 1997, p. 102 et s.).

Il est vrai que cet auteur entend limiter la sanction pénale à des faits clairs et graves, des faits de turpitude (الفساد) morale frappant le citoyen ordinaire » (p. 106).

Ce point de vue est le meilleur.

Cela dit, le droit pénal des affaires n'est pas le droit commun pénal

(قانون الشريعة الجنائية العامة). Le banqueroutier (المفلس) n'a rien de commun avec le voleur d'un véhicule (سارق سيارة) ou l'auteur d'un délit sexuel (مرتكب جرم جنسي).

Il existe un particularisme du droit pénal des affaires.

II – Le particularisme de la pénalisation dans le droit des affaires

(خصوصية التجريم في القانون الجنائي للأعمال)

A – La théorie de l'infraction (نظرية الجريمة)

Les sources de l'infraction ne sont pas toujours celles du droit commun pénal.

Certes les délits sont contenus dans les lois comme les autres délits. Mais en droit des affaires il existe un droit communautaire (de l'Union européenne) et celui-ci prime le droit interne. La chambre criminelle de la Cour de cassation l'a admis dans un arrêt du 22 octobre 1970 dans la célèbre affaire des Fils d'Henri Ramel.

Plus récemment, la Cour de justice des Communautés européennes a rendu un arrêt remarqué le 13 octobre 2005 dont le principe est celui-ci: la législation communautaire (les directives et les règlements communautaires) peut prendre des mesures « en relation avec le droit pénal des Etats membres pour garantir la pleine efficacité des normes qu'elle édicte en matière d'environnement ». Ce qui est une invitation, une obligation même pour les Etats à pénaliser les dispositions communautaires. En l'espèce il s'agissait d'environnement à la limite des affaires (mais qui peut en faire partie). Cependant on peut imaginer que par la suite, ce principe sera étendu à d'autres secteurs.

La structure de l'infraction n'est pas non plus toujours la même en affaires et en droit commun (قانون الشريعة العامة).

C'est vrai d'abord pour l'élément matériel: l'omission joue un grand rôle en droit des affaires, plus important qu'un droit commun. Il y a beaucoup de délits d'omission (جرائم الامتناع) en droit des sociétés.

La jurisprudence (الاجتهاد القضائي) admet même la complicité (المشاركة) par abstention (بالامتناع) alors que l'article 121-7 du Code pénal exige une action dans la complicité, et donc un comportement positif (سلوك ايجابي).

Un arrêt de la chambre criminelle, en date du 28 mai 1990, a qualifié de complice le membre d'un directoire de société qui connaissait l'existence d'abus de biens sociaux et qui ne s'y est pas opposé. Quant à l'élément moral du délit, la jurisprudence l'entend de façon répressive. On sait que la Cour de cassation avait, depuis 1845, créé des délits dit matériels pour lesquels l'élément moral était présumé en sorte que le prévenu ne pouvait se sauver qu'en prouvant sa folie ou la contrainte.

Les rédacteurs du Code pénal de 1992 ont supprimé cette notion.

Cependant, pour des infractions qui sont en général des délits d'affaires, la Cour de cassation a imaginé une sorte de présomption de connaissance qui en revient pratiquement aux anciens délits matériels. Elle décide en effet que « la seule constatation de la violation en connaissance de cause d'une prescription légale ou réglementaire implique de la part de son auteur l'intention coupable exigée par l'article 12 1-3 du Code pénal » (par exemple Crim. 14 janvier 2004).

B – La théorie de la responsabilité (نظرية المسؤولية)

Pendant longtemps, seule a été envisagée la responsabilité du chef d'entreprise.

Les premières applications de cette idée remontent au XIX^{ème} siècle et la formule imaginée par la jurisprudence s'est perpétuée. Ainsi un arrêt de la chambre criminelle, en date du 28 février 1956 décide: « dans les industries réglementées sur le plan de la salubrité et de la sécurité publique, la responsabilité pénale remonte essentiellement au chef d'entreprise ». Cependant la responsabilité de l'employeur suppose la réunion de certaines conditions. Il faut d'abord que le préposé ait commis une faute qui soit une infraction pénale. Il faut ensuite une faute du patron, qui est en réalité un défaut de contrôle ou de surveillance.

Cependant cette faute est présumée en sorte que le patron ne pourra pas se dégager en prouvant son absence de faute.

En somme, l'infraction de l'employé révèle celle du patron et cela de façon quasiment irréfragable. Certes une loi du 10 juillet 2000 sur les délits non intentionnels exige une faute qualifiée en cas de causalité indirecte entre le comportement de l'agent et le préjudice. Mais la jurisprudence n'admet pas cette dépénalisation en faveur du chef d'entreprise. Elle entend maintenir une grande rigueur pour forcer les employeurs à bien surveiller leurs préposés.

Toutefois, la jurisprudence reste humaine. Il y a des cas dans lesquels le patron est dans l'impossibilité matérielle de surveiller correctement ses préposés.

C'est pourquoi, depuis 1901, la chambre criminelle admet que le chef d'entreprise peut déléguer une partie de ses pouvoirs à un préposé.

Encore faut-il que la délégation ne soit pas générale et que le préposé

soit pourvu de la compétence, de l'autorité et des moyens nécessaires à l'exercice de sa fonction » (chambre criminelle, 5 arrêts en date du 11 mai 1993). Il faut aussi que l'entreprise soit d'une certaine dimension.

La conséquence de la délégation est que le chef d'entreprise échappe à sa responsabilité et que seul le préposé délégué est responsable.

Le nouveau Code pénal, de 1992, a créé un nouveau sujet passible de poursuites, la personne morale (art. 121-2 du Code pénal). Il y a certes un débat sur la possibilité de punir un être moral. Mais aujourd'hui un nombre croissant de législations nationales en Europe l'admette et la France l'a admis aussi avec le Code de 1992.

Cette responsabilité peut s'appliquer à toutes les infractions, du moins depuis une loi du 9 mars 2004 et dans la pratique, plusieurs délits d'affaires servent de base à la poursuite.

Son mécanisme est celui de la responsabilité par ricochet: en effet, selon l'article 121-2 al. 1 la personne morale est responsable pour les

« Infractions commises pour leur compte, par leurs organes ou représentants ».

En somme, l'être moral ne commet pas directement lui-même l'infraction, c'est le dirigeant qui la commet et qui la commet pour le compte de l'être moral.

La jurisprudence a d'ailleurs condamné la théorie de la faute distincte de la personne morale (chambre criminelle, 2 décembre 1997). Il est vrai que par la suite, la personne morale a pu être condamnée même si l'auteur physique n'a pu être déterminé, qu'il s'agisse d'une infraction non intentionnelle (chambre criminelle, 20 juin 2006) ou même d'une infraction intentionnelle (chambre criminelle, 25 juin 2008, « il se déduit que les infractions retenues s'inscrivent dans le cadre de la politique commerciale des sociétés en cause et ne peuvent, dès lors, avoir été commises, pour le compte des sociétés, que par leurs organes ou représentants »).

La responsabilité de la personne morale n'exclut pas celle du dirigeant: un cumul des deux est possible et d'ailleurs prévu par l'article 121-2 al. 3. Ceci

s'explique par le fait que la responsabilité de la personne morale (qui est une responsabilité personnelle) suppose une infraction commise par un dirigeant, personne physique.

C – La théorie de la sanction (نظرية العقوبة)

Considérons d'abord les peines prévues par la loi.

Si l'on met de côté les peines encourues par les personnes morales, (l'amende qui est en principe le quintuple du maximum prévu pour les personnes physiques ; l'interdiction d'exercer une activité professionnelle ; le placement sous surveillance judiciaire ; la fermeture d'un établissement ; la confiscation de la chose ayant servi à la commission de l'infraction ou de la chose qui en est le produit...), on doit insister davantage sur les peines encourues par personnes physiques.

Ce sont celles du droit commun, y compris l'emprisonnement (la réclusion n'est pas prévue) et, bien évidemment l'amende. Il faut ajouter la confiscation, la fermeture d'établissement et l'interdiction d'exercer une activité professionnelle ou sociale ainsi que l'exclusion des marchés publics.

L'interdiction professionnelle d'exercer le commerce (pendant dix ans), créée par la loi du 30 août 1947 sur l'assainissement des professions commerciales et conçue comme une peine accessoire doit être considérée aujourd'hui comme abrogée: en effet l'article 131-27 du Code pénal prévoit une peine plus douce d'interdiction pour cinq ans au plus lorsqu'elle est temporaire (Cour de cassation, assemblée plénière, 22 novembre 2002).

Quant aux peines prononcées par le juge, il faut signaler la grande importance de l'amende, ce qui est normal car les délits d'affaires sont des infractions de profit.

L'emprisonnement est rarement prononcé sauf si les faits sont très graves.

Des problèmes se posent à propos des personnes morales, notamment en cas de fusion de deux personnes morales et lorsque la société absorbée avait, avant absorption, commis une infraction. Cette société ne peut plus, après cette opération être responsable puisqu'elle perd son existence juridique (chambre criminelle, 20 juin 2000). Mais de son côté la société absorbant ne peut pas non plus être condamnée pénalement car rien ne peut lui être reproché alors que

l'article 121-1 du Code pénal proclame le principe de la responsabilité pénale, même si les faits sont graves. S'ils ne le sont pas, peut-on de façon générale maintenir la répression pénale ou ne faut-il pas organiser des alternatives à la pénalisation ? C'est le troisième point à examiner.

III – Les alternatives à la pénalisation des affaires (بدائل تجريم الاعمال)

Depuis plusieurs décennies, le législateur a créé des sanctions que l'on peut qualifier d'administrativo-répressives. En outre la doctrine et des comités de réflexion, allant plus loin, évoquent une franche dépenalisation quand les faits ne sont pas trop graves.

A – Les sanctions administrativo-répressives

En voici d'abord quelques exemples. Ces sanctions sont prononcées par des Autorités administratives indépendantes (AAI).

Citons l'Autorité de la concurrence (ex. Conseil de la concurrence)

. En cas d'atteinte au libre jeu de la concurrence, cet organisme peut se saisir d'affaires. Il peut aussi être saisi par le ministre de l'économie ou par une entreprise (art. L. 462-5 du Code de commerce).

Après une enquête contradictoire, l'Autorité peut prononcer une sanction pécuniaire (la loi ne dit pas amende, ce terme étant de nature pénale), laquelle sanction peut aller jusqu'à 10% du montant du chiffre d'affaires de l'entreprise s'il s'agit d'une personne morale et dans la négative 10% du montant du chiffre d'affaires de l'exercice précédent celui où se sont révélés des pratiques anticoncurrentielles (art. L. 464-2 du Code de commerce). La sanction est proportionnée à la gravité de la faute.

Un système de clémence est prévu: il s'agit d'une exonération de sanction si l'entreprise a contribué à l'identification des auteurs

(Art. L. 464-2 III du Code de commerce).

Ce droit imite donc le droit pénal qui connaît lui-aussi des exemptions de peines en cas de dénonciation, à certaines conditions.

On peut évoquer aussi l'Autorité des marchés financiers, appelé à sanctionner les délits d'initié, la diffusion d'informations fausses et la manipulation des cours boursiers.

L'Autorité peut, là encore après enquête, prononcer une interdiction d'exercer (à titre temporaire ou définitif) des services fournis.

Une sanction pécuniaire peut aussi être prononcée dont le montant ne peut être supérieur à 1, 5 million d'euros, ou au décuple du montant des profits éventuellement réalisés en cas de pratiques de nature à nuire aux épargnants ou ayant pour effet de fausser le fonctionnement du marché. Sont en outre prévus l'avertissement et le blâme (article L. 621-15 du Code monétaire et financier).

On s'est interrogé sur la légitimité de ces sanctions qui sont lourdes et qui ne sont pas prononcées par le juge pénal.

Cependant, cette légitimité, a été formellement affirmée par le Conseil constitutionnel en 1982 et en 1987 et, déjà auparavant par la Cour de Strasbourg (affaire Engel c./ Pays-Bas, 8 juin 1976): ces sanctions font partie de la matière pénale « et sont donc soumises à l'article 6 § 1 CONV.EDH).

Mais cette légitimité est soumise à des conditions qui apparaissent à l'examen du régime juridique de ces sanctions.

Le régime juridique de ces sanctions est proche de celui des sanctions pénales. Selon un arrêt du Conseil constitutionnel de 1989, doivent être respectés les droits de la défense, le caractère non automatique de la sanction, la motivation de la condamnation, la légalité et la non-rétroactivité de la loi plus sévère, le non-cumul avec les sanctions pénales.

On retrouve ainsi les principes propres au droit pénal et de la procédure pénale. Quant à la Cour de Strasbourg, elle applique à ces sanctions les principes du procès équitable de l'article 6 précité (juge impartial et indépendant, garanties procédurales...) mais seulement si elles font partie de la matière pénale ».

Et pour savoir si la sanction en fait partie, juges européens s'attachent aux indications du droit national, à la nature du fait et à la sévérité de la sanction.

Mais dans l'ensemble, la plupart des sanctions administratives font partie de la matière pénale. On aura noté que les principes du procès équitable recouvrent en partie les garanties du droit pénal et de la procédure pénale, telles que rappelées par le Conseil constitutionnel (notamment les droits de la défense).

B – La franche dépenalisation (اللاتجريم الصريح)

Envisagée depuis un bon nombre d'années, cette dépenalisation a fait l'objet des réflexions d'un groupe de travail présidé par J. M. Coulon, haut magistrat, dont les travaux ont été publiés (La dépenalisation de la vie des affaires, 2008). Les propositions principales sont les suivantes :

- suppression d'infractions tombées en désuétude et pas graves, en droit des sociétés, en droit de la concurrence et de la consommation ;

- mise en place de mécanismes civils (injonctions de faire, nullités, sanctions contractuelles dans les mêmes matières) ;

- développement de la transaction qui doit à la fois arranger tout le monde et éviter le recours au juge pénal.

Il faut noter que le législateur a déjà pris ces dernières années des lois de dépenalisation, en 2001, 2003 et 2004. Il est trop tôt encore pour connaître le sort que réservera le législateur aux propositions du groupe de travail présidé par J.-M. Coulon.

En résumé, le droit pénal des affaires doit être sauvegardé.

Il faut cependant l'humaniser grâce à ces instruments que sont les alternatives à la pénalisation. De tout cet exposé, il résulte que ce droit pénal est mouvant, technique et un peu idéologique .

مختصر افكار النص (بتصرف)

-تجريم قانون الاعمال

1. مفهوم القانون الجنائي للأعمال:

بداية إن مسعى البحث عن الإجابة يجعل سهل الأسئلة صعبا

(Les questions les plus simples peuvent s'avérer les plus difficiles à celui qui cherche une réponse).

والتساؤل ينصب بشأن مفهوم القانون الجنائي للأعمال؟ الذي أجاب عنه:

(Alexandre Dumas le fils: les affaires? C'est bien simple, l'argent des autres)

الأعمال ببساطة هي الاستيلاء على أموال الغير.

انها مقولة فائنة (la boutade savoureuse) لكنها غير مقنعة قانونا.

انقسمت الآراء بشأن تحديد جرائم بحد ذاتها ووضعها بحيز القانون الجنائي للأعمال.

أصحاب المعيار المادي (critère materiel)

من خلال المحتوى: القانون الجنائي للأعمال هو فرع خاص من القانون الجنائي الخاص، مثلا جرم إساءة استعمال أموال المؤسسة (l'abus des biens sociaux) وجرم الإفلاس (la banqueroute) وجنحة (le délit d'initié)

فهل القانون الجنائي للعمل وجرائم الشريعة العامة ذات الصلة بالأعمال كالنصب و خيانة الأمانة والإخفاء تدخل ضمن منظور هذا المحتوى.

اصحاب المعيار الشكلي (critère formel)

الجرائم تصنف حسب موقعها في التقنين، منها ما هو في قانون العقوبات، ومنها ما هو خارجه والتي يمكن أن تشكل القانون الجنائي للأعمال.

هذا المعيار ليس أحسن من الأول اعتبارا أن النصب وخيانة الأمانة هي جرائم ترتكب من رجال الأعمال رغم تواجدها في قانون العقوبات، في حين القيادة في حالة سكر الوارد نصها في قانون المرور ولكن لا تعتبر جريمة أعمال

من هذا المنطلق لم يتم التوصل إلى تعريف القانون الجنائي للأعمال ومن ثم يتعين تجاوز المعيارين والاستناد بالمفهوم الاقتصادي للمؤسسة (أو المشروع التجاري).

فالقانون الجنائي للأعمال فرع من القانون الجنائي الخاص يعالج الجرائم المرتكبة في إطار المشروع التجاري الساعي إلى تحقيق الربح.

(Les infractions commises dans le cadre d'une entreprise et qui sont sou- tendues par des considérations économique; donc de profit)

وتبعاً لذلك فالمرتكب جرائم الأعمال محترف (professionnel).

إن ذلك مدعاة لإدماج القانون الجنائي التجاري وجنائي المنافسة وجنائي حماية المستهلك وجنائي البورصة ضمن القانون الجنائي للأعمال، وخلاف ذلك استبعاد القانون الجنائي للعمل وجنائي البيئة والجنائي العقاري ولسبب بسيط أن مرتكب هذه الجرائم غير محترف.

2. التجريم والقانون الجنائي للأعمال:

مبررات الا تجريم: (dépénalisation)

- تضيق الطريق الجزائي وفسح المجال لاقتصاد السوق ليلعب دوره .

- العقاب المدني أنجع من كارثية العقاب الجزائي .

مبررات التجريم: (pénalisation)

- بعض التجريم ضروري لأسباب (مادية: الضرر / ومعنوية: جشع الربح)

- تجريم الوقائع الواضحة الخطورة، مثل جرائم الفساد الأخلاقي المضرة بمصالح المواطن العادي.

إنها وجهة النظر الأحسن.

فالقانون الجنائي للأعمال يختلف عن تجريم(الشريعة العامة droit commun pénal)

يكفي أن المفلس لا يمكن مقارنته بسارق سيارة أو بمرتكب جريمة جنسية (واختلاس الملايير وتحويلها للخارج لا تقارن بجرم استهلاك الحبوب المهلوسة) .

إذن القانون الجنائي للأعمال يتميز بخصوصية تتمثل في:

أولاً: من حيث الجريمة / الركن المادي- جرائم الامتناع- الشريك

/ الركن المعنوي- الجريمة الشكلية أو المادية- الركن المعنوي مفترض.

ثانيا: من حيث المسؤولية /رئيس المشروع – المستخدم – المسير .

ثالثا: من حيث العقوبة / الغرامة - المنع من ممارسة النشاط المهني- الوضع تحت الرقابة – غلق المؤسسة – المصادرة.

3/ بدائل التجريم في القانون الجنائي للأعمال

العقوبات الإدارية: Les sanctions administrativo-répressives

-السلطات الإدارية المستقلة (AAI) **Autorités Administratives indépendantes**

-سلطة المنافسة (سابقا مجلس المنافسة) – تسلط عقوبات مالية تصل إلى 10 % من مبلغ رأسمال المشروع.

- سلطة السوق المالية. (l'autorité des marchés financiers)

تتولى عقاب جنح متاجرة المطلع بأسرار المؤسسة (délits d'initiés)، نشر معلومات كاذبة، التلاعب بأسعار الأوراق المالية (manipulation des cours boursiers) وتمثل العقوبات بمنع الممارسة المؤقتة أو الدائمة أو عقوبات مالية أو إنذار أو توبيخ.

اللاتجريم الصريح (la franche dépenalisation)

إلغاء الجرائم غير الخطيرة بقانون المؤسسات والمنافسة وحماية المستهلك ووضع بدائل لها تتمثل في آليات مدنية (أمر قضائي (injonctions de faire) - البطلان- عقوبات مخالفات)

نافلة القول في هذا الشأن أن القانون الجنائي للأعمال يقتضي حماية انسانية وبآليات بديلة للتجريم خصوصا وانه قانون دائم التطور، ذو طابع تقني إلى جانب ايدولوجيا لحد ما.

مبحث ثان: المحاكمة الجنائية العادلة

Le procès pénal équitable

إذا ادركنا فيما تم عرضه بالمبحث الأول ان القانون الجنائي يرتكز على ثلاث ركائز اساسية وان القانون الجنائي العام والخاص يشكل القانون الجنائي الموضوعي (droit pénal de fond) هذا الاخير لا تقوم له قائمة الا من خلال مبدأ الشرعية (principe de l'égalité) ويكفي التذكير في هذا الصدد أن

الشريعة الإسلامية اقرت هذا المبدأ في قوله جلت قدرته " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا" (1) وتأتي بعد ذلك كل التشريعات الجنائية لتتضمن النص الصريح المؤكد لهذا المبدأ فالمادة الأولى من قانون العقوبات تنص: لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون.

"Il n y a pas d'infraction, ni de peine ou mesures de sûreté sans loi" (2).

والنص مستوحى من المبدأ اللاتيني: C'est un principe latin:

(*nullum crimen, nulla poena sine lege*)

Signifie que seul la loi(ou le règlement) édicte les incriminations et les peines. (3) النص يكرس مبدأ شرعية التجريم والعقاب.

والأمر لا يختلف بالنسبة للدعامة الثالثة للقانون الجنائي والتي تتمثل في قانون الاجراءات الجنائية أو القانون الجنائي الشكلي (droit pénal de forme) هو الآخر يستوجب ان لا ينتهك بشأنه هذا المبدأ سواء من طرف المشرع أو القاضي.

Pas d'infractions pas de peines sans lois. Cela peut donner l'impression que ce principe est cantonné au droit pénal général et spécial, le droit pénal de fond. Et on pourrait croire qu'il ne concerne pas la procédure pénale qu'on appelle droit pénal de forme. Mais il s'applique à tous les domaines du droit criminel et il va donc produire ses effets. Le principe de légalité doit d'être respecté par le législateur mais aussi par le juge (4).

من هذا المنطلق اذا كان القانون الجنائي بالمعنى المادي يهدف إلى الدفاع على المجتمع والدولة تصدياً لانتهاك قيمه الاجتماعية، فان قانون الاجراءات الجنائية يعزز حق العقاب من جهة وفي ذات الوقت يكرس حماية الحريات ويضمن دفاع الفرد ضد الدولة. ذلك اثمر المقولة الشهيرة "جعل القانون الجنائي للأشقياء (المجرمين)، وجعل قانون الاجراءات الجنائية للأتقياء.

Si le droit pénal au sens matériel assure la défense de la société et de l'Etat contre des atteintes à ses valeurs sociales, le droit de la procédure pénale en encadrant le droit de punir, assure la défense de l'individu contre l'Etat. Il en

(1) من الآية 15 سورة الاسراء

(2) Art.1^{er} du code pénal-n. 66-156 du08/06/1966

(3) Patrick Canin- droit pénal général -7e édition Hachette SUPERIEUR-p.22

(4) Droit pénal des affaires (<http://www.cours-de-droit-penal-des-affaires-a121606484> consulté le 31aout2017

découle la célèbre formule « le droit pénal est fait pour les malfaiteurs, la procédure pénale pour les honnêtes gens⁽¹⁾ ».

وما دام القانون الجنائي بالمعنى الواسع (الموضوعي والشكلي) يخضع لمبدأ التلازم والتكامل الأمر الذي دفع إلى جعل هذا المبحث موسوماً بالمحاكمة الجنائية العادلة والذي من خلاله نخصص مطلب أول مفهوم المحاكمة العادلة في حين ارتأينا تخصيص مطلب ثاني لمبادئ المحاكمة الجنائية العادلة واخيراً كمطلب ثالث نستعرض بعضاً من فقرات المقال المنشور في (revue générale de droit) جامعة أوتاوا (Université d'Ottawa) من طرف الاستاذ (Jean Pradel) وتركيزاً طبعاً على المصطلحات القانونية ذات الصلة بالموضوع.

مطلب أول: مفهوم مصطلح المحاكمة العادلة Concept du terme procès équitable

Qu'Est- ce qu'un procès ?⁽²⁾

Dans le langage courant, ce terme désigne le moment où les juges procèdent publiquement à l'instruction contradictoire des faits afin de pouvoir trancher en toute connaissance de cause.

يفيد المصطلح في لغة التخاطب اليومية فترة فصل القضاة علانية حضورياً في وقائع واتخاذ قرار بشأن حقائقها.

En réalité, le procès ne se résume pas à ce moment de l'audience publique, mais se rapporte à la totalité de l'instance.

الا ان واقع المحاكمة لا يمكن ان يختصر في الجلسة العلنية، بقدر ما هو مرتبط بكامل مراحل الدعوى.

L'instance désigne le lien d'affrontement qui unit judiciairement les parties, depuis le premier acte du procès (par lequel une partie avise officiellement son adversaire qu'elle souhaite lui demander des comptes devant

⁽¹⁾Olivier MICHELS-Elodie JAQUE, Principes de droit pénal, Notes sommaires et provisoire 4e édition, Année académique 2015-2016 –
(<https://orbi.uliege.be/bitstream/2268/188616/1/Syllabus%20Principes%20de%20droit%20pe%CC%81nal%202015-2016.pdf>) consulté le 30 août 2017

⁽²⁾Qu'Est- ce qu'un procès, (http://www.vie-publique.fr/decouverte_institutions/justice/definition/application-lois/qu-est-ce-qu-proces.html) consulté le 01 septembre 2017

un juge) jusqu'à la décision finale qui a pour effet d'éteindre le litige et de dessaisir le juge.

الدعوى تحدد علاقة المجاهبة التي تربط الاطراف قضائيا بدءا من أول اجراء (رفع الدعوى) ولغاية الفصل النهائي بحكم ينهي النزاع.

En conséquence, le procès consiste aussi bien dans la phase de préparation de l'audience (échange des pièces entre les parties, instruction) que dans l'audience elle-même. Ces diverses phases sont d'ailleurs soumises au respect des principes directeurs du procès, que la notion de « procès équitable » permet de résumer.

المحاكمة تشتمل في مرحلة تحضير الجلسة (تبادل الاطراف للوثائق، التحقيق) ثم ما يدور بالجلسة ذاتها. هذه المراحل المختلفة تخضع لمبادئ اساسية انها المفهوم المقصود "بالمحاكمة العادلة".

Le procès équitable est un concept introduit par la Convention européenne des droits de l'homme. Il implique la garantie, pour tout justiciable, de pouvoir avoir recours à un juge indépendant et impartial, statuant selon une procédure contradictoire et dans un délai raisonnable. Il existe en ce sens, pour tout individu souhaitant faire valoir un droit devant un juge, un droit au procès équitable.

المحاكمة العادلة مفهوم مدرج بالاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان. يضمن لكل متقاضى حق اللجوء لقضاء مستقل ومحايد، للفصل حضوريا وفي الاجل المعقول. في ذات المعنى احقية كل فرد في محاكمة عادلة.

Difficile à définir, le concept de procès équitable se dégage de l'article 6 de la Convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme. Il évoque l'idée d'équité, de bonne justice, de faire Play judiciaire. Plus précisément, on retrouve le concept dans deux domaines. Il implique d'abord l'organisation judiciaire en impliquant à la fois le droit à un tribunal (y compris le droit d'appel), le droit à un tribunal indépendant à l'égard de l'exécutif et des parties, enfin le droit à un tribunal impartial, là où les apparences jouent un grand rôle. Ce sont ensuite les règles de procédure qui doivent être équitables. Toute personne accusée est présumée innocente jusqu'à condamnation définitive et, au cours du procès, peut convoquer et interroger des témoins. En outre le procès

doit, en principe se dérouler en public et le jugement doit intervenir dans un délai raisonnable...⁽¹⁾

يثير مفهوم المحاكمة العادلة المستنبط من المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان فكرة الانصاف، والعدالة الجيدة. واكثر دقة يتجلى المفهوم في مجالين. أولا مجال التنظيم القضائي من خلال حق اللجوء للمحكمة (وطبعا حق الاستئناف) والحق في محكمة (قضاء) مستقلة عن الجهاز التنفيذي وعن الاطراف وأخيرا قضاء محايد. وثانيا مجال الاجراءات والتي تتطلب هي الاخرى ان تكون منصفة. كل متهم يعتبر بريئا ولغاية ثبوت ادانته، واثناء محاكمته يمكن من استدعاء الشهود، وان تجري المحاكمة علنية وان يصدر الحكم في أجل معقول.

يتبن من ذلك عدم التحديد الواضح لمصطلح المحاكمة العادلة عدا ذكر مبادئه الاساسية في النصوص المدرجة في الاتفاقيات الدولية وكذا المدرجة في التشريعات الوطنية والتي تولت وضع المعالم الضامنة لتحقيق المحاكمة العادلة من خلال وجوب احترام هذه المبادئ الاساسية.

واذ اكان نص المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية وفقا للتعديل الاخير⁽²⁾، وقبله نص المادة الأولية (Article préliminaire) لقانون الاجراءات الجنائية الفرنسي المعدل بقانون 2000/06/15⁽³⁾ تضمنت هذه المبادئ والمستوحاة من المادة 6 السالفة الذكر وبنفس مضمون المجالين الموضوعي والاجرائي، فان المبدأ الاساس المتمثل في مبدأ الشرعية (l'égalité) نادى به مانيسكيو سنة 1748 في كتابه روح القوانين وطوره باكاريا سنة 1764 في كتابه معالجة الجرائم والعقوبات وثبت هذا المبدأ في غالبية التشريعات الجنائية بما في ذلك المادة الأولى من قانون العقوبات والتي تنص " لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير امن بغير قانون"⁽⁴⁾

C'est tout d'abord le principe de légalité, que Montesquieu formule en ces termes dans l'esprit des lois (en1748): « les juges de la Nation ne sont que la bouche qui prononce les paroles de la loi » que Beccaria (قضاة الامة هم لسان القانون)، que Beccaria développera dans son Traité des délits et des peines(1764): « nullum crimen,

⁽¹⁾ Jean Pradel, La notion de procès équitable en droit pénal européen, Résumé de l'article, Revue générale de droit, Volume 27, numéro 4, décembre 1996 (<https://www.erudit.org/fr/revues/rgd/1996-v27-n4-rgd02425/1035753ar/>) consulté le 15/09/2017

⁽²⁾ قانون رقم 07-17 المؤرخ في 27 مارس 2017 المتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجنائية، الجريدة الرسمية عدد 20 المؤرخة في 29 مارس 2017

⁽³⁾ Edouard Verny, procédure pénale, 4^e Édition DALLOZ 2014, p.7

⁽⁴⁾ أمر رقم 66-156 مؤرخ لافي 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات.

nulla paena sine lege » (لا جريمة ولا عقوبة بغير قانون) principe proclamé à l'article 8 de la déclaration des droits de l'homme de 1789, à l'article 7 de la convention européenne⁽¹⁾.

مطلب ثاني: مبادئ المحاكمة الجنائية العادلة

Les principes du procès pénal équitable

بدء الأمر يتعلق بكل مبادئ القانون الجنائي بمفهومه الواسع سواء تعلق الأمر بأحكام القانون الجنائي العام والخاص وبتركيز أكثر أحكام قانون الاجراءات الجنائية.

ان هذه المبادئ عرفت تسميات عديدة ولكنه جميعا تتضمن مفهوما واحدا فالبعض يطلق عليها المبادئ الرئيسية للمحاكمة الجنائية les principes directeurs du procès pénal

والبعض يسميها المبادئ الاساسية المميزة للعدالة الجنائية

les principes fondamentaux spécifiques de la justice pénale

ويطلق عليها اخرون المبادئ العامة المطبقة على كافة المراحل الاجرائية

Principes généraux applicable à toutes étapes de la procédure pénale

أو اطار المحاكمة الجنائية (cadre du procès pénal)

Le procès équitable, c'est celui qui déroule dans le respect des conditions fondamentales déterminées par les lois nationales conformes aux textes juridiques internationaux de droits humains ratifiés par l'Etat⁽²⁾.

تتحقق المحاكمة العادلة في ظل احترام الشروط الاساسية المحددة في القوانين الوطنية والمطابقة للنصوص القانونية الدولية لحقوق الانسان المصادق عليها من طرف الدولة.

من هذا المنطلق اذا كان مصدر مبادئ المحاكمة العادلة اساسا هو التشريعات الداخلية فان المصادر الدولي لعبت دورها في التأثير على تكريس هذه المبادئ⁽³⁾ بدءا بالمادة 10 من الاعلان العالمي

⁽¹⁾ Nadine MARIE-SCHWARTZENBERG, QUELS NOTIONS ET PRINCIPES ESSENTIELS EN DROIT PENA ? L'APPROCHE FRANCAISE, Actes de la journée d'étude franco-russe (Paris, 22 mars 2013) p.20

www.legiscompare.fr/web/IMG/pdf/journee_russe.pdf consulté le 30 aut 2017.

⁽²⁾ Le Monitoring du système judiciaire, un annuel pratique à l'usage des moniteurs de la de la société civile congolaise, GLOBAL RIGHTS Partner for justice Op.cit., p 20

⁽³⁾ EDOUARD Verny, procédure pénale, Dalloz 4e édition, p.9

لحقوق الانسان⁽¹⁾، إلى المادة 14 من العهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية⁽²⁾ إلى المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان⁽³⁾.

ان المبادئ الاساسية للمحاكمة العادلة من خلال جردها وفق النصوص القانونية سواء تعلق الأمر بالتشريعات الداخلية أو المواثيق الدولية، منها ما هو متعلق بكافة المراحل الاجرائية، ومنها ما يتعلق فقط بمرحلة التحقيق والتوقيف والحبس المؤقت، ومنها ما هو مرتبط بعلمية الجلسة، ومنها ما يتعلق بالحكم، واخيرا مهو مرتبط بالحبس .

والجدول التالي يحدد مبادئ كل مرحلة من هذه المراحل:

المبادئ الاساسية المطبقة على كافة المراحل الاجرائية

PRINCIPES GENERAUX APPLICABLES A TOUTES LES ETAPES DE LA PROCEDURE⁴

1. Le droit d'être jugé dans un délai raisonnable حق المحاكمة في أجل معقول

2. Le droit à l'égalité devant la loi et devant les cours et tribunaux

حق المساواة امام القانون والمجالس والمحاكم

3. Le principe de l'égalité des armes حق تكافؤ فرص الدفاع

4. Le droit de ne pas être soumis à la torture حق عدم التعرض للتعذيب

5. Le droit à un tribunal indépendant, impartial et compétent

حق المحاكمة من طرف محكمة مستقلة ومحايطة ومختصة

6. Le droit à la présomption d'innocence حق قرينة البراءة

⁽¹⁾ Déclaration Universelle des droits de l'homme 10 décembre 1948

⁽²⁾ Pacte international relatif aux droits civils et politiques 19 décembre 1966

⁽³⁾ Convention européenne des droits de l'homme du 04 novembre 1950

⁴ Le Monitoring du système judiciaire, un annuel pratique à l'usage des moniteurs de la de la société civile congolaise, GLOBAL RIGHTS Partner for justice, op.cit. p.64

7. Le principe du la non rétroactivité de la loi pénale مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي

8. Le principe “Non bis in idem” مبدأ عدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل المحاكمة

9. Le droit au respect de la vie privée, du domicile et de la correspondance حق احترام الحياة الخاصة والمسكن والمراسلات

10. Le droit de se faire assister par un défenseur de son choix et à une assistance légale efficace حق الاستعانة بالدفاع بحرية الاختيار ومساعدة قانونية فعالة

11. Le droit au délai et aux facilités nécessaires pour la préparation de sa défense الحق في تحضير الدفاع وفي الاجل الضروري

12. Le droit d’être informé de ses droits الحق في الاعلام بالحقوق

13. Le droit à l’assistance gratuite d’un interprète

LES DROITS ATTACHES SPECIFIQUEMENT A LA PHASE D’INSTRUCTION, ARRESTATION ET DETENTION PREVENTIVE

الحقوق المرتبطة بالتحقيق والتوقيف والحبس المؤقت

14. Le droit à la liberté حق الحرية

15. Le droit d’être informé de la nature et de la cause de l’accusation portée contre soi الحق في الاخطار بطبيعة وسبب التهمة

16. Le droit d’être présenté rapidement devant un juge

الحق في سرعة التقديم امام القاضي

17. Le droit au recours pour contester la légitimité de la détention

حق الطعن في شرعية الحبس

18. Le droit à une compensation pour détention illégale

حق التعويض عن الخبس غير القانوني

19. Le droit de ne pas être forcé à s'avouer coupable ni à témoigner contre soi

حق عدم الارغام على الاعتراف بالإدانة ولا الشهادة على نفسه

20. Le droit de garder le silence حق السكوت

21. L'obligation pour l'autorité de rendre compte de l'interrogatoire

التزام السلط بمراعاة الاستجواب

LES DROITS ATTACHES A L'AUDIENCE PUBLIQUE

الحقوق المرتبطة بعلنية الجلسة

22. Le droit à la publicité de l'audience حق علنية الجلسة

23. Le droit d'interroger et de faire interroger des témoins

حق سماع الشهود وطرح الاستئلة لهم

LES DROITS ATTACHES AU JUGEMENT بالحكم المرتبطة بالحكم

24. Le droit à un jugement motivé, écrit, prononcé en audience publique et dans un délai raisonnable .

الحق في الحكم المسبب، مكتوبا، في جلسة علنية وفي الاجل المعقول

LES DROITS ATTACHES A L'APPEL بالحقوق المرتبطة بالاستئناف

25. Le droit de faire appel حق الاستئناف

LES DROITS ATTACHES A LA DETENTION

26. Le droit d'entrer en contact avec le monde extérieur une fois détenu

حق اتصال المحبوس بالعالم الخارجي

27. Le droit à des conditions humaines de détention

الحق في الظروف الانسانية للحبس

يتبين من خلال كل ما سبق ذكره ان المحاكمة الجنائية تخضع لقواعد الاجراءات الجنائية هذه القواعد تتصدر ضمانات الديمقراطية بل واحد العناصر المؤسسة دولة القانون.

(Le procès pénal est régi par un ensemble de règles appelées « procédure pénale ». Située au cœur des garanties démocratiques, la procédure pénale est un des éléments fondateurs de l'Etat de droit.)⁽¹⁾

مطلب ثالث: نصوص قانونية

Textes juridiques

من مقال الاستاذ: Jean Pradel

مفهوم المحاكمة العادلة من منظور القانون الجنائي الاوروبي

La notion de procès équitable en droit pénal européen²

JEAN PRADEL

Professeur à la Faculté de droit de Poitiers, France président de l'Association française de droit pénal ,

INTRODUCTION

Si définir, c'est étymologiquement (اشتقاقا) tracer des limites, la définition (تعريف) est un art difficile et qui l'est plus particulièrement lorsqu'il s'agit d'aborder des concepts (مفاهيم) comme celui de procès équitable (fair trial) (انصاف) ou d'équité (محاكمة عادلة).

Les dictionnaires, au verbo équité renvoient (يحيل) à justice (عدالة) ou évoquent (تقتضي) le devoir de ne pas faire de mal à autrui

(واجب عدم الاضرار بالغير)

⁽¹⁾ Le procès pénal, (www.ac-versailles.fr) Consulté le 8/09 2017

² Jean Pradel, La notion de procès équitable en droit pénal européen, op.cit. pp.506, 507 consulté le 15/09/2017

Littre voit dans l'équité la «disposition à faire à chacun part égale, à reconnaître impartialement le droit de chacun ».

À lire de telles définitions, il ne faut pas s'étonner que l'équité intéresse les juristes et plus spécialement les spécialistes de procédure pénale.

Le Bill of Rights américain connaît le principe du due process of law (مبدأ) , qui est presque intraduisible - littéralement procédure légale- et que l'on ne perçoit qu'à travers ses applications: par exemple, la Jurisprudence (الاجتهاد) américaine considère que les méthodes de preuve (طرق) brutales (الوحشية) ou dangereuses (الخطيرة) pour la santé (الصحّة) violente (تنتهك) le due process of law et c'est ainsi que des juges ont déclaré inconstitutionnelles l'administration forcée (ارغام) d'un vomitif (القوي) et l'émission d'un mandat de perquisition (امر تستخير) en vue d'extraire (استخراج) une balle du corps (رصاصة من الجسم) d'une personne par le moyen d'une intervention chirurgicale durant plus de deux heures et faite sous anesthésie générale (التخدير الكلي) .

Les rédacteurs (محررو) de la Charte canadienne (الميثاق الكندي) des droits (الحقوق) et libertés (الحرّيات) de 1982 ont après des hésitations adoptées l'expression voisine de «principes de justice fondamentale (مبادئ العدالة الأساسية) » (art. 7).

Mais là encore, nulle définition n'est donnée et il faut lire les arrêts (قرارات) de la Cour suprême (المحكمة العليا) du Canada pour comprendre que les rédacteurs de 1982 ont eu en vue (رؤية) un idéal (مثالية) de justice vraie (عدالة حقيقية), respectueuse de l'homme.

De son côté, l'article 6 de la Convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme (C.E.S.D.H.) contient une longue suite de droits procéduraux (محاكمة علنية), accordés à toute personne - droit à un procès public (القوانين الاجرائية) terminé dans un délai raisonnable (أجل معقول) et mené par un tribunal indépendant (محكمة مستقلة) et impartial (ومحايدة); droit à la présomption d'innocence (حق قرينة البراءة) - et il commence par affirmer que «toute personne a

(كل شخص له الحق في محاكمة عادلة) droit à ce que sa cause soit entendue équitablement («عادلة»).

Mais il n'y a toujours pas de définition.

Dès lors, et en s'appuyant ((ارتكازا)) sur le long article 6, on peut envisager (الانصاف) deux définitions de l'équité (تصور).

Au sens étroit, (المعنى الضيق) l'équité «requiert que chacune des parties au procès puisse soutenir sa cause (كل طرف يدعم قضيته) dans des conditions qui ne la désavantagent pas substantiellement, au total du procès, par rapport à la partie adverse» (وبشكل لا يتأتى معه حرمان خصمه).

Le mot équité vient du latin *aequuo*, égal, (متساو) équilibré (متوازن).

L'équité inclut (يشمل) en conséquence le respect des droits de la défense, (تساوي فرص الدفاع) l'égalité des armes, (حقوق الدفاع), la nécessité du débat contradictoire (ضرورة المناقشة الحضرورية). La Cour européenne des droits de l'homme (ci-après CEDH) qui, on le sait, siège à Strasbourg, précise que les droits de la défense et l'égalité des armes « sont des éléments de la notion, plus large, du procès équitable »

Au sens large, (المعنى الواسع) le procès équitable correspond à la notion de bonne justice, il recouvre un certain nombre de droits distincts, comme le droit d'être jugé par un tribunal impartial, (محكمة محايدة) au terme (وفق) d'une procédure contradictoire (علني) et tenue dans un délai raisonnable (اجل اجراء حضوري), (مقول) (on pourrait ajouter la présomption d'innocence (قرينة البراءة)) sans laquelle il n'y a pas de vrai procès et donc pas de procès équitable.

Le procès équitable pour nous - comme pour tout le monde - implique donc à la fois des magistrats impartiaux (قضاة حياديون) et des règles de procédure respectant une sorte de code moral (قواعد إجرائية تجسد احترام)

. المدونة الاخلاقية

Les Anglo-Saxons parlent de fair play et de fair trial.

Le principe du procès équitable s'applique ((يطبق)) à la fois aux instances (الدعاوى) civiles et à « toute accusation(اتهام) en matière pénale(في المادة الجزائية)

L'équité s'applique bien évidemment aux accusations pour infraction pénale.

خاتمة:

في الختام اذا كانت المصطلحات القانونية تكسب طلبة القانون لغة التخصص وايضا ادراك مفاهيم المصطلحات المتخصصة المستعملة بمختلف الفروع القانونية.

En guise de conclusion:

À travers la terminologie juridique, les étudiants en droit acquièrent la langue de spécialité et apprennent également à connaître les notions des termes spécifiques utilisés dans les différentes disciplines du droit.

فان المنهجية المتبعة لتحقيق هذا المسعى تتجلى بوضوح في تخصيص الجزء التمهيدي لتحديد ابعاد مفهوم المقياس (مقياس المصطلحات) بشكل عام ثم مفهوم (المصطلحات القانونية) بشكل خاص وهذا يفيد ان كل الفروع والتخصصات معنية بهذا الجزء في حين ومن باب التسهيل وفي ذات الوقت التركيز فان كل فرع من فروع القانون (سواء كان القانون العام أو القانون الخاص) معني بالجزء المخصص له ، ولا شك ان هذا الجهد المتواضع والمبذول بشأن هذا المقياس والذي يعتبر مقياسا اساسيا في نظرنا خلافا لما كان ولا يزال عليه انه مجرد مقياس عادي أو اقل من عادي رغم ان المؤكد ان المصطلحات القانونية بدءا مما تضمنه الجزء التمهيدي من هذه الدراسة والذي يعتبر بمثابة العين المبصرة لفهم اللغة القانونية هذه اللغة التي تصب بضلالتها على كل مقاييس مختلف الفروع القانونية.

فلا يمكن التحدث بلغة القانون (وطلبة القانون والمتخصصون في القانون ملزمون بالتحدث بهذه اللغة دون غيرها) من دون التمكن من فهم واستعمال المصطلحات القانونية فهي المفتاح لكل الابواب المؤصدة في أي مجال من مجالات القانون.

ويكفي في هذا الصدد وفي اطار التشديد على اهمية استيعاب لغة القانون من طرف المتخصص في القانون ما اكد عليه Philippe Malinvaud : لا ينطق القانون الا بلغة القانون ولسبب بسيط أن غالبية المؤسسات و المفاهيم القانونية لا تجد لها تسمية في لغة التحادث المتداولة يوميا.

« On ne peut parler de droit que dans la langue du droit, pour cette raison très simple que la plupart des institutions et des concepts juridiques n’ont pas de dénomination dans le langage courant »⁽¹⁾

⁽¹⁾Jacques PICOTTE, JURIDICTIONNAIR, RECUEIL DES DIFFICULTÉS ET DES RESSOURCES DU FRANÇAIS JURIDIQUE, Actualisé au 13 juillet 2015 Faculté de droit Université de Moncton, p.4 (<http://www.cttj.ca/documents/juridictionnaire.pdf>) consulté le 3 septembre 2017

وتزداد الأهمية أكثر عندما يصبح نجاح تدريسها يكتسي أهمية بالغة تبعاً لادراك الطبيعة والخصائص المميزة لها، اعتباراً ان المصطلحات القانونية مرتبطة بالبيئة السياسية والوسط الاجتماعي والثقافي، كما تتأثر بالظروف العامة للمجتمع

(La réussite dans l'enseignement de cette matière très importante dépend de la compréhension de sa nature et ses caractéristiques distinctives.

Car le terme juridique est étroitement lié à l'environnement politique et au milieu socio-culturel du pays, il est également affecté par la compréhension des conditions générales des pays.⁽¹⁾

من هذا المنطلق يتعين ان يتم الاعتناء بمقياس المصطلحات القانونية واعتباره مقياساً أساسياً ووجوب تدريسه في كل الفروع القانونية وخلال كافة السنوات المقررة سواء تعلق الأمر بليسانس ل. م. د، أو فروع الماستر المختلفة اعتباراً ان المقياس علم مكمل لدراسة القانون وأساسى لمن يسعى للتخصص، خصوصاً في مجال البحث لما بعد التدرج ناهيك عن الحاجة الملحة لرجال القانون الممارسون والمطبقون للقانون بمختلف فروعها سواء تعلق الأمر بالجهات القضائية أو المجالات المختلفة للإدارة.

اسأل الله العلي القدير ان يوفقنا لما فيه الخير.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون" 105 من سورة التوبة صدق الله العظيم.

(1) AOUSSINE SEDDIKI-terminologie juridique et problème des équivalences, op.cit., p.148

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم
اولا : القوانين والاورامر

- Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire -
modifiée par : loi 16/01 du 06/03/2016
- Ordonnance n°75-58 du 26/09/1975 portant code civil
- Déclaration Universelle des droits de l’homme 10 décembre 1948
- Pacte international relatif aux droits civils et politiques 19 decembre1966
- Convention européenne des droits de l’homme du 04novembre1950
-
- أمر 66-156 في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات
- قانون 08-09 الصادر 25/02/2008 المتعلق بالإجراءات المدنية والادارية
- أمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم الى غاية قانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005
- Ordonnance n° 66-156du 8 juin 1966 portant code pénal
- أمر 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية

ثانيا: الكتب **Ouvrages**

- أرست ميرسييه Erneste MERSIER الترجمة في الجزائر، ترجمة الاستاذ حسين خمري، دار
اقطاب الفكر ، جانفي 2006
- عمار بوضياف- المدخل للعلوم القانونية- النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع
الجزائري- ط.2- دار ربحانة الجزائر 2000
- عبد المجيد زعلاني- المدخل لدراسة القانون – النظرية العامة للقانون- - دار هومة للطباعة
والنشر والتوزيع- الجزائر 2007
- **لعشب محفوظ- المبادئ العامة للقانون المدني الجزائري، وما يليها- ديوان المطبوعات الجامعية بن
عكنون الجزائر**
- عبد القادر الفار- المدخل لدراسة العلوم القانونية- مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان- ط-
اولى 2004
- وزارة صالحى الواسعة ، الافلاس وفقا لقانون التجارة الجزائري لسنة 1975، الجزء الأول، مطبعة قرفي-
باتنة، ط.1992
- محمد سعيد جعفرور- مدخل الى العلوم القانونية- الوجيز في نظرية القانون، ط.14 دار هومة، الجزائر
-2007

- صبيحي عرب ،محاضرات في القانون التجاري (الافلاس والتسوية القضائية) مطبعة الكاهنة الجزائر 2000
- نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري(الأعمال التجارية التاجر، المحل التجاري)، ديوان المطبوعات الجامعية 1996
- مصطفى كمال طه- القانون التجاري – الاوراق التجارية- الدار الجامعية للطبع والنشر بيروت .
- CHAMS ELDINE ELWAKIL- Terminologie juridique, ETABLISSEMENT EL MAAREF ALIXENDRIE – 1967
- JEAN LAGADEC-LE NOUVEAU GUIDE PRATIQUE DU DROIT 2iem Edition France Loisir –PARIS
- G.LEVASSEUR, A.CHAVANNE, droit pénal et procédure pénale, 3° édition SIREY 1972
- Sylvain Jacopin, Droit pénal Spécial, Les atteintes aux personnes, 2°édition hachette supérieur 2013
- Patrick Canin- droit pénal général -7e édition Hachette SUPERIEUR.
- Edouard Verny, procédure pénale, 4e Édition DALLOZ 2014
- Le Monitoring du système judiciaire, un annuel pratique à l’usage des moniteurs de la de la société civile congolaise, GLOBAL RIGHTS Partner for justice, (https://static1.squarespace.com/static/53f7ba98e4b01f78d142c414/t/53ffe9d5e4b0050e5d336bd5/1409280469985/Manual_on_Monitoring_the_Judiciary-Global_Rights_DRC).

Articles ثالثا : المقالات

- Ben Naji chérif, La terminologie juridique, science auxiliaire du droit (une expérience algérienne) professeur Faculté de droit, université d’Alger-(colloque international Perpignan2&3 avril2012) (www.univ-alger.DZ-)
- Jean Luc PENFORNS, Enseigner le français juridique, un langage de spécialité, Le droit, ce sont aussi des mots. un Langage de Spécialité-Institut Catholique de Paris, p.1 (<https://gerflint.fr/Base/Baltique1/fjuridique.pdf>)-
- HAYTHAM ALSHARAF, Vers un système de traduction juridique français/arabe,-centre Lucien TESNIERE- université de Besançon. France-section de français .université de Koweït (www.thebanque-pdf.com.fr)

- AUDREY LAUR Existe-

([Existe t-il un langage juridique ? Par Audrey Laur. – \(Village de ...\)](https://www.village-justice.com/articles/Existe-langa..)([https://www.village-justice.com › articles › Existe-langa..](https://www.village-justice.com/articles/Existe-langa..))

-AOUSSINE SEDDIKI-terminologie juridique et problème des équivalences-
Agence universitaire de la Francophonie-la terminologie entre traduction et
bilinguisme- journée scientifique de formation et d'animation régionale -
Hammamet (Tunisie)

14 octobre 2004-(www.ltt.auf.org/IMG/pdf/Actes_Hammamet)

- Saïd AZZI, INTRODUCTION A L'ETUDE DU DROIT 2014,(www.easy-economy-05.websself.net)

M.Mahssani, M.Felji, H.Khlali, Le système foncier au Maroc : une sécurité et
un facteur de développement durable, Ts1 Urbain Rural Relationship in Land
Management, 2nd FIG Régional Conférence, Marrakech, Morocco, Décembre 2-
5, 2003(https://www.fig.net/resources/proceedings/fig.../TS1/TS1_5_mhassni_et_al.pdf)

- INTRODUCTION AU DROIT DE LA PROPRIETE, (<https://letudier.com/introduction-au-droit-de-la-propriete>)

- Les responsabilités décennales et biennales, (<https://cours-de-droit.net/la-responsabilite-decennale-et-biennale-a121608972>)

VALÉRIE BOURGOIN, L'histoire du consommateur (www.village-justice.com/articles/histoire-protection-consommateur.4506.html)

- LE JUGE ET LA MEDIATION, مجلة المحكمة العليا عدد خاص، الطرق البديلة لحل النزاعات: الصلح والوساطة والتحكيم 15-16 جوان 2008

Amr Soliman, L'ETAT DE DROIT ET L'ÉTAT DU DROIT: LE PROCES EQUITABLE

Les actes de colloque 25-26-27 mars à Tunis,

(<https://iedja.org/wp-content/uploads/2015/12/Actes-de-colloque-tunis-.pdf>)

- Jean Pradel, Fondation pour le droit continental, La pénalisation du droit des affaires,
Colloque Le Caire, octobre 2009

(www.fondation-droitcontinental.org/...penalisation_des_droits_affaires_jean_p-)

Olivier MICHELS-Elodie JAQUE, Principes de droit pénal, Notes sommaires et
provisoire 4e édition, Année académique 2015-2016 –

(<https://orbi.uliege.be/bitstream/2268/188616/1/Syllabus%20Principes%20de%20droit%20pe%CC%81nal%202015-2016.pdf>)

Nadine MARIE-SCHWARTZENBERG, QUELS NOTIONS ET PRINCIPES
ESSENTIELS EN DROIT PENAL ? L'APPROCHE FRANCAISE, Actes de la

journée d'étude franco-russe (Paris, 22 mars 2013)

(www.legiscompare.fr/web/IMG/pdf/journee_russe.pdf)

- Jean Pradel, La notion de procès équitable en droit pénal européen,

(<https://www.erudit.org/fr/revues/rgd/1996-v27-n4-rgd02425/1035753ar/>)

- Jacques PICOTTE, JURIDICTIONNAIR, RECUEIL DES DIFFICULTÉS ET DES RESSOURCES DU FRANÇAIS JURIDIQUE, Jurilinguiste-conseil, Actualisé au 13 juillet 2015 Faculté de droit Université de Moncton, p.4

(www.cttj.ca/documents/juridictionnaire.pdf)

Les Notions de base en matière de droits fondamentaux, CODAP Centre de conseils et d'appui pour les jeunes en matière de droits de l'homme

(https://www.codap.org/documentation/CODAP/Manuel%20Droit%202015_low.pdf)

Thèses et Mémoires رابعا: الاطروحات والمذكرات

OLGA CAZAN, La Terminologie Juridique dans les Documents Français et Romains (Différences et Correspondances)- Résumé Thèse Doctorat, UNIVERSITE BABS BOLYAI-CLUJ-NAPOKA 2010.

-Abdel Karim EL AMARI, L'Expression du droit(en Arabe, Français et Anglais) et les problèmes de traduction- le cas droit civil - Thèse doctorat - JUIELLET 2001 –Université de METZ-

BENCHEIKH Noureddine, L'arbitragé dans les relations commerciales internationales de l'Algérie, thèse doctorat, Université du Maine, novembre 1992

Brou Olivier Saint-Omer KASSI, FRANCOPHONIE ET JUSTICE : CONTRIBUTION DE L'ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE A LA CONSTRUCTION DE L'ETAT DE DROIT, THÈSE doctorat, DROIT PUBLIC, L'UNIVERSITÉ DE BORDEAUX,p.632

(www.theses.fr/2015bord0327.pdf)

David SEREON INACIO, L'utilité de la terminologie juridique comparée dans la résolution des difficultés de la traduction juridique de l'Espagnol et du portugais vers le français, Master2, université Lumière Lyon2, 2009-2010,

(www.initem.net/public/.../terminologie/MEMOIRE_DSI.pdf)

consulté le 26 septembre 2017

Cours خامسا: محاضرات

- Manuel Sevilla Munoz- Elena MACIASOTON-Module I introduction à la Terminologie p1et2
(<https://docplayer.fr/30384772-Module-i-introduction-a-la-terminologie.html>)
- KEMMOUNE HOCINE- Terminologie Droit Public-UNIVERSITE COLONEL AKLI MOHAND OUL HADJ DE BUIRA- (https://cours-examens.org/images/An_2015_1/Etudes_superieures/Droit_civil/TERMINOLOGIE%20JURIDIQUE%20master%20letat%20et%20les%20institu.pdf)
- Mohamed KOUDANE, module introduction aux sciences juridiques, économiques et sociales, université Hassen II,
(http://www.e-tahero.net/cours/droit_public_kouddan.pdf)

Jean-François BOCQUILLON, Martine MARIAGE , DCG 1 INTRODUCTION AU DROIT Manuel, 2018/2019
(https://www.dunod.com/sites/default/files/atoms/files/Feuilletage_338.pdf)

Les traités internationaux

(www.cours-de-droit.net/les-sources-du-droit-a121604220)

Le droit pénal : domaine, définition, caractères

(<https://cours-de-droit.net/definition-et-caractere-du-droit-penal-a121604310/>)

La doctrine (<https://cours-de-droit.net/definition-de-la-doctrine-juridique-a121608862/>)

Cours de droit des affaires - Fiches / Cours,

(<https://cours-de-droit.net/cours-gratuit-de-droit-des-af>)

- Cours universitaire, Cours de licence de droit : introduction au droit et au droit civil,
(<http://www.cours-univ.fr/cours/licence/droit/licence-droit-introduction-droit-droit-civil.html>)
- Droit pénal des affaires
(<http://www.cours-de-droit-net-cours-de-droit-penal-des-affaires-a121606484>)
- Droit, (<http://www.Droit-cour.fr>)

Dictionnaires سادسا: القواميس

- Lexique des termes de la décentralisation et du développement local
(www.snvworld.org)
- Définition du droit administratif
(https://www.toupie.org/Dictionnaire/Droit_administratif.htm)
- Droit, (www.toupie.org/dictionnaire/Droit.htm/)
- Droit, (www.toupie.org/dictionnaire/Droit.htm)

Sites web سادسا: مواقع الانترنت

- Qu'est-ce-que-droit
(www.viepublique.fr/decouverteinstitutions/justice/definition/application-loi/qu'est-ce-que-droit-loi.htm)
- Droit des affaires (<http://www.leganet.cd/doctrine/textes/generalite/intro.ilunga>)
- LE DROIT-LA REGLE DE DROIT-
(<http://www.aix.mrs.iufm.fr/formation/filieres/ecjs/productionaix/droit.htm>)
- Droit des affaires (https://fr.wikipedia.org/wiki/droit_des_affaires)
- La lettre de change, La lettre de change, (www.blogsaeed.com)
- Chèque (<https://fr.wikipedia.org/wiki/Ch%C3%A9que>)
- Les effets de commerces, (www.blogsaeed.com)
- Qu'est-ce-que l'Etat de droit ?
(www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/institutions/.../qu-est-ce-que-etat-droit.ht . le 02012014)
- L'Etat de droit,
- (<https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/270286-quest-ce-que-letat-de-droit>)

- L'Etat de droit
(<https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/270286-quest-ce-que-letat-de-droit>)
- Droit pénal général, leçons de droit pénal général,
(https://fsjes-toulal.blogspot.com/2014/04/droit-penal-general_18.html)
- Droit des affaires, (https://fr.wikipedia.org/wiki/Droit_des_affaire)
- Que-est-ce-que-procès,
(http://www.vie-publique.fr/decouverte_institutions/justice/definition/application-lois/qu-est-ce-qu-proces.html)
- Le procès pénal, (<http://www.ac-versailles.fr>)
- Définition : Droit pénal - La Toupie,
(https://www.toupie.org/Dictionnaire/Droit_penal.htm)
- Droit pénal (https://fr.wikipedia.org/wiki/Droit_p%C3%A9nal)
- « Juridique » et « judiciaire »: quelle différence ?
(<https://www.laculturegenerale.com/juridique-judiciaire-difference/>)